

زهرالرياض الزكية الوافية بضمون السهرقندية
شرح العلامة المحقق الجليل النحرير
المدقق الشيخ عبد الحافظ بن علي
المالكي حفظه الله وبلغه
في الدارين
منه

زهرالرياض الزكية الواقية بضمون السهرقندية

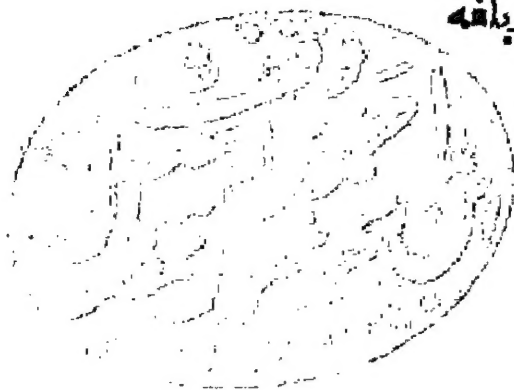
شرح العلامة المحقق الجهبذ التحرير

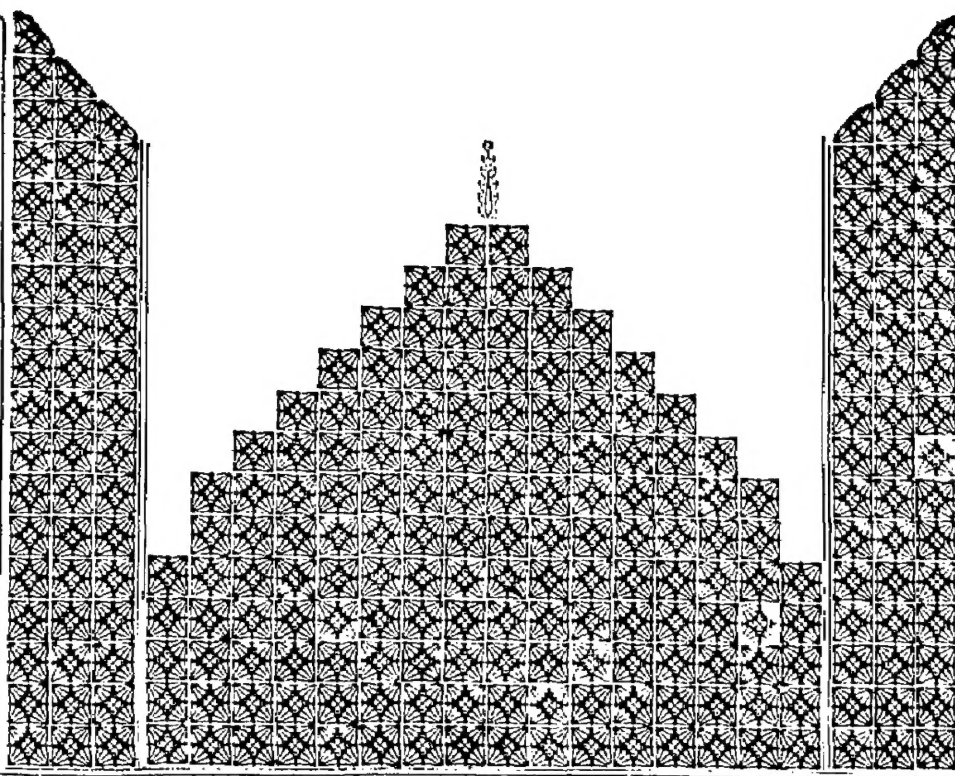
المدقق الشيخ عبد الحافظ بن علي

المالكي حفظه الله وبالله

في الدارين

منه





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم علينا بواضح البيان وأبرز لنا ضمير انقصة والشان ورشح اسرارنا
 بالمعاني والحقائق وقوى أفكارنا بالجمازات والرفائق فاضمرنا في النفس شهود
 الوحدة الاصلية بقرينة المقال وطوينا تبعية الاوهام التخيلية حسبما نطق
 به الحال وحررنا مصرحات طرائق العبارة ورققنا كليات موارد الاشارة والاصالة
 والسلام على من أباد علائق الشرك والعناد بلسان السنن وسفان اللسان والارشاد
 سيدنا محمد المرسل رحمة للعبيد وعلى آله ذوى الفصاحة والبلاغة والتجريد (وبعد)
 فيقول راجي عقوبته العلي الفقير الى مولاه عبد الحافظ بن علي غفر الله ذنوبه وستر
 عيوبه وبلغه في الدارين مرغوبه لما كانت رسالة الخبر الهمام واليث الضرعام
 الامام السمرقندي نافعة لكل راغب متصدي كافية في فن البيان من اقتصر عليها
 وافية بيغية من جنح اليها كيف لا وقد جعت من النفاثس دررا وحوت من المحاسن
 غررا ونظمت مما استتر في كتب المتقدمين عقودا ونسجت مما تشتت في زبر المتأخرين
 برودا فهي وان كانت صغيرة في الحجم لكنها كبيرة في العلم فسكنا ترى يفتنيها لسان
 حالها القصيح عن تغالي اسان المقال فيها بالمديح الشرح صدرى أن اصرف عنان
 العناية نحو شرح عليها يظهر اسرارها ويكشف استارها ويدني من الوصول اليها

ويستفرعن مطويات ما فيهم من الرموز ويبرز ما خفي فيها من بدائع الكنوز يذلل
اقتطاف زهر رياضها ويوقغ الشرب من عذب ما حياضها فحياوات الخوض
في طرق المسالك وأوردت الفكر موارد المدارك وتصفحت بعضها ما كتبه عليهم الأئمة
الاعلام لتحقيق المذاهب وتحرير الاحكام فاخذت من المعاني دررا ومن المباني
غورا وجعلت ذلك شرطا لهذا المتن الشريف والمختصر الواضح المنيف بخفاء
بجود الله على أحسن حال وأتم نعمة وأشرف خلال فلم يفسح ناصح على منواله ولم يظفر
له غبي على شرح حاله (وسميته) بزهر الرياض الزكية الوافية بمضمون السمرة قد يدية
جعلها الله خالصة لوجهه الكريم ونفع بها من تلقاها بآبائنا سليم والمرجو من اطلع
عليه أن ينظر اليه بعين الانصاف لا بعين السخط والاعتساف وأن يغض الطرف
عن الهفوات ويرخي ذيل الستر عن العثرات بخجل من تنزه عن الخطا والنسيان
وجعل ذلك وصفا يقرم بالانسان * وهما أنا أشرع في المقصود بعين عناية الحق المعبود
فاقول قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالبسملة اقتداء بأسلوب الكتاب
العزيز وعمل بالبسملة قولاً وفعلاً اما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال
لا يدا فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم واقطع وأبتر روايات واما الثاني فلانه
صلى الله عليه وسلم كان يكتب أو لا باسمك اللهم ثم لما نزلت آية هو وصار يكتب بسم الله
ثم لما نزلت آية قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت
آية التمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي ان البسملة ليست اول
ما أنزل مع أنه نقل ابو بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على أن الله افتتح جميع
الكتب السماوية بالبسملة وأنه نزل على آدم الا ان يقال افتتحت بها الكتب
السماوية بعد ترتيبها أو أنهم افتتحتها في نفس الامر لان القرآن مكتوب في اللوح
المحفوظ على هذا الترتيب لأنهم الاول ما نزل لان اول النزول سورة اقرأ وما تقر ريقيد
انهم انزلت بدون بسملة * ثم انه ينبغي لكل شارح في فن ان يتكلم على البسملة بما يناسب
الفن المشروع فيه لمقتضى من حق البسملة وحق الفن ونحن شارعون في فن البيان
فتسلكم عليها بما يناسبه فنقول بعض البسملة حقيقة وبعضها مجاز فالباء حقيقة لها
الاصاق وهو معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيمويه حيث قال انما هي للاصاق
والاختلاط فما اتسع من هذا الكلام فهذا اصله قال في المغني الاصاق الذي هو معنى
الباء حقيقة كأمسكت يزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبس منه يد أو ثوب
او نحوه ومجازي فهو مررت يزيد أي الصقت مروري بمسكان يقرب من زيد قال
الداميني والظاهر في مسئلة الثوب المجاز اذا الاصاق بما يجاور زيد الانفس زيد

ورده الشمني بأن اللغة لا يتأقش فيها هذه المناقشة فلا يقال ان ماسك ثوب زيد ليس
 ماسكاه بل يقال في اللغة انه ماسك لزيد فان قلت هل الاصاق هنا حقيقي او مجازي
 قلت قال الخادمي الاشبه ان الاصاق مجازي لان زمن وجود القراءة أي والتأليف
 من لا بعد انقضاء الاسم لا يمنع اجتماعهما في آن لان اللفاظ سيما التي ليست بقارة اه اذا
 عرفت ان أصل وضع الباء للاصاق لا غير كان استعمالها في الاستعانة كما هنا مجازا
 وهو اما مرسل أو تبعي وتقرير الاول أن تقول نقلت الباء من الارتباط على وجه
 الاصاق الى مطلق ارتباط ثم استعماله في الارتباط على جهة الاستعانة لكونه من
 افراد ذلك المطلق مجازا مرسل بمرتبة علاقته التقييد ثم الاطلاق أو تقول نقلت من
 الارتباط على وجه الاصاق الى مطلق ارتباط ثم نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط
 على وجه الاستعانة مجازا مرسل بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد
 وتقرير الثاني ان تقول شبه مطلق الاستعانة بمطلق الاصاق بجماع الارتباط في كل
 فسر التثنية من الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعية للاصاق الجزئي
 للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية هذا على جعل الباء للاصاق لا غير وقيل
 ان من جملة معانيها الاستعانة والمصاحبة حقيقة فحينئذ فلا تجوز واعتراض جعل الباء
 للاستعانة بان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل فيلزم عليه جعل اسم الله تعالى
 غير مقصود لذاته وفي ذلك من اساءة الادب ما لا يخفى وأجيب بان جعلها للاستعانة
 نظرا لجهة أخرى وهي ان الفعل المشروع فيه لا يتم على الوجه الاكمل الا باسمه تعالى
 وفيه أن مظنة الاساءة مادامت موجودة والاسم لغة ما دل على معنى وهو مفرد مضاف
 فيم جميع الاسماء كالتاليق والرازق وغير ذلك وهذه الماصدقات هي المرادة لا المفهوم
 الكلّي وهو ما دل الخ وهل استعماله في ماصدقانه حقيقة أو مجاز خلاف وذلك انهم
 اختلفوا فيما اذا استعمل الكلّي في جزئياته كالانسان في زيد مثلا هل هذا حقيقة او
 مجاز وهذا الخلاف له القفات الى الخلاف في اللام الواقعة في تعريف الحقيقة اعني
 الكلمة المستعملة الخ هل هي لام العلة وبني عليه أن ما ذكر حقيقة أو لام التعدية وبني
 عليه أن ما ذكر مجاز فان قلت اذا كانت الباء للاستعانة مجازا كما سبق فهل الاستعانة
 بالاسم حقيقة أو مجاز قلنا ذكر بعضهم ان الاستعانة كما تكون بذات الله تعالى تكون
 بامعائه وعلى هذا فهي حقيقة وذكر بعضهم أن الاستعانة حقيقة لا تكون الا بالذات
 وعليه فهي مجازية وتقرير المجاز أن تقول شبه مطلق ارتباط بين اسم المستعان به
 والمستعان فيه بطلاق ارتباط بين ذات المستعان به والمستعان فيه فسر التثنية من
 الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء من جزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات

المشبه على سبيل الاستعارة المصروفة وفيه بناء المجاز على المجاز لان البناء لا يصاق
استعملت مجازا في الاستعانة وهي حقيقة بالذات لا بالاسم فالاستعانة مجاز وحيث
فيه بناء المجاز على المجاز وهو مجاز وبشبهه قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اذ
حقيقة السر ضد الجهر فاستعمل في الوطء لكونه لا يقع غالباً الا فيه فالعلاقة الحالية
والحالية ثم نقل للعقد لانه سببه غالباً فالعلاقة السببية والمسببية ثم ان كان المراد باللفظ
الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم الله حقيقة وان اريد به اللفظ فالاضافة مجازية
بيانية ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام وتقرير
المجاز ان تقول شبه مطلق ارتباط بين متضادين على وجه البيان بمطلق ارتباط بينهما
على وجه التبيين فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعملت الاضافة من المشبه
به للمشبه استعارة تبعية وصورة الاضافة في قوة الكلمة فلا يقال ان المجاز هو الكلمة
المستعملة الخ وصورة الاضافة ليست كلمة والله علم على الذات العلمية شخصي بمعنى ان
مدلوله معين في الخارج لا بمعنى انه قامت به مشخصات كالبياض والسواد لاستحالة
اكن لا يقال ذلك الا في مقام التعليم لا في مقام ما لا يليق والعلم الشخصي من قبيل
الحقيقة على الصحيح وزعم بعضهم انه واسطة بين الحقيقة والمجاز وعلمه بانه لا بد فيهما
من الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك لانها تكون في وضع العرب
وغيره كوضع النجم وكان مقتضى الظاهر خطاب المستعان به بان يقال باسمك فيكون
هناك التفات على مذهب السكاكي لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام واختلاف في
الانتماءات هل هو حقيقة أو مجاز والرحمن الرحيم المشهور فيهما انهما مجاز لغوي
لا عقلي لان التجوز في الطرف لا في الاسناد وهذا المجاز مرسل علاقته السببية او اللزوم
العاذ وذلك لانهم امن الرحمة وهي رقة القاب المقتضية للانعام أو ارادته ولما استحال
هذا المعنى في حقه تعالى فسرت بمعنى يناسب وهو الانعام أو ارادة الانعام المسببان
عن الرقة أو اللزوم لها يعني لما استحال بمعنى المبدأ جازت بمعنى الغاية ثم اشتق منها
باعتبار هذا المعنى المناسب وصفان له تعالى وهما الرحمن الرحيم بمعنى المنعم أو مريد
الانعام فاستعملهما بهذا المعنى مجاز مرسل تبعي لجزئان التجوز في المشتق بعد
المصدر واستعمال الرحمة في الانعام أو ارادته مجاز مرسل أصلي لان التجوز في المصدر
والعلاقة السببية أو اللزوم وقبل انهما كناية من اطلاق اللزوم والسبب واردة
اللازم والسبب ولا يقال الكناية يصح فيها ارادة الحقيقة ولا كذلك ما هنا لاننا نقول
المدار على كون المعنى السكاكي لا ينافي الحقيقة وان منع منه مانع خارجي كما هنا وذكر
حفيد السعدان فيه استعارة تمثيلية بان يشبه حاله تعالى في اقبال الخير الى عباده

ونفسهم به بحال ملك عطف على رعيته فأوصاهم معروفه وعهدهم به ثم استعمل اللفظ
الدال على حال الملك وهو الرحمن الرحيم في حاله تعالى واعترض ما ذكره بوجوده الاول
ان اطلاق الحال عليه تعالى لا يجوز لعدم وروده والثاني ان حقيقة التمثيلية ان يكون
كل من المشبه والمشب به هيئة منتزعة من متعدد وكذا الجامع بينهم وهذا لا يظهر فيما
نحن فيه الثالث ان في ذلك من اساءة الادب ما لا يحق ونوقش الاول بان اضافة الحال
له تعالى معهوده في كتب الكلام والثاني بان فيه تشبيه حاله هي منتزعة من عدة أمور
وهي منعم وعلى خلقه فالمراد بالأمور ما فرق الواحد وعلى رعيته منتزعة من عدة أمور
وهي الرحمة وعلى رعيته وكون اللفظ مفردا اقتصار على أهم المركب والثالث بان
اساءة الادب مرفوعة باعتبار مجرد التعريف والتقريب للافهام وقد قال تعالى الله
نور السموات الآية قيل ويحتمل ان فيه استعارة بالسكايه حيث شبه الضمير المستكن في
الرحمن العائد على الله بملك رقيق القلب على رعيته معطى النعم تشبيها مضمرا في النفس
على طريق الاستعارة بالسكايه واثبات الرحمة قرينة اعماليها على معناه وهو الرقة
والجواز في الاثبات أى الاسناد أو استعارة مصرحة أصلية وهذا كله بحسب اللغة
واما بحسب الشرع فهو وفيه حقيقة عرفية ثم انه يصح الرفع في الرحمن الرحيم على ان
كلا خبر المحذوف ويكون كل من الجملة من مستأنفا استئنافا بيانيا واقعيا في جواب
سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس المقصود به طاب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول
بل هو سؤال من يريد ان يثبت ان هذا الجواب وتعيين شأن المسؤل عنه مع العلم به فان قلت
الجل بعد المعارف أحوال ولفظ الجلالة أعرف المعارف فهل تصح الحالية هنا قلت
ان ذلك وان صح من حيث اللفظ لا يصح من حيث المعنى لان الحال وصف اصحابها قيد
في عاملها والعامل فيها على تقدير الحالية متعلق بالسمة فكأنه يقول مثلا ابتدئ باسم
الله في حال كونه رحمانا رحيمًا وليس المعنى على التقييد اذ الملاحظ البداية باسمه تعالى
بدون التقييد بوصف من الاوصاف واعلم ان الرحمن مختص به تعالى واما قول أهل
الائمة * وأنت غيث الوري لازلت رحمانا * فنعمتهم في الكفر أو ان المختص به المعروف
لا المنكر لكن يرد عليه ان الرحمن مجاز لا حقيقة له مع ان المجاز فرع الحقيقة الا ان
يقال انتم ذلك وقولهم المجاز فرع الحقيقة أمر اغبي * (تنبيهات) * الاول القول
بإشتقاق الرحمن الرحيم من الرحمة سائغ ولا يغتر بما قيل ان شرط المشتق ان يكون
مسموفا بالمشتق منه وأسماء الله تعالى قديمة لان الكلام في اللفاظ وهي حادثة قطعاً
الثاني المبالغة في أسماء الله تعالى حقيقة وهي مبالغة نحوية معناها الكثير في نفس
صفات الافعال كوهاب وفي تعلقات الذاتية لا مجاز خال عن المبالغة خلافاً للدما ميني

الثالث اشتقاق الاسم من السمة والسمو لا تعلق له بقدم أسماه تعالى ولا حدوثها
 خلافا لمن جعلها حادثة على السمة وقديعة على السمو اهـ من الأمير في شرحه على
 المجموع يتصرف الرابع جملة البسملة لم يجازها مركب لأنها موضوع للاخبار وقد
 استعملت في الانشاء من الاستعانة أو التبرك الخامس قال بعضهم ودخل بجملة البسملة
 مجاز بالحذف بناء على ان الباء أصلية متعلقة بمحذوف أو بالزيادة على انها زائدة وعلى
 زيادة الاسم بين الباء والجلالة فرق بين العين أي القسم واليمين أي التبرك وبالتقديم
 والتأخير بناء على ان الأصل بالله الاسم فقدم وأخر والحق ان هذا كله لا يدخل في المجاز
 معنى الكلمة المستعملة الخ وإنما هو داخل في المجاز بمعنى مطلق التجوز وهو ارتكاب
 خلاف الأصل والكلام على البسملة شاع وذاع وملا الأسماع وفي هذا القدر كفاية
 والله الموفق ولما كانت البسملة فيها شعار بان الفعل لا يتم إلا بمعونة اسمه تعالى بادر
 المصنف بالثناء عليه تعالى فقال (الحمد لله) وهو لغة الشناء بالجميل على جهة التعظيم
 لاجل جميل اختياري سواء كان في مقابلة نعمة أو لا والثناء بتقديم المثلثة هو البيان
 بما يدل على التعظيم وقيل هو الذي ذكره بحير وضافه جهة للتعظيم للبيان أي جهة هي
 التعظيم فيخرج به الحمد على جهة الاستهزاء والسخرية على حد قول الملائكة لا يجهل
 ذقك أنت العزيز الكريم أي بزعمك عند قومك وذلك ان أبا جهل لعنه الله كان
 يقول أنا أعز البوادي وأكرمهم فبقول له خزنة النار ذلك على طريق الاستهزاء
 والسخرية وهذا القيد عند التحقيق للإيضاح لان ذلك خارج من أول الامر اذا الثناء
 فيه ليس الاجسب الصورة فقط ووصف الجليل بالاختياري مخرج للثناء لاجل جميل
 غير اختياري فانه مدح لاجل المدح أعظم مقام من الحمد يقال مدحت اللؤلؤة على
 صفاتها ومدحت زيدا على رشاقة قدمه ولا يقال حمدتها ومنهم من قال ان المدح والحمد
 اخوان وما قبل في اللؤلؤة والقدم ولد لا يحتاج به وعلى هذا فالتميم بالاختياري لبيان
 ماهية الحمد لا للاحتراز والمراد بالاختياري ما يشمل الاختياري حقيقة أو حكما وهو ما
 كان منشأ الافعال الاختيارية كالذات وصفات التأثير وما هو لازم للمنشأ كصفات
 غير التأثير فاندفع ما قيل ان التعريف غير شامل للحمد على ذاته تعالى وصفاته وقد
 تضمن هذا التعريف اركان الحمد الخمسة وهي الحامد والمحمود والمحمودية والمحمود
 عليه والصيغة فاذا حدث زيدا المكونه اكرمه مثل صفات زيدا عالم فانت حامد وزيد
 محمود وثبوت العلم محمودية والاكرام محمودة عليه وقولك زيدا عالم صيغة ثم ان المحمودية
 والمحمود عليه في هذا المثال اختلافان انا واعتبارا وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا
 كان يكون كل منهما الكرم لكن من حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمودة

ومن حيث كونه باعثا على الحمد يقال له محمود عليه واصطلاحا فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمه على الخادم أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالاركان وهي الاعضاء كما قيل

افادتكم النعماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضمير المحجبا

وانما كان الاعتقاد فعلا لانه التصميم بالقلب واما قولهم انه كيف أي صورة حاصلة في النفس فهو تدقيق كلامي لا يتطرق اليه هنا فان قلت لا طلاع لنا على الاعتقاد حتى ينبي عن تعظيم المنعم قلنا تدل عليه قرائن الاحوال كالقول ونحوه ويرادف الحمد اصطلاحا الشكر لغة لكن بابدال الحمد بالشكر بحرف الجاء لا الف الشكر اصطلاحا فانه صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله ولم يعطف المصنف بجملة الحمد على البسملة اشارة الى ان كلامنا من الجملتين محصل للمقصود في الابتداء أو لاحتمال ان تكون احدهما خبرية والاخرى انشائية وعطف الانشاء على الاخبار مختلف فيه والصحيح منعه وجمدا بجملة الاسمية دون الفعلية مع انها الاصل اذا كان المصدر مذكورا كما هنا فان الاصل حدثت حمد الله فحذف الفعل مع فاعله ورفع المصدر وأدخلت عليه ال لان الجملة الاسمية تدل على الدوام وذلك مناسب للمعمود بخلاف الفعلية فانها تدل على التجدد فان قلت جعل الاسمية دالة على الدوام يشكك عليه قول الشيخ عبد القاهر امام هذا الفن ان قولك زيد منطلق لا يقيده الاثبات الانطلاق لزيد قلت اجاب التفقة اذاني بان الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر لقرائن المقام فهي مقيدة للثبوت بوضعها وللدوام بما احتف بها من قرائن المقام (الواهب) أي المعطى بلام مقابل وهو نعت للفظ الجملة على ثبوته في بعض النسخ وفي بعضها بحذفه ويرد على الحذف أمران الاول ان فيه تعليق الحكم بشئ متق وهو يؤذن بعلمية مأمنه الاشتقاق والحكم بثبوت الحمد والمشتق الواهب ومأمنه الاشتقاق الهبة فسكانه قال الحمد لله لهبته فحذف على ثبوت الحمد لله بالهبة والحمد ثابت لله لذاته لا لعله وجوابه ان المعمل هو انشاء انشاء الذي تضمنته الجملة لا ثبوت الحمد فالله تعالى الحمد بغيره اني بضمهون هذه الجملة وهي الحمد الواهب الخ فالتعميل ليس لثبوت الحمد لله بل ولا لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئي الحاصل من الاعتراف بضمهون هذه الجملة أو انه علق الحكم بالذات وعبر عنها بعنوان الواهب اشعارا بانه تعالى دائم الواهب على عباده فلا يمتنعها عنهم طرفة عين الثاني ان الاكثر في كلامهم الجمع بين المنعوت ونعته فلم حذف المنعوت وجوابه ان في حذفه ايماء الى انه بلغ الغاية القصوى في الاشتمار حتى صار غنيا عن البيان وبذلك يفوته قصد الائمة في حذفه من البلاغة ما ليس في ذكره

وكذا يقال في عدم التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم فيما يأتي واعتراض على المصنف
حيث أطلق الواهب عليه تعالى مع أن أسماء توقيفية أجيب عن ذلك بوجوه الأول
أنه جرى في ذلك على القول بأنه يكتفي بورد المادة وهي قد وردت في آية يهب لمن يشاء
الآية وفي الأسماء الحسنى الثاني أنه يخرج على طريقة الغزالي القائل أن كل وصف
أشعر بمدح جازا للاقه عليه تعالى الثالث أن محل التوقف على الورد إذا كان
الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون الوصفية العامة ويوضح الفرق بينهما أن
عبادة الله مثلا يطلق بالمعنى الوصفي على كل أحد ولا يلزم أن يكون علماله الرابع أنهم
عزوا لابن حجر في شرحه على المنهاج ورودها وإذا جاءتهم الله بطل نهر معقل (العطية) أي
الشيء المنعطى وإضافة واهب للعطية من إضافة الوصف لمعوله وهي فعيلة بمعنى
مفعولة وال هنا استغراقية وهي الداخلة على الحقيقة من حيث حقيقة هاء في كل فرد من
أفرادها وعلامتها صحة حمل كل محلها فالمراد بجميع العطايا ويحمل أنهم أعطوا بديهة وهي
الداخلة على فرد من أفراد الحقيقة بقب دان يكون معلوما عند المخاطب أي العطية
المعهودة التي نزلت بها سورة الكوثر وهو نهر في الجنة لما روى الدارقطني بإسناده عن
عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أعطاني نهرًا
في الجنة يقال له الكوثر لا يدخل أحد أصبعيه في سماختي أذنيه إلا سمع خير ذلك النهر
قالت عائشة وكيف ذلك يا رسول الله فقال أدخلني أصبعيك في سماختي أذنيك وسدني
أذنيك فالذي تسمعون خير ذلك النهر أو كما قال وقيل الكوثر كل خير والعطية المعهودة
التي نزلت بها سورة الضحى وسوف يعطيك ربك فترضى والتسوية فيها لاستقبال
الاستيلاء على جميع ما تنالها عمومها بدليل أن حصول رضاه صلى الله عليه وسلم متأخر
عن خروج جميع العصاة من أمته من النار لما روى أنها المائتات قال صلى الله عليه وسلم
إذا لا أرضي وواحد من أمتي في النار وأورد على جعلها للعهد أنه لا يصح جعله ذكرا
لعدم تقدم ذكر مدخولها ولا ذهنيًا لأن مدخولها أمهم ولا خارجيًا لأنه لا بد فيه من
كون السامع عالمًا بدخولها عند سماعه كقولك لمن دخل دارك أغلق الباب وما هنا
ليس كذلك فإن من سمع كلام المتن لا يفهم أن المراد العطية المعهودة في الكوثر
أو الضحى واجب باختياره هذا ويكتفي العلم ولو بالتوقف من العلماء ألا ترى لقوله
تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فالمراد به يوم عرفة مع أن من يقرأ القرآن لا يعلمه
إلا بالتوقف ولا يصح أن تكون الجنسية لأن الجنس هو الماهية وهي لا تعطى لأنها
لا وجود لها في الخارج والذي هو موجود في الخارج صورة مطابقة لما في الذهن لأنها
نفس ما في الذهن واعتراض على المصنف في قوله العطية لأن الشيء لا يقال له عطية

الا اذا وصل للمعطى واذا وصل لا يعطى والالزم تحصيل الحاصل فكان المناسب ان
 يقول الحمد لله الذي أعطى العطايا وأجيب بان فيه مجاز الاول اى يعطى الاشياء التى
 تؤل الى كونها عطايا كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سابعه وفيه تجوز
 بالمصدر عن اسم المفعول فهو مجاز على مجاز ويكون أشار بالطف الى أنه يؤلف فى المجاز
 حيث ذكر فى مطلع كلامه ما يحوج للمجاز وبان فيه تجريد اى تجريد اللفظ عن
 بعض معانيه اى واهب الشئ لابقب كونه معطى لكن التحقيق انه لا تجريد ولا مجاز
 لان تحقيق الوصف للمفعول به مقارن للفعل بحيث تعلق الاعطاء بالشئ يتصف بكونه
 عطية كما انه حيث تعلق الضرب بعمر ومثلا يتصف بالمضروبة أو تعلق القتل به بوصف
 بالمقتولية واهذا شنع السبكى فى عروس الافراح على من جعل الحديث السابق من
 مجاز الاول ولما كانت هذه الجملة السابقة لها تعلق بالنبي عليه الصلاة والسلام من
 حيث ان العطية اماله أوله ولغيره على ما مر فى ال ائى بالصلاة عليه صلى الله عليه
 وسلم فقال (والصلاة) أى الرحمة المقرونة بالعظيم أى اطلب منك يا الله رحمة تليق
 بجنايه الشريف زيادة فى شرفه اذا الكامل يقبل الترقى فى الكمال دائما فهى جملة
 خبرية لفظا انشائية معنى ائىها امتثال لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ فيه
 بذكر الله ثم بالصلاة على فهو اقطع كتح وخبر من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب واعلم ان للصلاة ثلاث معان الاول لغوى فقط
 وهو الدعاء مطلقا وقيل بخير والثانى شرعى فقط وهو أقوال وافعال مفتحة بالكبير
 محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوى وشرعى وهو عند الجمهور بالنسبة
 لله الرحمة والنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو ججرا وشجرا الدعاء فهى
 مستعملة فى معانيها حقيقة فعلى هذا تكون من المشتركة اللفظى وضابطه ان يتحد
 اللفظ ويتعدد المعنى كما فى لفظ عين فانه واحد ومعناه متعددة دلالة وضع للبصرة بوضع
 والجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع الى غير ذلك وعند ابن هشام ان معناها العطف
 ثم يتضمن المعانى بحسب ما أسند اليه فى النسبة لله الرحمة الخ ومعناه فتكون من
 المشتركة المعنوى وضابطه ان يتحد كل من اللفظ والمعنى لكن يكون لذلك المعنى افراد
 مشتركة فيه واعترض على المصنف فى عدم ذكر السلام مع الصلاة لكرهه افراد
 احدهما عن الا تخرب ايل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 فان ظاهر الآية طاب الجمع بينهما وأجيب بان الآية لا تدل الا على الجمع المطلق ولا
 دلالة فى القرآن فى الذكر على الاقتران فى الفعل أو انه ائى به لفظا لا خطأ وهو اللائق
 بجماعه أو انه من لا يرى كراهة الافراد لانه من أكابر الخنفية وهم لا يقولون بذلك (على

خير) أي أفضل (البرية) أي المخلوقات والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر الصلاة
وعداها بعل لأن معناه العطف على ما اختاره ابن هشام فلا يعترض بأن تعدد يتم بعل
للمضرة لأنه لا يبنى الأعلى جعلها بمعنى الدعاء على أنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى شيء
آخر أن يتعدى تعديته ويفيد ما يفيد وفيه على استعارة تبعية وأجروها أن تقول شبه
مطلق ارتباط صلاة بصلية عليه بطلاق ارتباط مستعمل بصلية عليه بجامع شدة التعلق
في كل فسمى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت على من جزئ من المشبه به
لجزئ من المشبه وآثر المصنف هذا الوصف على غيره لاندراج جميع الكمالات فيه
وخيريته صلى الله عليه وسلم على غيره بتفضيل من الله تعالى لا بسبب من آياه التي اختص
بها الآن للسيد أن يفضل من شاء على من شاء ويرشحه قولهم قد يوجد في المفضل
ما لا يوجد في المفاضل وقيل بسبب المزايا والخصال التي لم توجد في غيره وخير أصله أخير
اسم تفضيل حذف منه الهمزة لكثرة الاستعمال ثم نقلت حركة الياء للخاء وقد
صرح به في قوله بلال خير الناس وابن الأخير وجعله اختيار قال تعالى وأنهم عندنا
لن المصطفين الأخير وخير البرية هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقيل أنه جمع خير
مخفف خير بالتشديد وأما خير اسم التفضيل الذي نحن فيه فلا يثنى ولا يجمع لأنه اسم
تفضيل وبرية أصلها برية على وزن فعيلة قلبت الهمزة ياء وادغمت في الياء من برأ
بمعنى خلق فهي بمعنى مبروأة أي مخلوقة وهي اسم لجميع المخلوقات وال في البرية أما
للجنس أو لأعدها وللأستغراق فإن جعلت الجنس كانت خيريته صلى الله عليه وسلم على
الجنس تستلزم خيريته على جميع الأفراد بطريق برهاني وهو أنه لو خرج فرد من
الأفراد أكان الجنس خارجاً في ضمنه أذ لا وجود له إلا في ضمن أفرادة وهو خلاف
القرص فإن قلت إذا كانت خيريته على جميع الأفراد كان الكلام في قوة قضايها
متعددة بعدد الأفراد كأنه قيل أفضل من السلطان والزبال ونحو ذلك فيلزم عليه
النقص لأن تفضيل الكامل على الناقص نقص

المتران السيف ينقص قدره * إذا قيل هذا السيف خير من العصي

قلت لا يلزم ذلك الأولو كان على التعمين وما هنا ليس كذلك ولا يلزم من تضمن الشيء للشيء
أن يعطى حكمه وأن جعلت للعهد فيكون المراد العهد الخارجى والمعهود من له
انتظام في سلك التفضيل من الناس والجن والملائكة فتكون برية من العام الذي أريد
به الخصوص وهو ما كان عموم غير مراد لا تشاؤ ولا ولا حكما مثل الذين قال لهم الناس
أن الناس الآية فلفظ الناس عام بحسب الوضع صالح لجميع الأفراد وإن كان لفظ
الناس الأول لم يستعمل إلا في فرد قيل هو أبو نعيم الأشجعي (٣) وقيل غيره واقتضت الناس

(٣) قوله أبو نعيم
الذي في الخطيب
والجلائين وغيرهما
من كتب التفسير
والحديث أنه نعيم
ابن مسعود الأشجعي
من غير أبو اه

الثاني في أبي سفيان وأصحابه لامن العام المخصوص وهو ما كان عموماً مراداً تناولاً
 لاحقاً فحوار الإنسان لفي خسر الألفاظ آمنوا فان عموماً مراد في تناول ولهذا
 كان الاستثناء متصل بالاف في الحكم والناقض ما بعد الالما قبلها واستعمال العام
 في بعض افراد مجاز ان قصه ان العام هو هذا الخاص وحقيقة ان قصه انه من
 افراد * (تبيينه) * من العام المخصوص قولك قام القوم الا يزيد او يجعه له منه ينحل
 الاشكال المشهور وحاصله ان زيداً في قولك قام القوم الا يزيد الا ينحل او اما ان يكون
 داخل في القوم أو خارجاً فان قلنا انه داخل في القوم والحال اننا انما نأخذ بالالاخراجه
 بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجي زيد وهذا تناقض وان قلنا انه
 غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثناء متصل
 مخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشيء الا بعد دخوله والجواب انه داخل في مفهوم
 القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن
 الحكم والقيام مقدر اسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد فهو من
 العام المخصوص وكذا كل استثناء متصل واما المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى
 منه وعن حكمه جميعاً فهو من العام الذي أريد به المخصوص ثم اذا جعلنا الالعهد
 الخارج عن كان المعهود من له انتظام في سلك التفضيل كما تقدم والذي عهد له انتظام
 في سلك التفضيل من له نوع شرف معتد به كالعقل فان الله جعل بسببه صاحبه مكلفاً
 في قلبه بالامر والنهي ومدر كماله للمعارف وما أشبه ذلك روى انه صلى الله
 عليه وسلم قال لما خلق الله العقل فقال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزني
 وجعلني ما خلقت خلقاً كرم على منك بك آخذ وبك اعطى وبك ائيب وبك اعاقب
 وعن عائشة انها قالت يا رسول الله بمية فاضل الناس في الدنيا قال بالعقل قالت
 وفي الآخرة قال بالعقل قالت اليس انما يجوزون باعمالهم قال وهل عملوا الا بقدر
 ما أعطاهم الله من العقل فبقدر ما أعطوا منه كانت أعمالهم وبقدر ما عملوا يجوزون
 ذكر ذلك الغزالي ولا يصح ان تكون للعهد الذهني لان المعهود الذهني يصدق بادي فرد
 وتفضيل الكمال على الناقص نقص وان جعلت للاستغراق فهل للاستغراق الجمعي
 أو المجموعي كل صحيح لانه صلى الله عليه وسلم كما هو خير من كل فرد خير من المجموع
 لكن كون الاستغراق المجموعي أولى اذ يلزم من الافضلية على المجموع الافضلية
 على الجميع بالاولى ولا يرد عليه السؤال المتقدم بخلاف الجمعي فيرد عليه ذلك ويحتاج
 للجواب المتقدم وما لا يحتاج اولى مما يحتاج (وعلى آله) اي اتباعه في العمل الصالح
 كما هو المتبادر من قولنا فلان تابع للنبي صلى الله عليه وسلم والصحابه أشد الناس اتباعاً

لهم فهم داخلون في الآل فلا يرد على المصنف إلههم وتفسير الآل بما ذكره والمناسب
لوصفه إلههم بن كاه النفوس ويحتمل أن المراد مطلق الاتباع ولو في مجرد الإيمان والمراد
بن كاه نفوسهم طهارتهم من دنس الكفر وينبغي اختيار هذا في مقام الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم لكن عند عدم القرينة والافسر بحسب هذا وجعل العصام في كلام
المصنف إلهاماً حسناً والتميز بآل مراده به الإلهام الاصطلاحي المسمى بالتورية وهي
أن يكون اللفظ له معنيان أحدهما قريب والآخري بعيد فإراد البعيد القرينة خفية
ولفظ الآل له معنيان قريب وهو أهل بيته وبعيد وهو الاتباع وقد أراد البعيد
القرينة خفية وهي مقام الدعاء وقيل هي حاله فإنه يقتضي أن إلههم من الأصحاب فأراد
بالآل ما يعظمهم ويحتمل أن مراده الإلهام اللغوي وهو القائم معنى في الوهم أي الذهن
وذلك أن أتباعه صلى الله عليه وسلم كعباله وأقاربه في كمال رأفته بهم وعطفه عليهم
وقيامه بما يصلح ظواهرهم وبواطنهم حيث عنون عنهم بلفظ الآل الذي هو في الأصل
عمال الرجل وقرابته ولا يضاف آل إلا للعلاء مما له خطر دينياً أو دنيوياً فمن الأول اللهم
صل على آل محمد ومن الثاني آل فرعون والأصح إضافته للضمير خلافاً لمن منعه قال
وانصر على آل الصليب* وعابديه اليوم آلك

قيل ولا يضاف إلى نكرة ولا إلى مؤنث ورد الثاني بقول زهير

* عفا عن آل فاطمة الجواهر* وأتى المصنف بعلى لأن تركه أيهم اشتراك النبي صلى الله
عليه وسلم وأتباعه في صلاة واحدة كاشتراك الجميع تحت قبة نزلهم وهو لا يناسب
فذكرها إشارة إلى استتقلال كل بصلاة تليق به فظير قوله تعالى ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين حيث كرر اللام (ذوى النفوس الزكية) أي أصحاب النفوس النامية في
الهدى والفلاح أو الطاهرة فعلى الأول تكون من النواى الزيادة في العمل الصالح
وعلى الثاني من الطهارة وهي الخلوص من الأدناس مطلقاً حسية كانت أو معنوية
والتحقيق أن النفس والعقل واحد بالذات والاختلاف بالاعتبار فهو ما جوهر لطيف
مستبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر ثم إن تعلق الكمالات سمي عقلاً وإن تعلق
بالشهوات سمي نفساً فان قلت الأولى مدح الآل بن كاه العقول نظر إلى أن متعلقها
وهو الكمالات أشرف فالجواب أنه لو صنع ذلك لم يعلم منه زكاه نفوسهم فلا يناسب مقام
المدح فلذا وصفتهم بذلك ويعلم منه زكاه عقولهم بالأولى وقيل إن النفس غير العقل
فالنفس معنى لطيف يرباني به حياة الإنسان والعقل قوة للنفس بها تستعد له علوم
الضرورية والنظرية واعلم أن المصنف ذكر ثلاث فقرات والمناسب ذكرها أربعة لأن
كل فقرتين بمنزلة بيت شعر والمصنف كانه ذكر بيتاً ونصفاً وهو معيب ولذا قال العصام

قوله عن آل المشهور
من آل اه

فلو قال وعلى آله العلمية ذوى النفوس الزكية لكان أحسن سبكا وأعلى منزلة أى
 أحسن لفظا لأن الأصل في السجع الازدواج بأن يكون لكل فقرة ما يابلها لفظا
 وأحسن معنى لأن الفقرة الرابعة تصير كاللآل للفقرة التى قبلها ولا يرد على هذا أنه يصير
 حينئذ المتعلق بالآل فقرتين وبالله فقرة واحدة وكذا الرسول لأن العبارة بعلم المعنى
 لا بكثرة اللفظ ولا يخفى علو معنى الفقرة المتعلقة بالله والمتعلقة بالرسول على معنى
 الفقرتين المتعلقين بالآل نعم يردان الفقرة الثالثة تصير أقصر عما قبلها وأحسن
 السجع ما طالت فقره ثم ما طالت فيه اللاحقة عن السابقة فلا تستحسن قصيرة بعد
 طويلة وحينئذ لا يكون ما ذكر أحسن سبكا ويحجب باننا لا نعتبر السابقة واللاحقة
 مطلقا بل كل فقرة وثانيتهما فقط فتعتبر الأولى والثانية ثم الثالثة والرابعة وهكذا
 والرابعة هنا أطول من الثالثة ولا نظر لكون الثالثة أقصر من الثانية (أما بعد) أى
 مهما يكن من شئ فاقول إن معانى الخ فاما هذا المجرد التأكيد أى تأكيده مضمون الجزاء
 وهو القول المرتب على فعل الشرط وهو يمكن من شئ فأنك إذا أردت التنصيص على
 ذهاب زيد وأنه منه عزيمة ولا محيص عنه قلت أما زيد فذا هب قافدت أما تو كيد نسبة
 الذهاب لزيد فكذا هنا أكدت القول بان معانى الاسم عبارة قد ذكرت الخ المرتب على
 وجود شئ في الدنيا وإنما أفادت التوكيد لئلا يفتى عن اسم الشرط وفعله كما اشترطه إذا
 الأصل مهما يكن من شئ فاقول بعد والدنيا مادامت موجودة لا تخلو عن شئ فقد علق
 الجزاء على محقق فهو محقق فمما مبتدأ أو الاسمية لازمة له ويكون شرط والقاء لازمة له
 وهى تامة وفاعله شئ فلما تضمنت امام معنى الابتداء والشرط لزمتها القاء اللازمة للشرط
 والاسمية اللازمة للمبتدأ اقامة للآزم وهو القاء والاسمية مقام المزوم وهو مهما يكن
 ولما تعذر وجود الاسمية فى ما أقام والصوقها بالاسم وهو بعدم مقام الوجود بالفعل
 وذهب بعض المحققين إلى أن اما نائية عن اسم الشرط فقط وأما فعله فقد التزموا تقديم
 اسم مما بعد انفاء عليها المكون كالعوض وذلك أن أصل ما زيد فقام مثلا مهما يكن شئ
 في الدنيا فزيد قائم بخذف اسم الشرط وأقيمت امام مقامه وحذف فعله وقدم زيد ليكون
 كالعوض عنه وهذا صريح في أن الظرف من معمولات الجزاء وقدم ليكون
 كالعوض وهو أولى من جعله من معمولات الشرط لأن عليه يكون التعليق على وجود
 شئ مطلق والتعليق على المطلق أقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد للآزم
 على جعله من معمولات الشرط وإن كان الأمران بالنظر لما في الواقع متبئين لتحقيق
 ما علق عليه فيهما وقولنا آتينا المجرد التوكيد أى للتوكيد المجرد عن التفصيل هو
 الصحيح فهى موضوعة للتوكيد دائما وللتفصيل غالبا والتزم بعضهم أنهما دائما فيقدر

قوله ما طالت فقره
 اعلمه سبق قلم فإن
 المشهور ما تساوت
 فقره اهـ

مجمل وبعض مفصل اذ لم يصرح بهما كان يقال المعلوم شق اما الخوف فلا ينبغي وأما
 الصنف فلا أواف فيه وهكذا وفيه تكلف ثلاث أمور تقدير المجمل وبعض المفصل
 واعتبار قرينة على هذين المقدرين ولذا قال العصام ان هذا صار عانيا بتكلفات
 لا يجدها عانيا ثم اشار لجواب الشرط الذي نابت عنه اما بقوله (ق) اقول (ان معاني
 الاستعارات) وانما قدرنا القول ليكون الجواب مستقبلا يصح تسببه عن الشرط
 فلا ينجبه الاعتراض على المصنف بان جواب الشرط لا بد وان يكون مستقبلا عن فعل
 الشرط وما هنا ليس كذلك لان ذكر معاني الاستعارات وما يتعلق بها متأخر عن وجود
 شيء في الدنيا بالنسبة لحال التعليق وسابغده وان يكون متسببا عن الشرط ولا كذلك
 ما هنا لان كون معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكر الخ أمر ثابت في نفسه
 وجد شيء اولا لكن يرد عليه انه اذا حذف القول تحذف معها الفاعل وهي هنا مذكورة
 الا ان يقال ان ذلك ليس متفعا عليه لان بعضهم يجيز ذكر الفاعل مع حذف القول بل
 نقل السيوطي قولا بوجوب ذكرها عند حذفه وتخلص بعضهم من هذا بان جواب
 الشرط هو قوله الا التي فاردت الخ واما قوله فان معاني عامة مقدمة على المعلوم الذي
 هو الجواب وازدافه معاني للاستعارات من اضافة المدلول للدال واعتراض المصنف
 بانه لا وجه للجمع في قوله الاستعارات لان الاستعارة أمر كلي لا تعدد له حتى يصح
 جمعه بل يطابق بالاشتراك على ثلاث معان وهي المصروفة والممكنة والتخييلية فيمكن
 الصواب الافراد واجيب باننا لانسلم ان الثلاثة معان للفظ الاستعارة بل لكل استعارة
 معنى يخصها وهو الذي يقتضيه مقابلة الجمع بالجمع غاية ان المصنف اختصر فحذف
 الاعجاز وجمع الاوائل حيث لم يقل فان معاني الاستعارات التصريحية الخ لا يقال
 التصرف في الاعلام ممنوع لاننا لانسلم انها اعلام بل أسماء اجناس ولئن سلمنا فتحله عالم
 يشتهر كعصام الدين وسعد الدين حيث قيل العصام والسعد واجيب أيضا عن هذا
 الاعتراض بان الاضافة بيانية وبيان السكلي وان كان واحدا في ذاته له تعدد باعتبار
 افراد فصح جمعه بهذا الاعتبار (وما) أي الذي (يتعلق بها) أي معاني الاستعارات
 وهو الاقسام والقرائن كما يؤخذ من قوله لتحقيق الخ الا ان جهة التعلق مختلفة
 فتعلق الاقسام بهانعلق ايضاح اذ المقسم يتضح بذكر أقسامه وتعلق القرائن بتعليم
 اذ الاستعارة لانتم الاباقرينة لانها مأخوذة في مفهومها (قد ذكر في السكتب)
 أي هذه الثلاثة السابقة وهي معاني الاستعارات والاقسام والقرائن فلا يرد انه لم يقل
 قد ذكرنا بضمير التثنية مع ان المتقدم شيان واعتراض المصنف بأمور الاول ان تحقق
 ذكر معاني الاستعارات الخ فيما مضى علم من التعبير بالماضي فلا حاجة لقد الثاني

قوله متأخر الخ لعله
 سبق قلم والمناسب
 متقدم اه

ان الذ كر لا يكون في الكتب لانه النطق باللسان بل الذي يكون فيه النقوش الثالث
ان ذ كر الزبر فيما بعد وجعله مقابلا لكتب المتقدمين ربما يوهم ان المراد بالكتب هنا
خصوص كتب المتقدمين فيقع في الوهم ان المتأخرين تكلفوا ضبطها الشدة اعتنائهم
بما ذكره المتقدمون وحينئذ لا حاجة لتأليف هذه الرسالة وأجيب عن الاول بان
الاثبات بقدر التأكد كمدقق الذي ذكر فيما مضى ومثله في البليغ قد أفصح المؤمنون وعن
الثاني بانه تجوز بد كرت عن نقشت من ذكر اللازم واردة المزموم اذ يلزم من النقش
الذ كر عادة لكن يرد على هذا الجواب ان معاني الاستعارات وما يتعلق بها انقشت في
الكتب مع ان الذي نقش انما هو النقوش الدالة على الاغراض الدالة عليها وأجيب
بانه على حذف مضافين والاصل قد ذ كر دوال دوالها وعن الثالث بان ال في الكتب
للاستغراق فيشمل كتب المتقدمين وزبر المتأخرين بقي شيء آخر وهو ان النقش لا يكون
في الكتب لان الكتب هي الاوراق مع النقوش أو النقوش فقط بل يكون في الصحف
المجردة فكيف يصح تفسير ذ كر بتقشت أجيب بان فيه مجازا علاقه الاول وبالجملة
فقد اشتمل كلامه على ثلاث مجازات أحدها مرسل تبعية في ذ كر والثاني في ضميره
العائد الى معاني الاستعارات وما يتعلق بها لانها مكتوبة لا مذ كورة والثالث مجاز
الاول في الكتب وان اعتبر المجاز بين المصدرين أعني الذ كر والكتابة كانت أربعة
ويحتمل انه ضمن ذ كر معنى وضعت فلا يكون الا مجازا الاول بسا على ان التضمنين
من قسم الحقيقة وفيه خلاف (مفصلة) حال من نائب فاعل ذ كر أي مشتقة مفرقة
من الانفصال وهو الانقطاع لانقطاع الاستعارات بعضها عن بعض لا من التفصيل
والتبين أي الايضاح اذ المفصل ما انضحت دلالة والام يصح جعله سببا للتأليف
(عسيرة الضبط) أي الجمع على المطاع على تلك الكتب المتفرقة فيها وهذا حال أيضا من
نائب فاعل ذ كر فهي حال مترادفة أو من مفصلة فهي متداخلة وضافة عسيرة
الى الضبط لفظية لا تنفيدها تعرف لانها صفة مشبهة فصيح جعلها حالا وذ كرها بعد
ما قبلها من ذكر اللازم بعد المزموم كذا قيل والتحقيق انها حال مقيدة لفصله اذ
المفصل قد لا يكون عسيرة الضبط لان له مراتب متفاوتة (فاردت ذكرها) القاء
للسببية مع العطف على جملة فان معاني الخ أي اردت ذ كر معاني الاستعارات وما
يتعلق بها من الاقسام والقرائن (جملة) أي مجموعة غير مفرقة وليس المراد انها غير
متفصلة المعاني ثم ان أريد من الذ كر النقش فلا بد من تقدير مضافين أي ذ كر دوال
دوالها وان أريد منه حقيقة وهو اللفظ قدر مضاف فقط أي ذ كر دوالها وهذا
مقابل لقوله مفصلة (مضبوطة) أي سهلة الضبط وهذا مقابل لقوله عسيرة الضبط

فيحمل كلامه على ذلك الحسن المقابلة بين كلاميه لكن يرد انه ضبطها بالفعل لانه
 سهل ضبطها من غير ان يضبطها الا ان يجعل الاضافة في سهلة الضبط من اضافة
 الصفة للموصوف فيكون فيه اشارة الى النكتتين اللغظية وهي حسن المقابلة
 والمعنوية وهي افادة ان ذلك الضبط على وجهه سهل لا صعب ثم ان في قوله مجمله
 مضبوطة مجاز الاول ان كانت الديباجة متقدمة على التأليف اذ حال الارادة
 لم يحصل الضبط والجمع بخلاف ما اذا كانت متأخرة فلا تجوز أصلا لكن يجعل
 أردت بمعنى ذكرت بالفعل وحاصل ما تقدم ان معاني الاستعارات وما يتعلق بها مما
 ذكرت في كتب القوم مفرقة ومشتتة وصعبة الجمع على من اطالع عليهم اذ كرتهم مجموعة
 سهلة الضبط انفع الطالبين وتذكرا للمحصلين فهو بيان لسبب تأليف هذه الرسالة (على
 وجه) أي أردت ذكرها على طريق أو ذكرها على طريق فهو متعلق بذكرها بقطع
 النظر عن تقييده بمجملة مضبوطة والا لا يقتضي انها ذكرت في كتب القوم بمجملة
 مضبوطة فبدافع سابق الكلام لاحقه أو بصفة مصدر محذوف كما أشرنا له ولا يتعلق
 أيضا بنفس مجمله مضبوطة فيرد عليه ما سبق بعينه وأيضا لو كانت كذلك في كتب
 القوم لم يكن للمصنف عليهم منية بل الجمع وسهولة الضبط من فوائده ومع ذلك لم
 يخالف طريقة تهم وتقريرهم للاستعارات لان من ابتدع شيئا لاسف له فيه لا يتبع بل
 الوجه الذي سلكه (نطق به كتب المتقدمين) أي دل عليه كتبهم دلالة واضحة فقد شبه
 الدلالة بالنطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن واستعار النطق للدلالة ثم اشتق من
 النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية والقرينة
 الفاعل اعني الكتب ويحتمل انه مجاز مرسل تبني من اطلاق المألوم وهو النطق
 وارادة اللازم وهو الدلالة ثم الاشتقاق من النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل
 واستعارة مكنية من حيث انه شبه الكتب بانسان ذي نطق تشبيها مضمر في النفس
 واستعار اسم التشبيه به للتشبيه ثم حذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو النطق
 او مجاز عقلي من حيث انه قد اسند النطق لغير من هو له كما ثبت الربيع البقل
 (ودل عليه) اي وهذا الوجه دل عليه أيضا (زبر المتأخرين) بضم اوله وثانيه جمع
 زبور بضم الزاي وفتحها وهو الكتاب او بكسر فسكون اي كلامهم والا قول انسب
 لفظا ومعنى اما لفظا فلا اتحاد الوزن في زبور وكتب واما معنى فلان كلامهم بمعنى اسم
 المفعول اي مكتوب ومن زبور والثاني اعم معنى لانه يشمل ما كتب وما لم يكتب مما تلقى
 عنهم وعبر في جانب المتقدمين بالنطق وفي جانب المتأخرين بالدلالة اشارة الى السبب
 الحامل على التأليف وذلك ان عادة المتقدمين الاتيان بالعبارة الطويلة الواضحة فكانها

ناطقة بالمراد ليكنه ربما أدى الى المثل والسامة ودأب المتأخرين الايجاز والاختصار
فكانهم ادالة على المعاني دلالة ليكنه ربما أدى الى خفاء المعنى وبيان المراد فكان ذلك
علة باعثة على تأليف خال منهما الذخير الامور واسطها ثم اعلم انه لا بد لكل شارح في فن
ان يعرف مباديه ليكون على بصيرة فيه وهي المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ ~~م~~ كل فن عشرة * الحد والموضوع ثم التفسير

وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاستعداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

فقد هذا الفن الذي نحن بصدده علم بأصول يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
الوضوح في الدلالة عليه مع رعاية مقتضيات الاحوال ككرم زيد فيعبر عنه بالحقيقة
من غير تشبيه نحو زيد كريم او جوادا وبالتشبيه نحو زيد كحاتم وبالمجاز نحو زيد حاتم عند
السعد وبالكناية نحو زيد كثير الرماد وموضوعه اللفظ العربي من حيث ايراد المعنى
الواحد به مع طرق مختلفة للوضوح وواضعه ارباب المعاني المتنبهون للكلام البالغ
وغايته اي ثمرته الوصول الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به يعرف بلاغة القرآن
الخارجية عن طرق البشر من حيث استعماله على الحقيقة والمجاز والكناية والتشبيه
بالطيف عبارة وهو يستلزم ان القرآن حق وصدق المستلزم تصديق من جاء به من عند
الله وفضله انه من اعظم العلوم قدرا وارتفاعا كرا ونسبة للعلوم انه من لها واصلاها
واسمها علم البيان ومسائله قضاياء الباحثة عن اللفظ الحقيقي والمجازي والكناية
والتشبيه وحكمه الوجوب الكفائي واستعداد من الكتاب والسنة وتراكيب
البالغاء واعلم ايضا ان مباحث هذا الفن اربعة التشبيه وليس من اقسام اللفظ
والحقيقة والمجاز والكناية والثلاثة من اقسام اللفظ ولا بأس بتعريف الاربعة تسمية
للقائفة بالتشبيه تشريك امر لا امر في امر بالكاف ونحوها لفظا وتقديرا كقولك زيد
كالبدري الحسن وزيد بدري فلا بد في كل تشبيه من الاركان الاربعة المشبهة والمشبهة
ووجه الشبه واداة التشبيه واذا كان شيئا منها غير مذكور فهو مقدور لا محالة والتشبيه
المبليغ هو الذي حذف فيه وجه الشبه واداة التشبيه كالتمثال الثاني لما فيه من كمال
المبالغة لان حذفها يقع في الخيال اتحاد الطرفين والحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع
له في اصطلاح التخاطب والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب
الملاحظة علاقة مع قرينة مانعة من ارادته والكناية فيها طريقة واحدة احدها ان اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له للملاحظة علاقة مع جواز ارادة الحقيقة معه وثانيها ان اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له لا يكون مقصودا بالذات بل لينة تنقل عنه الى لازمه

المقصود بالذات وعلى الاول قول التلخيص لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته
 معه وعلى الثاني ما في جمع الجوامع وغيره ان اللفظ استعماله في معناه من ادائه لازم
 المعنى وبعبارة اخرى في تعريفها تحت عمل الطريقةين ثم عطف على قوله فاردت عطف
 مسبب على سبب قوله (فمنظمت) اي الفت فقيمة استعماله مصرحة بتعبية حيث شبه
 التأليف الذي هو ضم كلمة لاخرى على وجه الاقفة بالنظم الذي هو جمع الالاف في
 السالك بجامع الضم والالتزام في كل وهذا التشبيه تقديري واستعمال النظم للتأليف
 واشتق من النظم بمعنى التأليف نظمت بمعنى الفت ويحتمل انه مجاز مرسل تبهي بان
 اطلق المزموم وهو النظم واراد باللازم وهو التأليف واشتق منه نظمت بمعنى الفت
 وقضية كلام القاموس ان استعمال النظم في التأليف حقيقة لانه قال النظم التأليف
 وهو ضم شيء الى شيء آخر الا ان يقال ان مرادها بالنظم نوع خاص منه وهو ضم الالاف الى
 (فرائد) مفعول نظمت جمع فريدة وهي الدرة السميكة المحفوظة في ظرف عن خلطها
 بالالاف الى اشرفها وهي مضاف (وعوائد) مضاف اليه من اضافة المشبهة بالمشبه كلجين
 الماء أي ماء كاللجين والعوائد جمع عائدة أي مسئلة عائدة أي الفت مسائل عائدة الى
 من القوم كالفرائد النفيسة هذا ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا توصيفيا
 والمعنى فرائد صفتهم انهم عوائد كان في الكلام استعماله تصريحية حيث شبه طوائف
 المسائل بالفرائد واستعمال اسم المشبهة بالمشبه وكذلك اذا جعل عوائد بدل لائن فرائد
 ولا يقال يلزم عليه الجمع بين الطرفين لانه ليس المشبه لفظ العوائد بل المسائل والعوائد
 اعم منها ومن الجواهر الحقيقية لشهورها عوائد فحوال المال وذكر النظم ترشيح والقرينة
 المقام ولجين الماء هو الذي في قول الشاعر

والريح تعبت بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على بلجين الماء

وهو بضم اللام الفضة أي ماء كالفضة في الصفاء هذا وقد اعترض العصام على المصنف
 بانه لو قال بدل فرائد عوائد فرائد فوائد لكان احسن أي لما فيه من نكتة لفظية وهي
 الجناس المضارع وهو توافق الكلمتين في عدد الحروف وهما تواتر تقيدهما مع
 اختلافهما في حرفين متقاربي المخرج وردبان غاية ما فيه مراعاة نكتة لفظية وصنيع
 المصنف فيه نكتة معنوية وهي ان هذه الفرائد عائدة اليه من كتب القوم وايست
 من محنته فانه فيكون مطابقا لقوله ولا على وجه الخ والنكت المعنوية أهم فان قلت
 التعبير بالفوائد فيه مراعاة النكتتين لان الفائدة ما استفيد من علم أو غيره فاذا
 اكتسبها كانت غير مختزعة له فالجواب اننا لانسلم ذلك اذا اكتسب معناه التخصيص
 وهو شأله لما هو بطريق النقل عن القوم وما هو بطريق الاستنباط من كلامهم فلا

تتم مطابقة هذا القول آتفا على وجه الخ نعم قد يقال ليس في التعبير بالعوائد إعادة
 النكتة المذكورة لاحتمال ان تسميتها عوائد باعتبار عودها من المصنف على من بعده فلا
 تتم المطابقة السابقة اهـ من بعض المحققين (لتحقيق معاني الاستعارات) أي الفت
 المسائل العوائد التي تشبه الدرر في النقاسة لاجل تحقيق معاني الاستعارات أي
 ذكرها على الوجه الحق لا اثباتها بالدليل فاللام للتعليل متعلقة بنظمته وإضافة تحقيق
 لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وهو الباء وكان المقام للاضمار بان
 يقول لتحقيقها ولكنه أظهر طول الفصل والإيضاح والاستعارات هي التصريحية
 الغير الخيلية والخيلية والممكنة والتحقيق هو أحد الالفاظ الخمسة التي توجد
 في كلامهم ومعناه ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته بالدليل كما سبق وثانها التدقيق
 وهو إثبات المسئلة بدليل على وجه فيه دقة وقيل إثبات دليل المسألة بدليل آخر
 وثانها الترقيق وهو التعبير بصائق العبارات العذبة الحلوة ورابعها التقيق وهو
 مراعات النكات المعانيصة والمحسنات البديعية وخامسها التوفيق وهو جعل
 العبارة سالمة من الاعتراض الكوي واعتراض المصنف بان معنى التصريحية لا يحتاج
 لتحقيق لظهوره وعدم الخلاف فيه وبأنه كما حقق معاني الاستعارات حقق أيضا
 الترشيح فكان عليه ان يذكر في الديباجة كتابه على هذه الثلاثة وأجيب عن الأول
 بان تسليط التحقيق على المعاني باعتبار كثرتها وهو معنى الخيلية والممكنة
 لا التصريحية على ان تحقيق الشيء لا يتوقف على خفائه ولا على وجود الخلاف فيه
 وأجيب عن الثاني بأنه يمكن ادراجه في القرائن لان كلام الترشيح وقرينة الممكنة
 من ملايمات المشبه به على انه انما ذكر الترشيح تبعا للمرشفة فهو غير مقصود لذاته فلا
 حاجة للتنبه عليه في الديباجة لانها انما تذكر فيها المقاصد ويؤيد ذلك قوله فيما يأتي
 العقد الأول في أنواع الجواز حيث لم يقل وفي الترشيح مع انه ذكر فيه وما قبل في الترشيح
 يقال في التجريد من السؤال والجواب (وأقسامها) عطف على معاني أي أقسام
 الاستعارات الثلاثة فالصريحية الغير الخيلية أقسامها ستة أصلية وتبعية وتميلية
 ومرشفة ومجردة ومطلقة مثال الأصلية أعجبتني قتل زيد أي ضربه ضربه بشديدا ومثال
 التبعية قتلت زيدا أي ضربه ضربه بشديدا ومثال التتميلية اني أرا لثة دم رجلا
 وتؤخر أخرى للمتروك في أمر يريد الاقدام عليه مرة والاحجام عنه أخرى ومثال
 المرشفة رأيت أسدا يرعى لهبدا ومثال المجردة رأيت أسدا يرعى شاكي السلاح ومثال
 المطلقة رأيت أسدا والتصريحية الخيلية أقسامها خمسة أصلية وتبعية ومرشفة
 ومجردة ومطلقة مثال الأصلية الاظفار في انشبت المنية اظفارها ومثال التبعية

بنقضون من قوله تعالى ينفذون عهد الله عند غير صاحب الكشف واما هو فيسبها
 بتحقيقه ومثال المرشحة اظفار المنية نشبت بفلان اذا جعل النسب ترشيعا ومثال
 المجردة انشبت المنية اظفارها بامراض زيد اذا جعلت الامراض تجويدا للاظفار
 ومثال المطلقة ما تقدم من اظفار المنية اذا لم يجعل النسب ترشيعا والممكنية اقسامها
 خمسة ايضا أصلية وتبعية ومرشحة ومجردة ومطلقة مثال الاصلية انشبت المنية
 اظفارها بنيد شبت المنية بالسبع واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم حذف ورمز اليه
 بشئ من لوازمه وهو الاظفار فجرت في اسم الجنس ومثال التبعية اعجبني اراقة الضارب
 دم زيد فشبهه الضرب بالقتل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف
 وأثبت شئ من لوازمه وهو اراقة الدم لانه أكثر ما يستعمل في القتل ومثال المرشحة
 نطق لسان الحال فالحال استعارة بالكناية واللسان تحصيل لانه أقوى اختصاصا
 والمنطق ترشيع ومثال المجردة نطقت الحال الواضحة بكذا فان الوضوح من لوازم الحال
 اذ لا يقال للانسان واضح ومثال المطلقة لسان الحال فاذا علمت هذه الاقسام في
 الممكنية تعلم سقوط اعتراض العصام بانه لا أقسام للممكنية حتى يحققها واعتذار عنه
 بأنه نزل المذاهب فيها منزلة الاقسام أو ان ضمير أقسامها العائد على الاستعارات
 لا يستلزم ان يكون لكل منها أقسام بل ان يكون لجموعها أقسام (وقرائنها) اي قرائن
 الاستعارات الثلاث واعتراض العصام بانه لم يحقق الاقريضة الاستعارة بالكناية
 وأجيب بانه جمع القرائن باعتبار افراد قرائنها والاقوال فيها وفي هذا الاعتراض نظر
 لانه اذا أراد انه لم يبين الاقريضة فمما لا يمتنع فيه لانه بين قرينة المصرحة أيضا حيث
 قال فلا تعد قرينة المصرحة تجريدا فانه يفهم منه ان قرينة المصرحة من ملايمات
 المستعار له وذلك ببيان لقرينتها غاية انه بيان اجمالي وهو كاف اذ لا يتوقف البيان
 على التفصيل وان كان أكمل وان أراد انه لم يصد بعنوان التحقيق الا هي فسلم لكن
 كلام المصنف ليس معناه انه يعنون بذلك في كل ما حققه بل المعنى ان يذكره على الوجه
 الحق ويدل لذلك انه لم يصد بعقد الاقسام بالتحقيق (في ثلاثة عقود) أي نظمت
 العوائد الشبيهة بالقرائن في ثلاثة أبواب فالعقود متجوز بها عن الابواب وهي جمع عقد
 بالكسر اسم للقلادة التي تجعل في العنق وبالفتح ضد الحل وبالضم المعقود نظير حزن
 فانه بالكسر الجنب وبالفتح ضم المحزون وبالضم الشئ المحزون ثم ان في قوله ثلاثة
 عقود مجاز الاول أي خيوط قول الى كونها عقودا فهو مرسل علاقته الاول أو مرسل
 علاقته الكلية والجزمية اذ العقود اسم للخيوط مع المنظوم فيها وفيه مجاز آخر
 بالاستعارة من حيث انه شبه ألقاط الابواب بالعقود واستعار اللفظ الدال على المشبه

به للمشبه استعارة تصريحية ففي كلامه مجاز على مجاز اذا العقود متجوز بها عن
 الخيوط والخيوط متجوز بها عن الانفاظ والظرفية هنا من ظرفية المدلول وهو المسائل
 في الدال وهو الابواب لان العقود مستعارة لها بناء على المشهور من ان الانفاظ
 قوالب للمعاني والظرفية ليست حقيقة لعدم احتواء الظرف وتخييز المظروف فتعين
 ان تكون مجازية ثم لا جائز ان يكون المجاز علة لعدم التحول في الاسماء فتعين ان
 يكون لغويا ثم لا جائز ان يكون مرسلالا لعدم صلاحية علاقة من علاقته التي مبني
 عليها لانه ليس هذا كلمة استعملت في غيرها فتعين ان يكون بالاستعارة ثم هي امام كنية
 وتقرر بها ان تقول شبه المسائل بالمظروف كالماء والابواب بالظرف كالسكوز بجماع
 التمكن في كل واستعار لفظ المشبه به للمشبه وحذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو
 في على سبيل الاستعارة بالكناية واثبات في تخييل وحينئذ يكون في العقود استعارتان
 حيث شبهت الانفاظ التي هي عبارة عن الابواب بها ثم شبهت تلك الانفاظ التي عبر عنها
 بالعقد بالظرف فبالاعتبار الاول نصريحية وبالا اعتبار الثاني تكون مكنية واما
 استعارة تصريحية وتقرر بها ان يقال شبهه بالارتباط الخاصيل بين الدال والمدلول
 كالعقود والمسائل بالارتباط بين الظرف والمظروف بجماع التمكن والشعول
 واستعارة لفظية في الارتباط الجزئي اذ لم يكن له حرف دال عليه تبعاً للتشبيه ثم ان
 المصنف لم يرد بقوله في ثلاثة عقود ان اكل من الثلاثة المتقدمة وهي معاني الاستعارات
 واقسامها وقرائنها عقد افضل عن كون ذلك على الترتيب وليس كلامه يقتضي ذلك
 بل اراد ان الثلاثة مذكورة في ثلاثة عقود ولا شأن الامر كذلك اما عدم اقتضائه
 للترتيب فلان الواو لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً واما عدم اقتضائه ان اكل من الثلاثة
 عقداً فوجود القرينة الدالة على المراد وهو المشاهدة وكفى بها قرينة فالشأن ان تنظر
 لما في الواقع ثم تنزل عليه الانفاظ كما هو دأب المحققين لا العكس بان تحمل الانفاظ على
 ظواهرها مع قطع النظر عن الواقع ثم تنظر للواقع كما هو شأن المتشدين لا يقال هو من
 مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسم على الاحاد لان تحمل القاعدة ما لم تقم قرينة تنفع
 ذلك فسقط ما للعصام هنا من ان كلام المصنف يقتضي ان اكل من الثلاثة المتقدمة
 التي هي معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها عقد من الثلاثة عقود وانها مرتبة
 وحاصل الجواب ان هذه الثلاثة لا تخرج عن الثلاثة عقود بقطع النظر عن الترتيب
 ثم شرع في بيان العقود المذكورة وما اندرج تحتها من الفرائد جاء الا العقود
 كالابواب والفرائد كالفصول فقال (العقد الاول) وصفه بالاول مع العلم بانه اول
 ليجري التعبير على سبيل واحد لانه سيمر فيها بعد الثاني والثالث اطول العهد فعبّر

بالاول هنا (في أنواع المجاز) وأنواعه هي المجاز المرسل والاستعارة المقردة والمركمة
 والاصلية والتبعية والتحقيقية والتخييلية والمرشحة والمجردة والمطابقة والظرفية هنا
 من ظرفية الدال في المدلول اذ العقد الفاظ وأنواع المجاز معان والمعاني قوالب
 للالفاظ ويمكن المشهور وعكسه فيقدره مضاف اى في مابين أنواع الخ كذا قيل الا انه
 يلزم عايه ظرفية الشئ في نفسه وهو أشنع مما قبله اللهم الا ان يقال انه من ظرفية
 الخاص في العام يجعل المبين شاملا لالفاظ المصنف وغيرها والعقد اسم للالفاظ وبعد
 فلا حاجة لذلك كما لان الحق ان المعاني قوالب للالفاظ كما حقيقة السعد لان المتكلم
 يستحضر المعنى أولا كما هو شأن الظرف ثم يأتي بلفظ على طبقه وهو شأن المظروف
 ولا يرد ان تعقل المعنى بدون لفظ متخيل مستحيل فلا يتم ما ذكرنا نقول كلامنا في
 الالفاظ المسبوقة المتحققة المشتملة على المقاطع فان اطلاق الالفاظ على المتخيلة مجاز
 ثم ان هذه الظرفية مجازية بان شبهه مطلق ارتباط دال بمدلول بمطلق ارتباط ظرف
 بمظروف فسمى التشبيه من الكميات للجزئيات واستعير لفظ في من جزئ من المشبه به
 لجزئ من المشبه فهي تصريحية تبعية اذ شبه العقد الاول مع أنواع المجاز بمظروف
 مع ظرفه واستعار لفظ المشبه به للمشبه وحذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو في على
 سبيل الاستعارة بالكناية وازدادة أنواع للمجاز للعهد والمعهود وما ذكره المصنف
 لا للاستغراق لانه لم يذكر فيه المكنية أو انها للاستغراق والممكنية دخلت ضمنا في
 تعريف المجاز الاتي واعترض المصنف بان الاوضح ان يعبر بالاقسام لا بالانواع
 ليوافق قوله السابق واقسامها لان الأنواع توهم المغايرة وليس كذلك وأجيب بان
 المراد بالانواع الاقسام لان النوع يطلق على القسم كثيرا واعترض أيضا بانه كان
 الاولى التعبير بالاستعارة لان المقصود من الرسالة تحقيق معاني الاستعارة كما تقدم له
 وذكره للمجاز على سبيل الاستطراد وأجيب بان ال في المجاز للعهد والمعهود هو المجاز
 بالاستعارة (وفيه) أى في العقد الاول (ست فرائد) من ظرفية الاجزاء في الكل
 او المفصل في الجمل لان الفرائد اجزاء للعقد وهو كل اها ولا شك انها مفصلة والكل
 جمل (الفريدة الاولى) هي مبتدأ او الاولى صفته والخبر محذوف اى كائنة في تقسيم
 المجاز الى الاستعارة وغيرها وكذا يقال في نظائره وجعل بعضهم الفريدة مبتدأ وقوله
 المجاز المفرد الخ خبر متعقب بان ما بعد التراجم أحكام مقصودة في نفسها فلا يناسب
 جعلها تابعة لغيرها وتقسيم المجاز الى مرسل ومجاز بالاستعارة باعتبار العلاقة تقسيم
 ثانوى واما التقسيم الاول فهو تقسيم المجاز الى عقلى وهو اسناد الشئ الى غير من
 هو له كافي انبت الربيع البقل ولغوى وهو ما سيدكره المصنف اعني الكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وكما ينقسم المجاز الى هذين القسمين تنقسم الحقيقة اليهما فالحقيقة العقلية هي اسناد الشيء لمن هو له كما في قولك انبت الله البقل والحقيقة اللغوية هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له (المجاز) مبتدأ والمقرر صفة وخبر به جله ان كانت علاقته والرابط ضمير علاقته واعني الكلمة الخ اعترض بين المبتدأ والخبر قصد بها بيان حقيقة المجاز وهو مصدر ميمي يستعمل حقيقة في الحدث والزمان والمكان تقول قعدت معه زيد تريد قعوده او مكان قعوده او زمانه مشتق من مصدر الفعل المجزء وهو جاز لا المزيء وهو اجاز فاصـ له مجوز على وزن مفعول نقلت فتحة الواو للجرم فقلت ألقا تحررها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا ان كقام واعل تبع الماضيه لان المشتقات تتبع الماضي المجزء صيغة واعلا وهو من جاز المكان يجوز ما اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة أي المتعدية م كان الاصل وهو ما تستعمل فيه بالاصالة أو الكلمة المجوز بها بمعنى انهم جازوا بها مكانها الاصل الى غيره وهو المعنى المجازي فتلك الكلمة المنقول اليها ما اسم فاعل أو مفعول والنقل على كل من الحدث وهو مذهب الشيخ عبد القاهر فظهر وجه تسمية هذه الكلمة بالمجاز وظهر وجه التقابل بينه وبين الحقيقة لان تسميتها بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في محلها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون تسميتها بالمجاز باعتبار تجاوز مكانه الاصلي هذا مذهب الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة كاذ كره في المطول وزعم الخطيب القزويني انه نقل عن المكان الى الكلمة المستعملة الخ وعليه فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه ان هذه الكلمة طريق لحضور معناها المجازي كما تقول جمعات كذا مجازا الى حاجتي أي طريقا لها وعورض بانه يلزم ان تسمى الحقيقة بذلك بل هي أولى لانها طريق لحضور معناها بلا واسطة قرينة بخلاف تلك الكلمة فانها طريق بالقرينة وأجيب بان علة التسمية لا توجبها بخلاف علة الوصفية لان التسمية لمجرد مناسبة فاذا سمي شخص بعبد الله لا تصافه بالعبودية لله فلا يلزم ان يسمى غيره بذلك وان كان متصفا بها واذا وصف شخص بالحرة لا تصافه بها لزم ان يتصف بها كل من قامت به الحرة فالخاص ان الشيخين لم يختلفا في عدم نقله عن الزمان لعدم المناسبة بينه وبين هذه الكلمة وانما الخلاف في نقله عن الحدث أو المكان كما علمت (المفرد) قدمه على المركب لانه كالجزء منه والجزء مقدم على الكل طبعها فبقدم وضعها يناسب الوضع الطبع ولم يعرفه مامعا لان حقيقة كل منهما متخالف حقيقة الا تخرفلا يمكن جمعهما في تعريف واحد بحيث يحصل كل منهما بخصوصه وقيده المجاز بالمفرد تخلصا من ورطة ايها الاشتباه ومن المجاز في كلام القوم لانهم لم يقيدهوا المجاز بالمفرد ثم عرفوه

بأنه الكلمة الخ تم قسموه الى مفرد ومركب قسنا في ظاهر التعريف والتقسيم
 لأن ظاهر التعريف يقيدان المراد المجاز المفرد وظاهر التقسيم يقيدان المراد المجاز
 مطلقا وأجيب بأن المراد بالكلمة ما يشمل الكلام مجازا ودفع بعضهم التساقي بأن
 المقسم في كلامهم غير المعروف بدليل أنهم ذكروه عند التقسيم مظهرا حيث قالوا
 والمجاز ما مركب وما غيره فلو كان عينه لكان المقام للاضمار (أعني) أي اقصد به
 حذف صلة أعني للعلم بها (الكلمة) أي جنسها فيشمل الاسم كاسدي رأيت أسدا في
 الحمام والفعل كمنطق في نطق لسان الحال والحرف كفي نحو ولا صلبتكم في جذوع
 النخل (المستعملة) خرج بذلك الكلمة قبل استعمالها وبعد وضعها كقطة أسد بعد
 وضعها وقبل استعمالها فلا تسمى مجازا بل ولا حقيقة ونحو المهمة أولوى وقيد
 بالمستعملة مع أن الكلمة تفسر بالقول وهو مستعمل لأن ذلك اصطلاح نحوي واما
 أهل البيان فيريدون به اللفظ المفرد ويقيدون بالمستعملة لانه لا يخرج ما تقدم ويعلم من
 أخذ الكلمة بنفسا في التعريف أن كلام المجاز بالحذف أو بالزيادة أو غيرهما غير
 داخل في المجاز كما تقدم في البسطة (في غير ما) أي الذي أو معنى (وضعت) تلك الكلمة
 (له) أي لذلك المعنى فخرجت الحقيقة لانها الكلمة المستعملة فيها وضعت له وبقي عليه
 المشترك اذا استعمل في بعض معانيه كعين اذا استعملت في الباصرة مثلا لانها لم
 تستعمل في كل معانيها فصدق عليها تعريف المجاز وذلك لان ما اما موصولة أو مذكورة
 موصوفة كما أشرنا له وكل منهما يعم في سياق النفي فيصير تقدير الكلام الكلمة
 المستعملة في غير كل الذي أو غير كل معنى وضعت له والقاعدة ان أداة النفي اذا تقدمت
 على أداة العموم يكون الكلام من باب سلب العموم ونفي الشمول فيصدق بنفي البعض
 كما في قولك لم آخذ كل الدراهم فيصدق بالبعض واجيب بأن القاعدة اغلبية فما هنا
 على خلاف الغالب على حد والله لا يجب كل كفارائهم اذ لو كانت كلية للزم انه يجب
 البعض وهو باطل لا محالة فحينئذ يخرج المشترك ورد السؤال من اصله لان سلب
 العموم كعموم السلب لا يكون الا في مقام ذكر فيه حكم متعلق بأداة العموم كالآية
 ولا كذلك ما هنا فيكون النفي منصبا على جميع الافراد ثم ان الوضع متى اطلق انصرف
 للوضع بالتحقيق وهو الذي لا تأويل فيه فلا يردان التعريف لا يصدق على بعض افراده
 وهو الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل ان المستعملة فيه فرد من افراد المشبه
 به قاله بعضهم وقضيت ان المجاز موضوع وهو الراجح من الخلاف وبهذا يجاب عما ورد
 على المصنف بأن ظاهر ان المجاز ليس بموضوع فيكون ما شاع على خلاف الراجح ومحصل
 الجواب ان المنفي في كلامه الوضع الاولي وهو الوضع بالتحقيق فلا ينافي الثاني وهو

الوضع بالتأويل وبه يرجع الخلاف في كونه موضوعاً أولاً لفظياً وهل وضع المجاز نوعي أو شخصي الذي حقيقته بعضهم انه نوعي كان يقول الواضع وضعت كل سبب ليبدل على مسببه أو لازم على ملزومه وهكذا وقيل موضوع به مامعاً اذ لو قيد بالشخصي لم يصدق على التجوز في المشتقات اذ لا يصدق عليه انه استعمال في غير الموضوع له الشخصي ضرورة ان اسم الفاعل مثلاً انما وضع لكل شخص من الفاظه التي يصح أخذها من الفعل وكذا اذا قيد بالوضع النوعي لم يدخل نحو الاسد مجازاً اذ لا يصدق عليه انه استعمال في غير الموضوع له النوعي فان قلت كان الواجب هنا ابراز الضمير بان يقول وضعت هي لان الصلة أو الصفة جرت على غير من هي له قلت انه لم يبرز لأن اللبس على مذهب الكوفيين لا البصريين الموحدين لا ابراز مطلقاً لا يقال الخلاف في الوصف وأما الفعل فيجوز عدم ابراز عند أمن اللبس اتفاقاً لانا نقول المحققون على ان الخلاف جار في الفعل أيضاً * (تنبيه) * قد تقدم لك انه خرج بهذا القيد أعني في غير الخ الحقيقة وحينئذ لا تفرق فيما بين المنقول كفضل واسد والمرتبك كسعاد وادد وحاصل الفرق ان المرتبيل مالم يثبت له وضع والمنقول ما وضع المعنى آخر مع هجران المعنى الاصلی بحيث صار لا يفهم الا ذلك الحاصل بسبب كثرة الاستعمال فيه سواء كان المناسباتية الثاني للاول أو لغير مناسبة وقيل هو ما نقلت المناسبة مع هجران المعنى الاصلی والمشتراك ما وضع المعنى بعد وضعه لا تخرم مع الشعور بالوضع الاول وقيل الشعور بشرط في المنقول وليس شرطاً في المشترك وعليه فالتنقل أخص من المشترك (للعلاقة) متعلق بالمستعملة بعد تقييدها بما بعدها وهي بفتح العين في المعاني أكثر من كسر ها وفي الاجسام كعلاقة السيف بالعكس ومعناها المناسبة والارتباط بين المنقول ومنه والمنقول اليه كالشجاعة والجرأة وخرج بهذا القيد الغلط كقولك خذ هذا القوس مشيراً الى كتاب فليس مجازاً لانه لا علاقة معه ولا حقيقة أيضاً واعتراض المصنف بان قيد القرينة مغن عن العلاقة لاخراج الغلط لانه لا قرينة معه واجيب باننا لا نسلم ذلك بل معه قرينة وهي الإشارة فانها قرينة على انه ليس المراد بالقوس حقيقة سيما اذا انضم اليها إشارة حسية بنحو ما صبح على انه لا يعترض بالتأخر على المتقدم لانه وقع في مركبه قال غير واحد انما اشتربت العلاقة في المجازية تغير عن الكذب ولذا رد على الظاهرية النافين لوقوع المجاز في الكتاب والسنة لانه كذب بحسب الظاهر بانه لا كذب مع اعتبار العلاقة وبأنهم اجمعوا على ان المجازاً بلغ من الحقيقة لان مبناه على الانتقال من المنزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ بيينة فلو خليا عنه لزم خلوها عن الابغ وهو باطل والمختار اشتراط سماع نوعها من أهل اللسان الموثوق

بهم فيكفي في صحة استعمال اسم السبب في المسبب مثلاً في أي جزئي علمنا بانهم اعتبروا
 السببية علاقة يصح معها المجاز ولا يشترط السماع في شئ منها اجماعاً ولذا كان المجاز
 في كلام العرب والمولدين قال في المطول مثلاً يجب ان يثبت عند العرب انهم يطلعون
 اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قواهم
 المجاز موضوع بالوضع النوعي واعلم ان غير المصنف زاد في التعريف قيد في اصطلاح
 الخطاب اي خطاب المستعمل بالكسر ليصير التعريف جامعاً مانعاً واما بدون تلك
 الزيادة فليس بجامع ولا مانع اما الاول فانه لا يشمل لفظ الصلاة مثلاً اذا استعمالها
 الشرعي في الدعاء أو اللغوي في الافعال والاقوال فانه مجاز مع انه غير داخل في
 التعريف لانه كلمة مستعملة فيما وضعت له فانه موضوع لغة للدعاء وشرعاً للاقوال
 والافعال واما الثاني فانه يشمل ما ذكر اذا استعماله الشرعي في الافعال والاقوال
 واللغوي في الدعاء فانه حقيقة مع انه داخل في التعريف لانه كلمة مستعملة في غير ما
 وضعت له فهذا القيد زيادته تحقق الجمع والمنع وعبرة الملوي تقتضي ان هذا القيد
 لا يحتاج اليه في الجمع لان لفظ الصلاة مثلاً على الاستعمال الاول يصدق عليه انه كلمة
 مستعملة في غير ما وضعت له كما يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له ويكفي
 الصدق ولو من بعض الوجوه لكن يلزم على كلامه التحكم في الجمع والمنع لان لفظ
 الصلاة مثلاً على الاستعمال الثاني يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له كما
 يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وانخرج من بعض الوجوه حاصل
 كالصدق من بعض الوجوه فاما ان يكتب في بعض الوجوه فيهما أو لا فيهما وبعد هذا كله
 فنحن في غنية عن هذا القيد بقول المصنف لعلاقة لان اللام لام الاجل ولفظ الصلاة
 مثلاً اذا استعماله الشرعي في الدعاء أو اللغوي في الافعال والاقوال لا شك انه كلمة
 مستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة كالكلية والجزئية بخلاف ما اذا استعماله
 الشرعي في الاقوال والافعال واللغوي في الدعاء فلا يلاحظ علاقة لانه حقيقة
 لاستعماله فيما وضع له (مع قرينة) الصواب جعله حالاً من فائب الفاعل في المستعملة
 لصفة العلاقة لان العلاقة دخلت عليها لام العلة المفيدة انه مقصودة يتوقف عليها
 المجاز فلو جعلناه صفة لزم عليه ان القرينة من توابع العلاقة لان الوصف تابع لموصوفه
 مع ان كلاماً من القرينة والعلاقة مما يتوقف عليه المجاز بتمسكنا من الخالية تقيدها ان
 القرينة من توابع الكلمة المستعملة اذ هي وصف لصاحبها ولا ضرر فيه فلو قال
 المصنف وقرينة بواو العطف لسلم من هذا التكلف فان قلت العطف كذلك لانه من
 التوابع قلت نعم وان كان كذلك الا ان المعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه

واشتراط القرينة في المجاز لتحقيقه هو مذهب أهل البيان اما الاصوليون فليست
القرينة شرطا عندهم فلا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ عند البيانين بخلاف
الاصولين ولا يخفى ان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير عموم المجاز اذا لا ولا يعتبر فيه
شخص المعنيين كما تقول عندي أسد ان تريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع أو
لسانان وتريد القلم والجارحة واما الثاني فيعتبر فيه كلي يعمهما كقولك عندي مجتر
فانه يطلق على الأسد والرجل الشجاع لان لكل جرأة (مانعة) وصف مخصوص ومقيد
للقرينة بين به ان المتوقف عليه المجاز القرينة المانعة اما المعينة فليست شرطا لتحقيقه
بل لا اعتبار عند البلغاء الا ان يتعاق غرض بعدم التعمين كالتعميم لتذهب نفس
السامع كل مذهب يمكن والفرق بينهما ان المانعة مانصة به المتكلم للدلالة على قصده
والمعينة مانعة عن المراد بالقصد والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق فكل
معينة مانعة ولا عكس كما في قولك رأيت بحرا في الحمام يعطى ورأيت بحرا في الحمام
فقولك في الحمام قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلى وقولك يعطى معينة للمعنى المراد
وهو الكرم ويلزم منه عدم ارادة المعنى الاصلى وخروج بقوله مانعة (عن ارادته) أي
ارادة المعنى الذي وضعت له الكتابة فانهم لم يستعمل فيما وضعت له حتى تسمى حقيقة
وليست القرينة فيها مانعة حتى تسمى مجازا وعليه صاحب التلخيص والشارح وقيل
هي من قسم الحقيقة فهي خارجة بقيد المستعملة في غير الخ وعليه العز بن عبد السلام
والسكاكي والسبكي لقوله في جمع الجوامع الكتابة لفظ استعمل في معناه مراد منه
لازم المعنى فهي حقيقة ومحصلة ان فيها ثلاثة أقوال الاول لاحقيقة ولا مجاز فقيد
مانعة للاحتراز الثاني انها حقيقة وعليه فاقيد لتحقيق المناهضة وبيان الواقع وهي قد
خرجت بالقيد السابق أعني المستعملة في غير الخ فلا فائدة في اخراجها مرة ثانية الثالث
انها مجاز فهي داخله في التعريف والالزام عدم جامعيتها فان قلت اذا كانت من المجاز
فلم سميت باسم يخصها قلنا لا ضرر في ذلك الا ترى التغليب والمساكلة فانهم ما من المجاز
المرسل وقد اشتهر اربعين الاسمين مثال الكتابة زيد طويل النجاد وهو علاقة السيف
اذا استعمل في طويل القامة أو مهزول الفصيل في الكرم أو جبان الكلب كذلك
أو شجاع الكلب في البخل وقليل الرماذ كذلك وأما كثير الرماذ فكناية عن كثرة السكر
اذ كثرة الرماذ يلزمها كثرة الجمر وهي تستلزم كثرة الاسراق وهي تستلزم كثرة الطباخ
وهي تستلزم كثرة الاكالة وهي تستلزم الضيافة وهي تستلزم كثرة السكر والقرينة هنا
حالية وهي كون المقام مقام مدح لكن تلك القرينة لا تمنع ان يراد مع ذلك نفس الرماذ
وكقولك عريض الوسادة فهو كناية عن البلادة اذ عرضها يلزمه عرض القفا وهو يلزمه

الابلادة ولما فرغ من تعريف المجاز شرع في تقسيمه الى مرسل وغيره فقال (ان كانت
 علاقته) المعتبرة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي وذلك كالسببية
 والمسمية (فجاء مرسل) أي فيسمى هذا المجاز مجازا مرسلا وهي بذلك لأنه أرسل عن
 ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به الذي بيئت عليه الاستعارة وهذا بناء على ان
 الارسال من أوصاف المجاز ومن نظر الى كونه من أوصاف العلاقة قال سمي بذلك
 لارسال علاقته بين علاقات متعددة أي لم يقيده بعلاقة بعينها ونوقش بأنه لا يظهر الا
 في الكلّي يعني المجاز المرسل دون كل نوع فانه مختص بالعلاقة التي اعتبرت فيه وأجيب
 بأنه لوحظ الكلّي في أصل التسمية وحاصل كلامه ان المعتبر في التقسيم انما هو العلاقة
 فان لوحظ انما غير المشابهة فجاء مرسل وان لوحظ انما المشابهة فاستعارة مثلا اذا
 أطلق المشفر على شفة الانسان نجازا عن شفة البعير فان أريد ان العلاقة الاطلاق
 والتقييد يعني أطلقناه عن التقييد بالبعير وأردنا منه مطلق شفة ثم قيدناه بالانسان
 فجاء مرسل وان أريد انما المشابهة فاستعارة فالمدار على ملاحظة العلاقة لا على
 وجودها اذ اللفظ الواحد بالنسبة للمعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان
 يكون استعارة باعتبارين مختلفين قبل الانسب تقديم الاستعارة في التقسيم على
 المجاز المرسل لانها المقصودة بالذات من الكتاب ولانها أبلغ منه لان مبناها على تناسي
 التشبيه ودعوى الاتحاد ولذا قيل ان الاستعارة تفارق الكذب بوجهين التأويل وهو
 جعل أفراد المشبه به قسمين متعارف وغير متعارف ولا تأويل في الكذب وبالقرينة
 المانعة من ارادة المعنى الحقيقي الدالة على أن المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب
 فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل الجهد في ترويح ظاهره
 ويجب ان يثبت بانها صدر بالمرسل ليطرحه ثم يتفرغ لما هو المقصود بالذات وأنه صنع ذلك
 ليترقى من غير الابلغ الى الابلغ والنسكات لا تتزاحم وعلاقات الجواز كثيرة وانما
 بعضهم الى خمسة وعشرين منها السببية أي كون الشيء سببا في شيء آخر نحو أم طرت
 السماء بناوا والآلئة أي كون الشيء واسطة في ايصال أثر المؤثر للمؤثر نحو واجعل
 لي اسنان صدق أي ذكر اصادقا وثنا حسنا والكلية نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم
 أي رؤس أنام لهمم والجزئية نحو وتحرير رقبة ونحو العين مجازا عن الرية أي الطليعة
 فان العين جزء منه لكن لما كانت هي المقصودة في كون الرجل رية لان غيرها من
 الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت كلها الشخص كله فلا بد في الجزء المطابق على
 الكل ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد
 أو الاصبع على الرية وان كان كل منهما جزءا منه قاله المطول والمزومة أي كون

الشئ يلزم من وجوده شئ آخر كاطلاق الضوء على الشمس والاطلاق كما في اطلاق
 المشفر الموضوع لشدة البعير الغليظة السفلى على مطاق شدة غليظة والتقييد
 كتقييده بعد ذلك بشدة زيدا الغليظة والعموم والخصوص ويرجعان للمطلق والمقيد
 فيمثل لهما بما سبق فيهما والتعلق نحو هذا خلق الله أى مخلوقه والحالمة والمحلية
 الاولى كخذوا زينةكم أى ثيابكم لانهم يحمل الزينة والزينة حالة والثانية كعند كل
 مسجد أى صلاة لانه محلها والمجاورة كاطلاق العلم على الظن أو العكس وتسمية
 القرية راوية مع ان الراوية موضوعة للناقاة التي يحمل عليها القرية والبدلية أى
 كون الشئ بدلا عن غيره نحو فاذا قضيت الصلاة أى اديتم والمبدلية كقولك أكلت
 دم زيداى ديتيه واعتبار ما كان نحو وأتوا اليها أى الذين كانوا يتسامى لان الدفع
 لهم بعد البلوغ والاول ظنا نحو اناى أراى أعصر نخرا أى عصيرا يؤل الى كونه نخرا
 وقيل لا يجازى فى الآية لان النحر باغة أهل عمان اسم للعنب أو قطعا نحو انك ميت وانهم
 ميتون * (تنبيه) * قد يطلق المجاز على معنى آخر غير ما تقدم وهو ان يطلق على كلمة
 تغير اعرابها بسبب حذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله وجاع ربك واسأل القرية
 أى جاء أمره لاستحالة مجيى الرب واسأل أهل القرية للقطع بان المقصود سؤال أهلها
 وان كان الله قادرا على ان ينطق بالحدران فالاعراب الاصلى لربك والقرية البحر وقد
 تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب والثانى نحو ليس كمثل شئ فاعراب مثل
 فى الاصل النصب خبر ليس ولما زيدت الكاف جر والحامل على القول بزيادة الكاف ان
 المقصود نفي المثل لاننى مثل المثل واصالتها تقييد ذلك لانها بمعنى مثل والاحسن ان لا
 تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الحكاية وفيه وجهان أحدهما ان نفي الشئ ينفي
 لازمه لاننى اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لآخ زيدا أخ وأخ زيدا ملزوم والآخ
 لازمه لانه لا بد لآخ زيدا من أخ وهو زيد فثبت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أى ليس
 لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الآخ أخ وهو زيد فكذا ثبت ان يكون لمثل الله
 مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود
 والثانى ما ذكره الزمخشري وهو انهم قالوا امثلك لا يجخل فتقوا الجخل عن مثله والغرض
 تقييده عن ذاته فسلوكوا طريق الحكاية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نقوه عن مثاله
 وعن يكون على أخص أوصافه نقوه عنه كما يقولون اينعت أقرانه وبلغت اترابه
 يريدون ايناعه وبلغه ومؤدى الوجهين واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته انتهى من
 المطول على التخصيص بتصريف والحق ان هذا النوع لا يدخل فى المجاز المصطلح عليه
 بل فى المجاز بمعنى مطلق التجوز وهو العدول الى خلاف الاصل نظير اطلاق الاستثناء

على المتصل والمنقطع * (تنبيه) * هذا التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانت علاقته الخ
هو الطريقة المشهورة وهنالك طريقة ثانية وهي ان كل مجاز فهو استعارة ولا مشاحة
في الاصطلاح ثم أشار لفهم ان كانت الخ بقوله (والا) أي والا تكن العلاقة غير
المشابهة بان كانت المشابهة لان ثني النقي اثبات (فاستعارة) أي يسمى هذا المجاز
الذي علاقته المشابهة استعارة (مصرحة) أي صرح فيها باللفظ المشبه به والاهنا وفي
قوله تعالى الاتصروه والاتفروا أصلها ان الشرطية المدغمة في الانافية فليست
أداة استثناء كما وهم بعض فاذا قيل لك هل الاستثناء هنا متصل أو منقطع فلا يحسن
الجواب الا ان تقول له متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل تشير الى انه متصل بالجهل
وانقطع عن الفضل حيث جعل هنا استثناء لا محالة وانما تردد في اتصاله وانقطاعه
والمشابهة هنا ما يحسب المعنى كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع او بحسب الشكل
كما في قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار قال العلاقة بين الاسد والرجل الشجاع
هي المشابهة في الشجاعة والشجاعة وجه الشبهة فينتقل الذهن من المشبه به للمشبه
بواسطة القرينة كالحمام والعلاقة بين العجل المجازي والعجل الحقيقي هي المشابهة
في الشكل كاستعمال الفرس الحقيقي والفرس المجازي المنقوش على حائط مثلا
في صورة الفرسية فقولك رأيت في الحائط فرسا استعارة علاقتهما المشابهة في الصورة
واعترض تقييده الاستعارة بالمصرحة بانه لا يلزم من كون العلاقة المشابهة ان يكون
المجاز استعارة مصرحة بل قد يكون استعارة بالكناية وأجيب بان التقييد بالمصرحة
رعاية لاتفاق الاثمة عليهم لانهم اتفقوا على انه اللفظ المشبه به المذكور المستعمل في
المشبه المحذوف واما المكنية فقيمها الخلاف الا في المصنف وبان المكنية خارجة
من التعريف لانها على المختار لفظ المشبه به المحذوف ولا يصدق عليه انه كلمة مستعملة
الخ اذ لا استعمال بعد الحذف وبان المكنية خارجة عن الموضوع وبديل على ذلك تقييد
القرينة بالممانعة عن ارادة المعنى الاصلي وقرينتها الاتماع ذلك وفي كل من هذين
الجوابين نظر لانه يلزم عليهم ما خرج المكنية من المجاز المعروف بما ذكر وليس كذلك
بل هي داخله في التعريف ويراد المستعملة ولو بالقوة والممانعة ولو بواسطة اضافتها
الى المشبه وتم الجواب الاول وما زال الاعتراض أقوى منه * (تنبيه) * قد يقع
في عباراتهم قولهم حقيقة عرفية ومجاز لغوي والفرق بينهما ان المعنى الاصلي لو ترك
واشتمر اللفظ في المعنى الذي نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلي احتج الى
قرينة فهذه حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثالها لفظ الصلوة فانها
في اللغة اسم للدعاء واستعملها الفقهاء في الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم

من اصطلاحهم اذا أطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا ارادوا استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا القرينة وان كان المعنى الاصلي لم يجز بل متى أطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز للغوى وذلك نحو الاسد فانه اسم للحيوان المقترن في اللغة ويستعمل مجازا بمعنى الشجاع لكنه متى أطلق بدون قرينة فلا يفهم منه الا الحيوان المقترن الذي هو المعنى الحقيقي فاذا اريد صرفه عنه أتى بقرينة كقوله رأيت أسدا في الحمام في الحمام قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع وما فرغ من تعريف المجاز وتقسيمه الى مرسل واستعارة شرع في تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية فقال (القرينة الثانية) كائنة في تقسيم الاستعارة الى ما ذكر فهي مبتدأ محذوف الخبر وكذا يقال في نظائرها وهذا التقسيم باعتبار اللفظ المستعار لا باعتبار معناه وهو المستعار منه بدليل ما بعده قال العصام في الاطول وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة للقاعل ولم يكن مما اعتبر فيه وصف ولم يكن معننى جزئيا فاصلية والاقبعية طلبا للاختصار ولان بحثهم عن اللفظ فاعتباره في التقسيم انسب بجالهم (ان كان المستعار) أى اللفظ المستعار عبر به وان كان المحدث عنه لفظ الاستعارة لانها تطلق على المعنى المصدرى وهو غير جائز الارادة هنا وتطلق على لفظ المشبه به وهو اللفظ المستعار فأتى باللفظ المستعار ليكون نصا في المقصود وهو لفظ المشبه به (اسم جنس) وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف في الوضع الاصلي فدخل نحو حاتم فانه وان اعتبر فيه وصفية الا انها عارضة لانه ليس مشتقا حال العلية بل قبلها فانه من الحتم اى الحكم فالاستعارة فيه أصلية كما رأيت قريبا ولا فرق بين ان يكون اسم عين كاسد للرجل الشجاع أو معنى كقتل للضرب الشديد وسواء كان اسم جنس حقيقة كالثالين أو تأويلا كحاتم في قولك رأيت اليوم حاتم فانه وان كان علما لكنه مؤول بكلى اتضمنه وصفية وهى الجود وانما تمتنع الاستعارة في العلم الغير المتضمن وصفية لانه ليس بكلى حقيقة ولا تأويلا كزيد وعمر فاذا تضمن وصفية بواسطة اشتهار بهما صحت استعارته لتأوله بكلى يصدق على كثير بان يجعل حاتم موضوعا لمفهوم المتناهي في الجود ادعاء وحينئذ فاطلاق حاتم على الفرد المعهود أعنى حاتم الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود مجاز بالاستعارة وكذا يقال في ما در المتضمن وصفية النخل وسحبان المتضمن وصفية الفصاحة وباقل المتضمن وصفية الفهامة أى العلى في النطق (أى اسماء غير مشتق) كان الاخصر ان يقول ان كان المستعار غير مشتق مع ان التقسيم من وظائف

المنسراح والجواب انه فعل ذلك لموافقة القوم في تعبيرهم باسم الجنس ثم فسر عبارتهم
 لاجل بيان المراد اشارة الى انه ليس المراد باسم الجنس ما ساقى النكرة أى افاد
 معناها كما هو مصطلح النجاة لانه يصير تعريف الاصلية غير مانع لدخول المشتقات
 النكرة مع ان الاستعارة فيها تبعية وغير جامع لعدم شمول المعارف كالاسم على
 السبع مع ان الاستعارة فيه أصلية ولا ما قابل المصدر كما هو مصطلح العضد لانه يصير
 التعريف غير جامع ايضا لعدم شموله للمصدر فثبت انه الاسم الغير المشتق فصار
 الحاصل ان المراد باسم الجنس هنا الموضوع لفهوم كلى يصدق على متعدد تحقيقا
 كاسدا وتاويل كما تم وليس مشتق كضارب ومضروب لان المراد به معناه المبين
 اعلم الجنس لان علم الجنس كاسامة تجري فيه الاستعارة واستحضار ماهيته في الذهن
 لا ينافي تعدد الافراد وقولنا وتاويل اي بان يدل على كثيرين ولو تأويل لا سكن من
 غير اعتبار اتصافه بوصف في الوضع الاصلى كما تم فانه وان اعتبر فيه وصفية لكنها
 عارضة لانه ليس مشتقا حال العلمية بل قبلها لانه مشتق من الحتم بمعنى الحكم ثم جعل
 علما لحاتم المشهور في الكرم لان المشتق ما دل على تعلق معنى بذات كضارب ومضروب
 وحاتم حال العلمية ليس كذلك اذ هو في حالها انس لمعنى المشتق وجرى مجرى
 الاسماء الجامدة فكان فيه استعارة أصلية لكن صرح السبكي في عروس الافراح
 بانها تبعية لتأويله بالمشتق اذا علمت ذلك تعلم ان العلم الشخصى الذى لا تأويل فيه تمنع
 فيه الاستعارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به وذلك يستلزم
 كون المشبه به كليا هذا الذى عليه الجمهور ومنع السعدى في التلويح والسيدى في شرح
 المفتاح كون الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به
 وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه به عين المشبه به اذا كان
 جزئيا كزيد وعمر وبل هذا أتم وبلغ فعلى ما ذهب اليه تجوز الاستعارة في العلم
 الشخصى ولومن غير تأويل وأشار الجواب ان الشرطية بقوله (فالاستعارة) تسمى
 (أصلية) لانها اصل بالنسبة للتبعية كما يشعر بذلك قوله لجريانه الخ وأصلية نسبة
 للأصل ولا يقال الأصل والأصلية شئ واحد مع انه يجب ان يكون المنسوب غير
 المنسوب اليه لانا نقول النسبة للمبالغة ووجه المبالغة ملاحظة ان هذا الامر وهو
 الأصل بلغ النهاية حتى صار ماعدا حقيرا بالنسبة اليه فتعين ان ينسب الى نفسه
 أو بواغى في الاصلية حتى جعلت غير الأصل فنسبت اليه أو انه مجرد من الأصل
 الكامل أصل ثان ونسب اليه ولان تقول انه من نسبة الخاص للعام كزيد اجرى
 نسبة للاجرام من حيث هو وسميت أصلية لانها ليست مفرقة عن شئ بل مستقلة برأسها

بجلاف التبعية ولانها أصل في الجملة للتبعية أي في بعض المواضع ان الاستعارة في نحو
اسد نرى أصلية وليست أصلا للاستعارة أخرى ولانها الكثير من قولهم هذا اصل
أي كثير وأشار لفهوم ان كان المستعار الخ فقال (والا) أي وان لا يكن المستعار
اسم جنس بالمعنى المذكور بان كان فعلا او ما في معناه كاسماء الافعال نحو صه ومه
وهيات واقوه لانها في حكم الافعال أو عرفا واسماء مشقة وهو اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة ونحو ذلك
المصغر كرجيل والمنسوب كقرشي فانها في حكم المشتق في كان المستعار واحدا من
هذه المذكورات (فالاستعارة) تسمى (تبعية) نسبة للتابع كما تقدم في الاصطلاح فيقال
هنا ما قبل هناك مثال ذلك في الفعل نطق الحمال بكذا وتقرر الاستعارة فيه ان
تقول شبهت الدلالة الواضحة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق من النطق بمعنى
الدلالة نطق بمعنى دل هذا اذا كانت الاستعارة فيه باعتبار صيغته وأما باعتبار هيئته
كقوله تعالى أتى امر الله فتقريرها ان يقال شبهه الاتيان في المستقبل بالاتيان في
الماضي واستعير الاتيان في الماضي للاتيان في المستقبل واشتق منه أتى بمعنى يأتي
هكذا قال القوم وبجئت فيه العصا بان حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل
واحدة فكيف يتحقق استعارة احدهما لآخر ورد بان الشيء يختلف باختلاف
قيوده فهو وان كان واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار ومثال الاستعارة في أسماء
الافعال ان يقال في هيات مثلا بمعنى عسر شينا العسر بالبعد واستعيرنا البعد للعسر
واشتقينا من البعد بمعنى العسر بعد بمعنى عسر وجعلنا هيات بمعنى بعد مستعارة للمعنى
عسر ومثالها في الحرف لفظ في بمعنى على في ولا صلبتكم في جذوع النخل وتقرر بها ان
يقال شبه الاستعلاء المطلق أي مدلوله وهو مطلق الارتفاع بالظرفية المطلقة أي
مدلولها الذي هو حلول شيء في شيء عجم التمكن واستعير لفظ الظرفية المطلقة
للاستعلاء المطلق فسرى التشبيه من الاستعلاء المطلق والظرفية المطلقة للاستعلاء
الخاص الذي هو معنى على وهو الارتفاع على جذوع النخل المعينة عند وقوع
والظرفية الخاصة التي هي معنى في أي التي هي الحلول في الجذوع المعينة فاستعير لفظ
في الموضوعة لكل جزئ من جزئيات الظرفية للاستعلاء الخاص ولا صلبتكم قرية
وقيل ان لفظة في مستعملة في معناها وهو الظرفية فان وقوع كان يشق الجذوع
ويضع فيها السحرة حقيقة وحيث لا تجوز وكذا استعارة اللام في قوله تعالى
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فقول شبه ترتب نحو العدو والحزن
كالخسران على نحو التقاط أي التقاط ونحوه من كل ما يترتب عليه شيء غير المأم

بترتب العلة الغائية وهي ما تحمل على تحصيل الشيء المحبوب كالمحبة والتبني بجامع
 مطلق الترتب الاعم من الطرفين فالترتب الثاني متعلق بمعنى اللام فقد راسخا عبارة الترتب
 الكلّي المشبه به للترتب الكلّي المشبه به فسرى التشبيه معنى اللام الذي هو الترتب الجزئي
 فاستعمل لفظ اللام واستعمل في الترتب الجزئي والعداوة والحزن قرينة ولا يشترط في
 المشبه به الجزئي ان يكون معنى حرف كما تراه في الآية فان ترتب العداوة والحزن أي
 الجزئي ليس معنى حرف بخلاف الترتب الجزئي المشبه به لا بد ان يكون معنى حرف حتى
 يستعار ذلك الحرف لذلك الجزئي المشبه به هذه الاستعارة تبعية لجريانها في معنى الحرف
 بعد جريانها في متعلقه هذا ما ذكره القوم وهو مقتضى عموم قول المصنف لجريانها
 الخ والذي حققه العصام ان الاستعارة في الحرف ليست التابعة للتشبيه الواقع في
 المتعلق وهو مطلق ترتب أمر على أمر من غير استعارة في لفظه اعدم فائدتها بخلافها في
 لفظ المصدر فان فائدتها فيه الاشتقاق منه وعبارة الكشف تفيد ان الآية من
 قبيل الاستعارة بالكناية ونصها معنى التعديل في الآية وورد على طريق المجاز لانه
 لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدو واحد بل ان يكون لهم حبيبه او ابنا
 غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وغرته شبهه بالداغى الذي يفعل الفعل لاجله قال
 بعض المحققين ان الالتقاط كما يكون للمحبة يكون للعداوة ليظهر بديل المراد من عدوه
 وهنا كذلك فان فرعون حين التقاط موسى من العاقبات هم بقتله اذ يكون عدو له لكن
 الله ابدل العداوة بالمحبة قال تعالى والقيت عليه من محبة منى لاجل نقاذهم ادم فاللام
 مستعملة في العلة فهي مستعملة فيما وضعت له فلا استعارة أصلا ومثال الاستعارة
 في اسم الفاعل الحال ناطقة **بكذا** فقول شـ بهت الدلالة بالنطق في ايضاح المعنى
 وايضا للذهن واستعمل النطق للدلالة واشتق منه ناطقة **بكذا** أي دالة فالاستعارة في
 المصدر أصلية وفي الفاعل تبعية ثم ليس المراد بجريان الاستعارة في المصدر قبل المشتق
 ان تجري التشبيه فيه بالفعل ويستعار بالفعل وينطق بالمستعار ولا ثم بالمشتق ثانيا
 اذ لا دليل عليه بل لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان استعارة المشتق باعتبار
 مصدره فكأنه استعمل تقديره فان قلت لم اكني بتشبيه المصدر بالمصدر واستعارته له
 تقديرا من غير ان يتعرض لتشبيه المشتق بالمشتق واستعارته له فالجواب انه لما كان
 ذلك أمرا لازما بطريق السراية لم يحتج للتصريح به قال في الاطول وهو مشكل جدا
 اذ لا يخفى ان المستعمل للمشتق لم ينطق بالمصدر ولم يتكلم به فكيف تجب السراية ونوقش
 بانه لم ينطق به لفظ المكنه أمر لازم معنى وعقلا اما الاقول فلان المصدر أي الحدث بعض
 معنى الفعل والبعض لا ينفك عن كانه وأما الثاني فلانه لو لاحظ تشبيه المصدرين

وملاحظة استعارة أحدهما الآخر ما صح ذلك في المشتقين لأن معنى تشبيه المشتقين تشبيه ما تضمناه من الحداث كتشبيه الضرب بالقتل لكن كلام المصنف ألا يقيّد ان المراد الجريان بالفعل لا بحركتهم السريّة حيث قال الجريان الخ تامل ومثال اسم المفعول هذا مقلول زيد أي مضر وبه ضرب بشديدا ومثال الصفة المشبهة زيد حسن الوجه وتريد قبحه على تقدير تنزيل المضادة منزلة المناسب بواسطة التكميم فتكون الاستعارة تمكينية فيقدر تشبيه القبح بالحسن بجامع تاثر النفس وانفعالها بكل وان كانت جهة التأثير مختلفة ويقدّر ادخال القبح في جنس الحسن ويقدر استعارة لفظ الحسن للقبح واشتقاق الصفة منه فالاستعارة المقدرة في المصدر أصلية وفي الصفة تبعية ومثال افعال التفضيل زيد اقل للاعداء من غيره اذا كان اضرب لهم من غيره ومثال اسم الزمان والمكان هذا مقل زيد اذا اريد زمان أو مكان ضرب به ضربا شديدا شبهه الضرب الشديد بالقتل في شدة التأثير واستعير القتل للضرب واشتق منه مقل بمعنى مضرب زيد أي مكان أو زمان ضرب به الشديد ومثال اسم الآلة هذا مفتاح السلطان لو زير مشبهت الوزارة بالفتح لحو الباب بجامع التوصل بكل واستعير الفتح للوزارة واشتق منه مفتاح بمعنى وزير ومثال المصغر كرجيل اذا استعملته فيما لا يليق ان تقول شبهنا تعاطى ما لا يليق بالصغر واستعير الصغر لتعاطى ما لا يليق واشتق من الصغر بمعنى تعاطى ما لا يليق صغير أي متعاطى ما لا يليق وجعل رجيل بمعنى صغير مستعارة تعاطى ما لا يليق ويقال في قرشي بمعنى المتخاطب باخلاقي قرشي كذلك ثم عا ل تسمية هذه الاستعارة بالتبعية بقوله (الجريان) أي الاستعارة بمعنى الاستعمال (في اللفظ المذكور) وهو المشتقات والحروف (بعد جريانها في المصدر) ولو لمقدرا فلا يعترض بالاشتقاق الذي لم يسمع له مصدر يعنى ان هذه الاستعارة انما سميت بتبعية لانها تابعة للاستعارة في المصدر ان كان المستعار مشتقا وتابعة للاستعارة في متعلق معنى الحرف ان كان اللفظ المستعار حرفا كما قد صنفنا ذلك فيما مر وانما فسرنا الاستعارة بالاستعمال لرفع ما اورد على المصنف من ان الضمير في جريانها راجع للاستعارة وهي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له فيلزم عليه نظرية الشئ في نفسه فكانه قال الجريان الاستعارة في الاستعارة ولا معنى له وحاصله ان الاستعارة تطابق على الاستعمال اي استعمال اسم المشبه به في المشبه وعلى اللفظ المستعار والمصنف اراد الاستعمال فيصير في الكلام استخدام حيث ذكر الاستعارة بمعنى اللفظ واعاد عليها الضمير بمعنى الاستعمال كقوله

اذ انزل السماء بأرض قوم * زعيناه وان كانوا غضايا

فانه أراد بالسماء الخبيث والضمير الراجع اليه النبات على انه يمكن ابقاء المصنف على ظاهره فيجعل الضمير للاستعارة بمعنى اللفظ المستعار ويكون من جريان العام في الخاص فالمراد ان اللفظ من حيث هو يجري في اللفظ المذكور قال بعضهم وقد يقال هذا كله غفلة عن متعلق الجار وهو الجريان فانه المظروف لا الضمير الذي لزم عليه ما تقدم من البحث اه ومراد باللفظ المذكور المذكور كور باللفظ المذكور او بالقوة فيشمل الجملة المقدرة المستغنى عنها بنعم الجواب بها سؤال من قال اقتات زيدا بمعنى ضربته ضربا شديدا بقرينة الحال فان التقدير نعم قتله بمعنى ضربته ضربا شديدا بقرينة المذكور فقتل في الجملة المقدرة استعارة تبعية لجريانه في اللفظ المذكور بالقوة بعد جريانه في المصدر وقال بعضهم انما كانت استعارة المشتق تبعية لان الفعل ملحوظ فيه النسبة الى الفاعل سواء قلنا انهم ادخلوه في مفهومه على رأى او خارجة على رأى آخر فهو غير مستقل بنفسه من حيث النسبة الى الفاعل استقلالا تاما فكانت استعارته تبعية الى تابعة لما هو مستقل بنفسه وهو المصدر والدال على الحدث وبقيّة المشتقات ملحوظ فيها النسبة الى مرفوعها فهي غير مستقلة فكانت استعارتها تبعية وقد تقدم لك استشكال العصام على الجريان بان المستغنى لمشتق أو حرف لا يتكلم اولا بالمصدر أو المتعلق وجوابه بان المراد الجريان بالقوة والاعتبار لا بالفعل وقوله (ان كان) اللفظ (المستعار مشتقا) بان كان فعلا أو اسماء مشتقا ولو تأويله بقرينة قوله بعد جريانه في المصدر أى ان محل جريانه اولا في المصدر ان كان اللفظ المستعار مشتقا (و) بعد جريانه (في متعلق) بفتح اللام كما هو الانسب وان كان المتعلق نسبة بينهما لان الاولى ان يعتبر الكل اصالا والخزفي فرعاً (معنى الحرف) أى ما يتعلق به معنى الحرف أى معنى كمالا يرتبط به معنى الحرف الجزئى أى استلزمه استلزام الخاص للعام (ان كان) اللفظ المستعار (حرفا) وقوله وفي متعلق الخ معطوف على قوله في المصدر فيتمسك عليه لفظ جريان ومحصل ما ذكره ان التبعية في المشتق سميت بذلك لجريانه في المشتق منه وهو المصدر والتبعية في الحرف سميت بذلك لجريانه اولا في متعلقه ولما اشتهر ان متعلق معنى الحرف ما يذكّر لبيان معنى الحرف وهو العامل كسرت والمجرور كالصبرة ان كان حرف جر خشى ان يتوهم انه المراد هنا مع ان العامل والمجرور في نحو ولا صليبيكم في جذوع النخل لم تجر الاستعارة فيهما حتى تكون الاستعارة في الحرف تابعة لهما فدفع هذا التوهم بقوله (والمراد بمتعلق معنى الحرف) لم يقل به مع ان المقام له دفعا لتوهم عود الضمير لمعنى الحرف لانه اقرب منه كور (ما) أى معنى كلى (يعبر به) تعبير يظهر في بادئ الرأى انه موضوع له وليس كذلك في الواقع بل هو من باب التعبير

قوله خشى هكذا
بنسخة المؤلف
والصواب الاتيان
بالاول لان جواب لما
هو دفع الاتي

بالكل عن الجزء العلاقة الكلية (عنه) أي عن ذلك الحرف عند تفسيره أي تفسير معنى الحرف (من المعاني المطابقة) بيان لما وكما تسمى المعاني المطلقة تسمى المعاني الكلية والعامة ثم إن ما في كلامه واقعة على معنى كما سبق فلا يصح قوله يعبر به لأن المعاني لا يعبر بها عن شيء فلا بد من مضاف محذوف أي ما يعبر به عند إرادة بيان معنى الحرف يعني أن المراد بـ «معلق» معنى الحرف أي الذي تعلق به معنى الحرف هو المعنى المطلق الذي يعبر به عند إرادة تفسير معنى الحرف الجزئي وذلك (كالابتداء) في قولنا من معناها الابتداء في نحو سرت من البصرة فالابتداء المطلق هو متعلق معنى من وأما معنى من فهو الابتداء الجزئي الخاص (وتحويه) أي نحو الابتداء كالظرفية في قولنا في معناها الظرفية والاستعلاء في قولنا على معناها الاستعلاء وإلى ذلك ما شبه ذلك فالابتداء والظرفية والاستعلاء والانتفاء ليست بمعاني هذه الحروف وإنما كانت حروفاً بل أسماء لأن الأسمية والظرفية انتماها باعتبار المعنى وانتمائها متعلقات بمعانيها لأن معاني الحروف نسب جزئية كالظرفية الخاصة أو الاستعلاء الخاص فهي غير مستقلة بالمفهومية يعني أنها ليست بمعانيها على الاستقلال فلا ينافي أنه يتوصل بها إلى المعاني المخصوصة بمعنى أنها إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الكلية إلى معاني الحروف الجزئية بنوع استلزام وهو استلزام الاختصاص لأن في الاختصاص ما في الأعم وزيادة وهذا كله مبنى على التحقيق من أن الحروف وأسماء الإشارة وأسماء الموصولات جزئيات وضعوا استعمالاً كما جرى عليه العرف والسيد لا على مقابله من أنها كليات وضعوا جزئيات استعمالاً وهو مذهب السعدون ووافقه فعلى الأول يكون الواضع قد استخضر الجزئيات بالقانون الكلي ثم وضع لها فالكلية آلة في الوضع لا موضوع له وعلى الثاني يكون قد استخضر الكل ثم وضع له وعلى كل منهما فهي مستعملة في الجزئيات فالخلاف في الوضع ليس إلا ولما كان قد يتوهم من كلامه السابق أن التبعية متفق على أرجحيتها عند كل القوم مع أنه ليس كذلك أتى بما هو كالاستمدار على ما تقدم فقال (وانكر التبعية) أي حكم بـ «جوحيتها» (السكاكي) فليس المراد بـ «انكارها» إبطالها بالكلمة كما قد يتوهم بل المراد الحكم بالرجوحية فإذا كان ثم تركيب يحتمل التبعية والممكنية فإنه يرجح احتمال الممكنية ولذا قال المصنف فيما يأتي واختار السكاكي رد التبعية إليها ولم يقل «واجب» والمرجوح منكر عند ذوي العقول الراجحة فلذا عبر بـ «انكر» واعترض على المصنف بأن هذه الرسالة مبينة على الاختصاص والمناصب لذلك أن لا يذكرها هنا كتماء بذكرها فيما يأتي أو يستوفي الكلام هنا حتى لا يحتاج إلى إعادته وأجيب بأنه ذكره هنا استطراداً المناسبة التبعية

وأخر بسط ذلك الى محله فان قلت لم يقدم المفعول والاصل تأخيرهم ولم اظهر والمقام
 للضمير وهل هذا التقديم واجب أو جائز قلت انه قدم المفعول لانه حل محل ما حقه
 التقديم وهو الضمير المتصل لان الاصل وانكرها وأظهر لدفع توهم عود الضمير الى
 الاستعارة الاصلية وتقديم المفعول هنا واجب لمحل ما هو واجب التقديم وهو
 الضمير المتصل لانه لا يجوز ان يدول الى الفصل مع امكان الوصل (وردها) أي رد
 السكاكى التبعية (الى) قرينة (الممكنة) وليس المراد انه رد نفس التبعية الى نفس
 الممكنة كما هو ظاهره فكلامه على حذف مضاف كما أشرفنا له وبه ين دفع الاعتراض
 عن المصنف والحاصل ان السكاكى يرد نفس التبعية الى قرينة الممكنة ويرد قرينة
 التبعية الى نفس الممكنة ففي نقطة الحال بكذا يجعل الحال الذي جعلها القوم قرينة
 التبعية استعارة بالكناية ويجعل نقطة التي جعلها القوم استعارة بتبعية قرينة
 الممكنة وفي قوله تعالى فالنطقة آل فرعون الآية يجعل العداوة والحزن التي جعلها
 القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل اللام التي جعلها القوم استعارة بتبعية
 قرينة الممكنة وقد علمت الجواب عن المصنف وأجاب بعضهم بان ضمير ردها للاستعارة
 التبعية والمراد ما يشعلها وقرينتها وكذا يراد بالممكنة من قبيل استعمال اللفظ في
 حقيقة ومجازه ويكون التوزيع على طريق اللف والنشر المشوش في نقطة
 الحال القوم يجعلون الاستعارة في نقطة الحال قرينة وهو يجعل الحال استعارة
 بالكناية عن المتكلم والنطق قرينة الاستعارة واختاره هو ذلك تقليلا للاقسام فان قيل
 ما ذكره السكاكى لا يظهر الا اذا كانت قرينة التبعية افظية كما في المثالين السابقين
 بخلاف ما لو كانت حالية كما في قولك قتل زيد عمر اعمى ضربه ضربا شديدا بقرينة
 الحال أجيب بان فرض كلامه في تركيب يحتمل التبعية والممكنة وفصل بعضهم
 فقال ان ذات القرينة على جريان الاستعارة في المشتق أو الحرف فالاحسن ان يجعل
 تبعية وان ذات على جريانها في غير ذلك فالاحسن ان يجعل ممكنة وان لم تدل على شئ
 منها فكل حسن وهذا التفصيل حسن (كما ستعرفه) أي ان ما ذكره المصنف هنا
 كالذى ستعرفه في الفريدة الثانية من العقيدة الثانیة فالكاف للتشبيه وما موصولة
 واعتراض بان المذكور هنا عين ماسمياً في نفسه تشبيهه الشئ بنفسه وأجيب بان التشبيه
 والمشبه به وان اتحد اذا تافهما مختلفان اعتباراً فاعتباراً بذكره هنا مشبه وباعتبار
 ذكره فيما يأتي مشبه به والله أعلم (الفريدة الثالثة) كأنه في تقسيم الاستعارة بالنظر
 المستعار له وهو المشبه كما يفهم قوله ان كان الخ الى تحقيقه وتخييله الا ان هذا
 التقسيم خاص بالسكاكى دون الجمهور اذا الاستعارة عندهم لا تكون الا تحقيقية

سواء كانت مصرحة او ممكنية واما التخييلية عندهم فجازعقلي لامن الجواز للغوى
لان التجوز انما هو في الاثبات فتسميتها استعارة تسمى فتقسيم الاستعارة الى تحقيقية
وتخييلية على مذهب من قبيل المشرك المعنوي لان كلامهم ما يصدق عليه انه لفظ
مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وعلى مذهب الجمهور من قبيل المشرك
اللفظي لان التحقيقية وضعت للفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة التشبيه كالاسد
المستعار للشجاع في نحو رأيت أسدا يرمى والمستعار للموت في نحو اظن ان المنيعة نشت
بفلان والتخييلية وضعت لاثبات لازم المشبه به للمشبه مع بقاء لفظ اللازم على معناه
وانما التجوز في الاثبات ويسمونه استعارة تخيلية فقد تعدد الوضع والاموضع فيكون
مشتركا لفظيا فعندهم الاستعارة التي من فروع المجاز للغوى التحقيقية فقط ممكنية
او تصریحية وعنده السكاكي من فروعها ايضا الاثبات ولذا قال (ذهب السكاكي) نسبة
الى سكاكة قرية باليمن واسمه يوسف وكنية أبو يعقوب (الى انه) الضمير للجبال والشأن
يفسر ما بعده كما هو قاعدة ضمير الشأن (ان كان) أي بان المقيدة للشك مع ان المقام اذا
المقيدة للجزم لسكون ذلك محققا مجزوما به واعلم انما ينظر للمساكنات في الكلام البليغ
نحو فاذا جاءتهم الحسنة قالوا انهذه وان تصبهم الآية (المستعار له) أي المعنى الذي
استعير له اللفظ وهو المشبه فآل موصولة واقعة على المعنى ومستعار صانها وله نائب
فاعل مستعار (محققا) خبر كان أي له تحقق (حسا) بان يشار اليه اشارة حسية
ليكونه موجودا في الخارج (أو عقلا) بان يشار اليه اشارة عقلية ليكونه معلوما عند
العقل وحسا وعقلا منصوبان على نزع الخافض والعامل محققا أي له تحقق في الحس
أو في العقل لكن النصب على نزع الخافض مقصور على السماع فالاولى جعلها ما حالين
من الضمير في محققا مع تاويلهم ما بالمحسوس والمعقول وأشار بخواب الشرط بقوله
(فالاستعارة تحقيقية) سميت بذلك لان المستعار له محقق اما في الحس أو في العقل يعني
ان المشبه الذي استعير له اللفظ أي نقل اليه ان كان له تحقق في الخارج بحيث يحس
بحاسة البصر مثلا أو في العقل بحيث يكون له ثبوت في حكم العقل كالاخباريات
الصادقة كما في الآية الآتية فالاستعارة تسمى تحقيقية مثال الاول رأيت أسدا في
الحمام فان المستعار له الرجل الشجاع وهو محقق حسا ومثال الثاني اهـ ذنا الصراط
المستقيم أي الدين الحق الذي هو عبارة عن القواعد المعقولة المدلولة للكاتب والسنة
لحققة الصراط المستقيم الطريق الجادة نقبل الى الدين الحق على سبيل الاستعارة
وتقريرها ان تقول شبهت القواعد المعقولة بمدلول الصراط المستقيم بجامع ان كلا
يوصل للمقصود واستعير لفظ الصراط مجردا عن معناه للقواعد المعقولة استعارة

أصلية تصريحية تحقيقية والقريبة الواحق والمقام وعلم من ذلك انه ليس المراد بالتحقق عقلا مجرد كون المستعار له موجودا في الذهن فان هذا القدر موجود في التخيلية واعلم ان كل محقق حسا محقق عقلا ولا عكس فقله حسا أي وعقلا وقوله أو عقلا أي فقط ثم صرح بمفهوم الشرط السابق فقال (والا) يكن المستعار له محققا حسا أو عقلا بان كان متخيلا (ف) الاستعارة تسمى (تخييلية) لان المستعار له متخيل لا محقق وذلك كالانطافار في قول الهذلي

واذا المنية انشبت أنطافارها * القيت كل تيممة لا تنزع

فشبهه المنية بالسبع في الاغتيال أي اغتيال النفوس أي أهلا كما فاختذ الوهم في تصويرها بصورة السبع واختراع لوازمه لها وهي الانطافار أي لوازم مخصوصة هي الانطافار لان بها الاغتيال لا مطلق لوازم ثم اطلق على تلك الصورة التي هي مثل صورة الانطافار لفظ الانطافار فيكون لفظ الانطافار استعارة تصريحية تخيلية لتكون المستعار له صورة وهمية لانه استعار لفظ الانطافار من الصورة المحقة للصورة الخيالية وهي قريبة الاستعارة بالكناية التي هي المنية على مذهب السكاكي ثم انه اعترض قولهم فاختذ الوهم في تصويرها الخ بان الذي يصور القوة المفكرة ويقال لها المتصرفه لانها التي من شأنها التخيل والتركيب لا الوهم وأجيب بان لما كان تصريفها بواسطة الوهم نسبوه اليه والخاص ان الحكماء زعموا ان في الرأس ثلاث نجا ويقف تجويف في مة - مة وفيه قوتان الاولى الحس المشترك وهو قوة تدرك صور المحسوسات باسمها والثانية الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور في خزانة الحس المشترك وتجويف في مؤخره وفيه قوتان الاولى الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كصدقة زيد وعداوة عمر والثانية الحافظة وهي قوة تحفظ تلك المعاني فهي خزانة للواهمة وتجويف في وسطه مستطيل بين التجويفين نافذ لكل منهما ومثلوه بالدودة وفيه قوة واحدة وهي المفكرة هذا ما اشتهر عنهم وفي كلام بعضهم ان الواهمة مع المفكرة في التجويف الذي في وسطه والحافظة في اقل التجويف الذي في مؤخره واقتضت الحكمة الالهية فراغ آخره للنزل والصدم كالزكام والنزلة وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في القلوب ولها اشعاع متصل بالدماع وقد جمعت في قول بعضهم

امنع شريكك عن خيالك وانصرف * عن وهمه واحفظ لذلك وعقلا

واهل السنة لم يقيم عندهم دليل على ثبوتها ولا على نفيها فلا يقولون الا بالاعتقل (وستكشف لك) أي الناظر في هذه الرسالة (حقيقة) أي حقيقة التخيلية في العقد الثالث وهذا الشارة الى ما سيذكره من انما اقربينة المسكينة ومن تضعيف مذهبه بانه

قوله في خزانة الحس
كذا في نسخة المؤلف
وصوابه فهي خزانة
الحس الخ اه

تعسف واعترض بعضهم على المصنف في قوله والافتخيلية بأنه لا يلزم من نفي الحقيقة
بقسمي الافتخيلية لصدقه بما إذا كان المستعار مظهراً ومشكوكاً وبأن السكاكي
نفسه قسم الاستعارة في المفتاح إلى ثلاثة أقسام تحقيقية على القطع وتخيلية على
القطع ومحتملة لهما وذلك إذا كان المستعار له صلاح العمل على ماله تحقق وعلى ما ليس
له ذلك كالافراس والرواحل في قول زهير

صحا القلب عن سلى واقصر باطله * وعرى افراس الصبا ورواحله

يريد الاخبار بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والتي زمن الصبا فشبهه في نفسه
الصبا بجهة من الجهات التي يتخذها الافراس والرواحل كاللحج والتجارة بجماع
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئاً من لوازمه
وهو الافراس والرواحل فالافراس والرواحل يحتمل أن تكون استعارة تحقيقية أن
جعل المستعار له أمراً محققاً حساً وهو ما يكون سبباً لاتباع الشيء من المال والاعوان
أو محققاً عقلاً وهو دواعي النفس وشهواتها ويحتمل أن يكون استعارة تخيلية أن
جعل المستعار له الافراس والرواحل أمراً متخيلاً وهو ما تتخذه القوة المفكرة للصبا
من الصورة الشبيهة بالافراس والرواحل بعد تشبيهه بالجهة التي يتخذها افراس
ورواحل وأجيب عنه بأن فيه تغليب التخيل على الظن والشك لوجود أمثاله
وبأن المحتملة لا تخرج في نفس الأمر عن الحقيقة والتخيلية لأنه إذا كان المستعار له
في الواقع أمراً محققاً فحقيقته وإن كان أمراً متخيلاً افتخيلية فصح الانحصار وقوله
في البيت صحا القلب الخ أي سلاحها وقوله وعرى أي جرد القلب افراس الصبا
ورواحلها من سروجها وآلات ركوبها وهذا كناية عن ترك الانتفاع بها في الاسفار
فافهم هذا والله اعلم * (الفريدة الرابعة) * في تقسيم الاستعارة إلى مطلقة ومرشحة
ومجردة باعتبار ما يتصل به أو ما لا يتصل به فلهذا تقسيم باعتبار أمر خارج عن أركان
التشبيه وهو الملازم لأنه ليس باعتبار الطرفين ولا الجامع ولا اللفظ وهذا التقسيم
حقيقي بالنسبة للمطلقة مع كل منهما واعتباري بالنسبة للمرشحة مع المجردة لأنه يمنع
اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمنع اجتماع المرشحة مع المجردة فتجوز أيت اسدا
شال السلاح له ليدفانها مرشحة لاقتنائها بالبدن وهو ترشيح ومجردة لاقتنائها بشاكي
السلاح وهو تجريد فدل هذه تسمى مطلقة حكماً لأنه لما تعارض الترشيح والتجريد
تساقطا رجعت إلى الإطلاق وحاصل كلامه أنها ان اقترنت بشئ يناسب المستعار
منه مرشحة أو المستعار له مجردة ولم تقترن بشئ فمطلقة كما أشار لذلك بقوله (الاستعارة)
صرح بلفظ الاستعارة حيث لم يقل أن لم تقترن الخ لدفع توهم رجوع الضمير لخصوص

المصرحة لانها المحدث عنها فيما سبق فلا يشمل المكسبة مع انها كالمصرحة في انها
تكون مطلقة نحو يقرضون عهد الله ويأرض ابلحى فاعلم ان لا زائد على القرينة هنا
ومر شحة نحو قوله

لا تحسبن بشاشتي لك عن رضا * من حق جودك انني معلق
ولئن نطقت بشكر برك مقصعا * فاسان حالي بالشكايه انطق

فالحال استعارة بالكناية والالسان تخييل والنطق ترشيح ومثله * واذا المنية انشبت
أطفارها * الخ ومجردة ولم يظفرها بمثال واعلم ان الاستعارة كما سبق تطلق على الكلمة
المستعملة الخ وهو الغالب وعلى استعمال الكلمة والظاهر صفة ارادة كل منهما لان
الاقتران كما يصاحب الكلمة يصاحب الاستعمال (ان لم تقترن) اعترض بان ثني
الاقتران فرع ثبوته فكان الاولى ان يؤخر عنه بان يؤخر المطابقة عن المرشحة والمجردة
وأجيب بانه قدم المطابقة ليتصل الكلام على الترشيح والتجريد بالكلام على المرشحة
والمجردة لما في ذلك من التناسب (بما يلائم) أي يناسب (شيأ من المستعار منه و) لم
تقترن بما يلائم شيأ من (المستعار له) زائد على القرينة (ف) تسمى استعارة (مطلقة)
لاطلاقها عن التقييد بما قيدت به المرشحة والمجردة يعني ان الاستعارة ان لم يقارنها
شيأ مما يناسب المستعار له وهو المشبه ولا شيء مما يناسب المستعار منه وهو المشبه به
فتسمى مطلقة ومن ابتدائية أو بيانية لشيأ لا بما يلائم لان البيانية تفيد اتحاد ما قبلها
مع ما بعدها وما يلائم غير المستعار منه والمستعار له بالضرورة واعتراض بعضهم على
المصنف بان الاولى اعادة النافي مع المعطوف وهو المستعار له ليكون من قبيل عموم
السلب وشمول الثني اذ بدونه يصح من قبيل سلب العموم وثني الشمول فهو من قبيل
الايجاب النحوي على وزان ما رأيت زيد او عمرا أي ما رأيت المجموع بل رأيت واحدا
لا بعينه فكذا هذا المنفي الاقتران بالمجموع أي ما يلائم المستعار منه والمستعار له
فيقتضي ان الاستعارة اذا اقتربت بواحد من الامرين تكون مطلقة ولا قائل بذلك
وبجواب بانه وان لم يصرح بالنافي في جانب المستعار له فهو مراد له بدليل قوله فيما بعد
وان قرنت الخ لكن هذا كلام ظاهري خال عن التحقيق لا يحتاج اليه من أصله مع قرع
وذلك لان مصدوق الشيء واحد من المستعار منه والمستعار له فكأنه قال ان لم تقترن
بما يلائم واحدا من هذين الامرين فسلب الاقتران عام فلا يراد السؤال الاول قال ان لم
تقترن بما يلائم المستعار منه والمستعار له وحذف لفظ شيأ واعلم ان المنفي الاقتران به
انما هو الملائم الزائد على القرينة كما أشرنا له أو لا بدليل قوله الآتي واعتبار الترشيح
والتجريد الخ فالقرينة مانعة أو معينة لا تفيد ترشيحا ولا تجريدا فاذا شبهت الماء بحمى

رقطاء في البحر فقلت مشى الماء ارقط كانت مطلقة لامر شحة لان كلام من مشى
 وارقط وان كان ملائعا للمشي به به الا انه ليس زائدا على القرينة فان الاولى غير معينة
 لانها انما تشير الى التشبيه بجمي وان مطلقا والثانية قرينة معينة للمراد وكذا اذا قلت
 رأيت بحرا في الحمام يعطى فالاستعارة مطلقة لا مجردة لان كلام من قولك في الحمام
 وقولك يعطى وان كان ملائعا للمشي به ليس زائدا على القرينة بل الاولى قرينة مانعة
 والثاني معينة ثم مثل للمطلقة بقوله (فخو) أي وذلك نحو قولك (رأيت اسدا) شبه
 الرجل الشجاع بالاسد بجامع الجراءة في كل واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشي به
 استعارة مصرحة مطلقة أصلية والقرينة هنا حالية وهي كون المقام مقام مدح
 بالشجاعة ومثال المطلقة التي قرينتها اللفظية عندي أسد لان العادة تقتضي ان
 الحصول العندي انما يكون للرجل الشجاع لا للحيوان المفترس وانما مثل في مثال
 قرينة حالية لانه قصد الاتيان بمثال لا يحتمل اذ لو ذكرت اللفظية لاحتمل ان القرينة
 حالية وان اللفظ الملائم تجريد فسد قط قول العصام الاولى تقييد بوصف الرمي الملائم
 يتوهم ان الاطلاق مشروط بانتفاء القرينة (وان قرنت) الاستعارة (بما) أي بشئ
 (يلام) أي يناسب (المستعار منه) فقط بخلاف ما لو اقترنت بما يلام المستعار منه
 والمستعار له فلا تسمى مرشحة ولا مجردة بل في حكم المطلقة نحو رأيت اسدا يمشى فان
 المشي يلام كلاهما (ف) تسمى (مرشحة) أي مقوالة لاقتنائها بالترشيح وهو التقوية
 يقال رشحته أي ربيته بالبن قلبه لا قليلا حتى قوى على المص والترشيح والتجريد
 يطابقان بحسب الاشتراك على نفس اللفظ الملائم وعلى ذكره وعلى كونهما بمعنى
 ذكر اللفظ يصح الاشتقاق منهما لانهما حينئذ من قبيل المصدر لا على الاول اذ يكون
 معنهما الحروف لا الحدث لان اللفظ بمعنى المفظوظ حقيقة عرفية فيقال مرشحة
 ومجردة ويقال للشخص مرشح ومجرد وانما كان الترشيح مقويا بالاستعارة لانه متضمن
 التحقيق المبالغة في التشبيه الذي ثبت عليه الاستعارة ومثل للمرشحة التي قرينتها
 حالية بقوله (فخو رأيت اسدا) أي هذا وفخوه (له ليد) كمنب اذ لا يكون ترشيحا
 الاعلى هذا الوزن اما اذا كان على وزن علم وهو الشعر المتروك بعضه ببعض فلا يكون
 ترشيحا لانه لا يخص الاسد بل يوجد في غيره من الحيوانات واللبد هو شعر الاسد المتلبد
 على رقبته وقيل المتلبد على منكبيه ولا منافاة اقاربة المنكب للرقبة وما قارب الشئ
 يعطى حكمه ولان ما على الرقبة قديم للمنكب وهذا ترشيح أول و(اظفار لم تقلم)
 ترشيح ثان اذ التقليم كناية عن الضعف يقال فلان قلم الاظفار بمعنى ضعيف فيكون
 نفي التقليم كناية عن القوة لانه اذا انتفى الضعف عن ذات ثبت لها القوة والمراد القوة

السكالة وهي قوة الاسد لان الشئ اذا اطلق ينصرف للفرد الا كمال منه وهو هنا
الاسد قال قلت ان تقلم من التقليم وهو يقيد المبالغة في القلم والقاعدة تقتضي ان
لنقى منصب على المبالغة دون اصل الفعل فيكون أصل القلم حاصل قلنا المراد هنا نقي
اصل الفعل على حد قوله تعالى وما ربك بظالم للعبيد فان المراد نقي اصل الظلم فان قيل
كان الاولى للمصنف ان يمثّل بالتى قرينته القضية بان يقول رأيت أسدا يرمى له لبد الخ
اثلايتوهم ان الترشيح مشروط لكون قرينته حالية وأجيب بانه لو قال ماذا كراحت
ان القرينة حالية ولقظ الرمي تجريد فتكون مرشحة مجردة لا مرشحة فقط فاني بمثال
لا يحتمل التجريد ومثال الترشيح أيضا قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما
ربحت تجارتهم فانه استعارة اشراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما بالاثم الشراء
من الربح والتجارة اه من التخصيص وشرحه ثم أشار للقسم الثالث وهو المجرد فقال
(وان اقترنت) الاستعارة (بما بالاثم) أى يناسب (شيأ من المستعارة) فطة لتخرج
ما اقترنت بما بالاثم كالا كمر (فجردة) أى تسمى مجردة تجريدها عن بعض المبالغة لا عن
كلها وحاصل ذلك ان الاستعارة بمنزلة ما على دعوى الاتحاد وان المشبه به فرد من افراد
المشبه به وذو كمال ملامم المشبه به بعد دعوى الاتحاد ومثال ذلك (نحو رأيت اسدا شاكى
السلح) شبهه الرجل الشجاع بالاسد يجامع الجراءة واستعار له اسمه وشاكى السلاح
يجريده لانه يلائم المشبه به والقرينة حالية وشاكى السلاح بمعنى حاده وقويه من الشوكة
وهى حدة السلاح وقوته واما مثاله السلاح بتشديد الكاف وقد تخفف فعناه لابس
يقال شك الرجل فى سلاحه لابسه وأصل شاكى الاول شاول دخله القلب المسكنى يجعل
الواو بعد الكاف فصا رشا كثر ثم الذاتى يجعل الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر كسرة
وقد قلب الواو مكانها همزة كافى قائل وخائف فيقال شاكى السلاح وقد تبقى على
حاله السكى تحذف الالف قبلها فيقال شوك السلاح وقد تحذف الواو لثقل الكسرة
عليها فيقال شاك السلاح بضم الكاف مخنفة ثم اذا جعلته القرينة حالية كما أسلفنا
يسقط الاعتراض بان الاستعارة مطلقة لا مجردة لان الملامم المذكور قرينة والملامم
الذى يصير الاستعارة مجردة انما يكون بعد القرينة ومثال التى قرينته القضية رأيت
أسدا يرمى شاكى السلاح ومثال المجردة أيضا قول كثير

غمر الرءاء اذا تبسم ضاحكا * غلقت لضحكته رقاب المال

أى كثير العطاء استعار الرءاء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرءاء
ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء دون الرءاء تجريده للاستعارة
والقرينة سباق الكلام أعنى قوله اذا تبسم ضاحكا أى شارعا فى الضحك أخذ

فيه يعني اذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين يقال غلق الرهن يبد
المرتمن اذا لم يقدر على انفسكاكه * (تنبه) * قد يجتمع التجريد والترشيح نحو
لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له ابد اظفار لم تقلم فالقرينة حالية وشاكي
السلاح تجريد لانه يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع وله ابد الخ ترشيح لانه يلائم
المستعار منه وهو الاسد ومقذف يصح ان يراد به الذي رمى بالحجم أى عظيم الجثة
فيكون ملاءم للظرفين فلا يعد تجريدا ولا ترشيجا وان يراد به الذي قذف نفسه أى رماها
في الحرب فيكون تجريدا آخر غير شاكي اه من المطول بتصريف (والترشيح) أى
الكلام الواقع فيه الترشيح (ابلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد
وانما جعلنا البلاغة للكلام لا للترشيح لان البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم
دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بلاغة والترشيح مفردوا يبلغ من البلاغة فلا يصح وصفه به وعلى
فرض ملاحظة جملته له ابد مثله لا فليست مقصودة لذاتها حتى تكون كلاما هذا ويصح
أخذ من المبالغة لكن يلزم عليه بناء أفعال التفضيل من مصدر الفعل الزائد على الثلاثة
لكن ربما يختار هذا وان كان فيه شذوذ لان معنى الاستعارة على المبالغة الناشئة عن
دعوى الاتحاد ويشير اليه قوله (لاشكاله) أى انما كان المرشح أبلغ لاشتماله أى
استلزامه فى الكلام استعارة مصرحة حيث شبه الاستلزام بالاشتمال بجامع التمكن
واستعار المشبه به للمشبه (على تحقيق المبالغة فى التشبيه) أى تقريرها وتقويتها
وتثبيتها فيه فالمبالغة فى التشبيه ثابتة قبل الترشيح وهو زادها تقوية وتحقيقا
(والاطلاق) أى الكلام المحكوم عليه بالاطلاق لا نفس الاطلاق فنحو رأيت أسدا
(ابلغ من التجريد) أى وحده مخلوفا عن الضعف فنحو رأيت أسدا شاكي السلاح ومن
اجتماع أكثر من تجريد مع ترشيح فنحو رأيت أسدا شاكي السلاح يرى له ابد اما ترشيح
واحد مع تجريد واحد فى مرتبة الاطلاق اذ بتعارضهما ناسا قاطا (واعتماد الترشيح
والتجريد) السابقين (انما يكون بعد تمام الاستعارة) بذكر قرينتها أى لا يحكم على
ما اقترنت به الاستعارة بأنه ترشيح أو تجريد الا بعد تمام الاستعارة بذكر قرينتها المانعة
وكذا بعد المعينة ان كان ظاهر كلامه ان المراد المانعة فقط لانها التى يتوقف عليها تمام
الاستعارة الا ان يحمل على التمام الكامل الذى لا يحصل الا بالمعينة ثم فرع على ما ذكر
على الملف والنشر المشوش قوله (فلا تعد قرينة الاستعارة المصرحة تجريدا) هذا راجع
لقوله والتجريد وذلك (نحو) قولك (رأيت أسدا يرى) فان الاسد مستعار للشجاع
استعارة مصرحة ويرى قرينة فلا يعد تجريدا لكونه يلائم المشبه الا اذا جعلت
القرينة حالية (ولا) تعد (قرينة الممكنة ترشيجا) هذا راجع لقوله والترشيح ومثاله

نطقت الحال فالحال استعاره بالكناية ونطقت قرينة فلا تعد ترشيحا وان كانت عما
 يلائم المشبه به وهو الانسان وانما اقتصر على نفي عد قرينة المصراحة بتجريدا ولم ينف
 عدها ترشيحا لانه لا يتوهم الا كونها تجريدا لكونها مما يلائم المشبه ولا يتوهم كونها
 ترشيحا لانها ليست مما يلائم المشبه به وكذا تقول في اقتصاره على نفي عد قرينة المكنية
 ترشيحا دون نفي عدها تجريدا وحاصله انه اقتصر على نفي الترشيح لانه المتوهم فهو ملائم
 للمشبه به ولا يلائم المشبه حتى يتوهم انه تجريدي قد برر (تبيينات) * الاول تقدم ان
 الترشيح ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه ومعنى ذلك ان الاستعارة لم تطلق
 على المشبه الا بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل الشجاع
 فردا من افراد الاسد لانه لولا الادعاء المذكور لما كانت استعاره لان مجرد نقل الاسم
 لو كان استعاره اكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعاره ولما كانت
 الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه
 ولاجل هذا الادعاء المذكور صرح التعجب في قول أبي الفضل بن العزم لما قام غلام
 على رأسه يظلمه

قامت تظللني من الشمس * نفس أعز على من نفسي
 قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس
 أي قامت توقع الظل على شمس أي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من
 الشمس فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما
 كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر وصرح
 أيضا النهي عن التعجب في قوله

لا تعجبوا من بلا غلالته * قد زرأ زراؤه على القمر
 الغلالة هي شعار يلبس تحت الثوب وزرأ زراؤه أي شأ زراؤه عليه فلولا أنه جعل
 لابس الغلالة قرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان المكان انما يسرع
 اليه البلباب بسبب ملابسته القمر الحقيقي لاسباب ملابسته انسانا كالقمر في الحسن
 هذا هو معنى المبالغة في التشبيه واعلم ان الترشيح ينبني على تناسي التشبيه أي ادعاء
 ان المستعار له نفس المستعار منه لاشي مشبه به حتى انه ينبني على علو القدر الذي
 يستعار له علو المكان ما ينبني على علو المكان كقول أبي تمام في مدح أبي خالد الشيباني
 وذ كرعلاه

ويصعد حتى يظن الجهول * بأن له حاجة في السماء
 استعار الصعود اعلوا التدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم نبني عليه ما يبنى على علو

المكان وهو الارتقاء الى السماء فالولاء ان قصده ان يتنامى التشبيه وبصر على انكاره
فيجعل له ما عدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وانما
جاز ان ينبغي على علو القدر الذي استعمله علو المكان عند تناسي التشبيه لانه اذا جاز
البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه وعدم تناسيه فليكن الجواز مع تناسي التشبيه
وبعد اولى مثال البناء مع الاعتراف قول أبي العباس

هي الشمس مسكنها في السماء * فعر القواد عزاء جبال

فلن تستطيع اليها الصعود * وان تستطيع اليك النزول

فهو معترف بالمشبه به وهو الضعف يرفى قوله هي أي الشبيهة بالشمس ومع ذلك بني عليه
سكنها في السماء وعدم صعوده لها ونزولها اليه وعزأ من عزأه جعله على العزأ وهو
التصبر * الثاني تقسيم المصنف الاستعارة الى مطابقة ومرشحة ومجردة باعتبار اللفظ
وتنقسم أيضا باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع فتقسم باعتبار الطرفين أعني المستعار
منه والمستعار له الى وفاقية وعنادية فالاولى هي ما يمكن اجتماع طرفيهما في شيء ممكن نحو
من كان ميتا فاحييا أي هذا لا فهد ينام فاستعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
لشيء حيا للهداية وهي الدلالة والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء فلهذا
سميت وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق والثانية ما يمنع اجتماع طرفيهما كاستعارة
اسم المعدم للموجود غناؤه بالفتح أي لعدم النقص في ذلك الموجود كما في المعدم
ولاشك ان اجتماع الوجود وعدم يمنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا
بقيت آثاره الجميلة التي تحي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت
للحي الجاهل أو العاجز أو النائم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء فلهذا
سميت عنادية لتعاند الطرفين ومنها أي من العنادية الاستعارة التكميلية والتأهيمية
وهما ما يستعمل في ضد الشيء أو تنقيضه لتزيل التضاد والتناقض منزلة التناوب
بواسطة تلميح أو تهكم نحو فبشرهم بعذاب اليم أي اندرهم استعملت البشارة التي هي
الاخبار بالخير السار للانداء الذي هو ضد على سبيل التكميل والاستهزاء وكذا قولك
رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح والظرافة وتنقسم باعتبار الجامع وهو
وجه التشبه الى قسمين لانه اما داخل في مفهوم الطرفين أو لا فالاول كقوله صلى الله
عليه وسلم خير الناس رجل همك بعنان فرسه كلما سمع هيعه طار اليها او رجل في
شعقة في غنية له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت فانه استعار الطيران للعدو والجامع
داخل في مفهومهما فان الجامع بينهما ما قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما ما الا انه
في الطيران أقوى منه في العدو والهيعه الصيحة التي يفزع منها والشعقة رأس الجبل

والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى
أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنى له قليل يرعاها ويكتفي
بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت والثاني كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع والشمس للوجه المثل فان الجامع وهو الشجاعة أو الحسن غير داخل
في مفهوم الطرفين وتنقسم أيضا باعتبارها الى عامية وهي المبتدلة اظهر والجامع فيها
فحورأيت اسد ايرى فان الجامع الشجاعة وهي ظاهرة فيها وخاصة وهي القرينة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أو توأذهنا ارتقوا به عن طبقة العامة كقول زيد بن
سلمة يصف فرس له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه
الى ان يعود اليه

واذا احتبى قربوسه بعنانه * علك الشكيم الى انصراف الزائر
والقربوس مقدم السرج والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد
بالزائر نفسه بدليل ما قبله وهو

عودته فيما زور احتبى * اهماله وكذلك كل مخاطر
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس
بهية وقوع الثوب في موقعه من ركبتى الهيئتين ممتد الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء
وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج
فجاءت الاستعارة غريبة لغرابية التشبيه قاله في المطول على التلخيص الثالث قرينة
الاستعارة تنقسم ثلاثة أقسام الاول ان تكون أمرا واحدا فحورأيت اسد ايرى
فالقرينة امر واحد وهو يرى الثاني ان تكون امرين فاكثربحمت يكون كل واحد
قرينة بانقراده مثال الامرين قوله

وان تعافوا العدل والايما * فان في ايماننا
أي وان تكبر هو العدل والايما فان في ايدينا سيوفنا قلع كشمع النيران فتعلق
تعافوا بالعدل قرينة وكذا تعلقه بالايما قرينة على ان المراد بالنيران السيوف للدلالة
تعلقه بكل منهما على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجئون الى الطاعة بالسيوف
الثالث ان تكون القرينة جملة معان مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة
لا كل واحد كقول الجحترى

وصاعقة من نصله تنكفي بها * على رؤس الاقران خمس سحاب
صاعقة حجر وررب محذوفة والنصل حد السيف والضمير للممدوح وتنكفي من انكفا
اي انقلب والباء في جملة التعدي والمعنى رب صاعقة من حد سيف الممدوح تقابلها على

أرؤس أ كفاؤه الاعداء خمس سحائب وهي انامله الخمسة التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب اي يصيبها على اكفائه في الحرب فمملكتهم بهم وأرؤس جمع كثرة بقريته المدح
لان كلام من صيغة جمع اقله والكثرة يستعار لالاخر وحاصله انه لما استعار السحائب
لانامل الممدوح ذكر ان هنالك صاعقة واكنها من نصل سبقه ثم قال على أرؤس الاقران
ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فيظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب
الانامل والله اعلم * (الفريدة الخامسة) * في بيان ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على
حقيقته وان يكون مستعارا من ملامم المستعار منه الملامم المستعار له وحينئذ يكون
تجريدا بحسب المعنى فتسميته ترشicha حينئذ باعتبار اللفظ وباعتبار ما كان (الترشيح)
المراد به هذا اللفظ الدال على ملامم المستعار منه لا بمعنى ذكره والا فلا يلام قوله بعد
يجوز الخ لان الحقيقة والمجاز من عوارض الالفاظ والذي كريس لفظا لانه النطق باللفظ
ثم لابد من تقدير مضاف في الكلام اي ماصدقات اللفظ الدال ليصح الحمل لان
الموصوف بكونه حقيقة او مجازا انما هو ماصدقات اللفظ كالياء والافقار وهم جرا
للفظ الترشيح (يجوز) استشكل هذا التجويز بان الاستعارة لا يفهم من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي فان وجدت قرينة للترشيح كان استعارة قطعا وان لم توجد
كان حقيقة قطعا وأجيب بان القرينة موجودة لكن لم يقطع بكونه الترشيح بل يحتمل
ان تكون لخصوص الاستعارة وحينئذ يكون الترشيح باقيا على حقيقته ويحتمل ان
تكون الترشيح ايضا وحينئذ يكون مستعارا من ملامم المستعار منه الملامم المستعار له
ونظير ذلك ما اذا قيل رأيت جارا واسدا في الحمام فانه يحتمل ان تكون القرينة
لاحدهما كالاسد ويكون المعنى رأيت جارا في غير الحمام واسدا في الحمام وحينئذ
يكون لفظ الجار حقيقة ويحتمل ان تكون اسكل منهما وحينئذ يكون لفظ الجار
مستعارا للبلد ولفظ الاسد مستعارا للشجاع وبعبارة ان هذا التجويز ليس الامن
حيث ان الترشيح في حد ذاته صالح لاعتبار القرينة له وعدم اعتبارها وذلك لان
قرينته على انه مجاز هي قرينة المصراحة ان كان ترشicha لها وقرينة نفس الممكنية
ان كان ترشicha لها مثلا قرينة البلد في قولنا رأيت اسدا يرمى له لبلدا اذا استعير لشعر
الرجل الشجاع النازل من جهة رأسه وهي يرمى قرينة المصراحة اعني اسدا وقرينة
الترشيح في قولنا انشبت المنية اظفارها يزيد اذا استعير لامة وهم المتعلق بالمنية نفس
الممكنية وهي الاستعارة بالكناية عند السكاكي لكن لما كان كل من قرينة المصراحة
ونفس الممكنية لا يتعين كونه قرينة الترشيح بل مدار ذلك على اعتبار المعترفان اعتبره
قرينة له ثبت مجازيته والا استقر على معناه الموضوع له فهو صالح لسكل واحد في حد

ذاته جازفيه الوجهان اه والمتبادر من كلام المصنف ان هذا التجويز في كل ترشيح
ويؤيده الاطلاق المؤذن بالعموم ويحتمل انه على التوزيع باعتبار المقامات (ان يكون)
ان ومدخولها في تأويل مصدر فاعل يجوز والضمير للترشيح أى يحتمل كون الترشيح كاللبد
في الاستعارة المصروفة والاطفار في المكنية (باقيا على) استعماله في (حقيقته) أى في
معناه الموضوع له فلم يثقل من ملائم المستعار منه الملائم المستعار له بل ذكر (تابعا) في
الرتبة (للاستعارة) كالاسد والمنية فهو ليس بمقصود لذاته اصاله بل جى به على سبيل
التبع وانما المقصود لذاته لفظ الاستعارة كما قال انعم الله عليه (لا يقصده) أى
بالايتان بالترشيح (الاتقويتها) أى الاستعارة لانه كما سبق يفيد تحقيق المبالغة في
التشبيه الذى تنبنى عليه الاستعارة فالحقيقة هنا معناها ما به الشئ هو وهو هو والمعنى
الموضوع له كما أشرفنا له المعنى المصطلح عليه اعنى الكامة الخ والتبعية هنا معناها
التبعية في الرتبة لان الترشيح يذ كر قبل الاستعارة كما في الآية الآتية وبعدها
لا التبعية في الزمان اذ لا يشترط ذكره بعدها وتابعا خبر بعد خبر ليكون أحوال من اسم
يكون أو من ضمير باقيا واللام في الاستعارة زائدة لتقوية اسم الفاعل وهو تابع لانه
فرع عن الفعل في العمل فلا تعلق بشئ ثم ان في كلامه أمور الاول ان التعبير بالحوار
يؤذن باستواء الاخرين مع ان السعد المتقار انى صرح في المطول بان الترشيح ليس من
المجاز والاستعارة الثانى ان قوله تابعا للاستعارة يفيد ان الترشيح خاص بالاستعارة
وليس كذلك بل يكون في المجاز المرسل والعقل والتشبيه كما يأتى آخر الرسالة الثالث
انما اذا جوزنا الاحتمال الاول في كلامه بان جعلنا الترشيح باقيا على حقيقته فلا يخلو اما
ان ينسب الى المستعار له أولا فان نسب اليه لزوم الكذب اذ الرجل الشجاع لا يبدله
والمنية لا اظفار لها وان لم ينسب اليه فيكون لغوا من الكلام واجيب عن الاول بان
احتمال التساوى مدفوع بتقديم الاول لان تقديمه يفيد ارجحيته على الثانى التاخير
واجيب عن الثانى بان اقتصاره على الاستعارة لانها المحدث عنها لا الاحتراز عن غيرها
حتى يرد عليه ما ذكر واجيب عن الثالث باننا فتحتمارانه منسوب للمستعار له ولزوم
الكذب مدفوع بان نسبه اليه ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم الكذب بل على
سبيل التقوية والمبالغة بادعاء انه فرد من افراد المستعار منه وحينئذ فهو مؤول
ولا كذب مع التأويل وأشار لاحتمال الثانى في الترشيح بقوله (ويجوز) أى يحتمل
(ان يكون) الترشيح كاللبد والاطفار (مستعارا) أى منقول (من ملائم) أى مناسب
(المستعار منه) وهو المشبه به كالاسد والسبع (الملائم) أى مناسب (المستعار له) وهو
المشبه كالرجل الشجاع والمنية مثال ما فيه الوجهان قولك رأيت في الحمام اسدا له لبد

فانه يجوز بقاء لفظ اللبد على حقيقة لم يتصد به التقوية الاستعارة ويجوز ان يكون
 مستعاراً لشعر الرجل الشجاع بعد تشبيهه بشعر الاسد ومثال ذلك أيضاً اظفار المنيعة
 نسبت بزيد فيجوز ان يكون لفظ الاظفار باقياً على حقيقة ويجوز ان يكون مستعاراً
 لاظفار المنيعة المتخيلة بعد تشبيهها باظفار السبع المحققة هذا واعترض على المصنف
 بان الاولى ان يقول ويجوز ان لا يكون باقياً على حقيقة ليشمل ما لو كان مستعملاً
 في ملائم المشبه على وجه الاستعارة أو على وجه المجاز المرسل أو الكناية ورد بان الترشيح
 لا يخرج عن الحقيقة والاستعارة لان فائدته تحقيق المبالغة في التشبيه وذلك لا يحصل
 بمجرد التعبير باللفظ ملائم المستعار منه بل بالتعبير به مع كونه باقياً على حقيقة او كونه
 مستعاراً من ملائم المستعار منه ملائم المستعار له المبني على دعوى اتحاد الملائمين
 المحققة لدعوى اتحاد المستعار منه والمستعار له التي بنيت عليها الاستعارة (ويحتمل
 الوجهين) وهما كونه باقياً على حقيقة وكونه مستعاراً وعبر بالمضارع اشارة الى
 تجدد هذا الاحتمال واستمراره على مدى الأزمان أو اشارة الى حكاية الحال الماضية
 أو ان الفعل لما اسند لقول الله كانه أسند اليه والفعل المسند لله تعالى حال عن
 الزمان وعلى كل فلا يرد أن يقال التعبير بالمضارع يوهم ان هذا الاحتمال استقبل مع
 انه موجود حين نزول الآية فالاولى واحتمل الخ (قوله تعالى) أى يحتملها الاعتصام
 من قوله تعالى (واعصموا) لان القول لا يحتمل الوجهين لانه ليس ترشيحاً الا ان يجعل
 بمعنى القول واعتصموا بديل منه وتكون النكتة البيان بعد الابهام ليرسخ في النفس
 اذا المساق بعد التعب أعز من المساق بلا طلب (يحبل الله) أى بهمه وهو الاسلام
 أو القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن حبل الله المتين (جميعاً) أى حال كونكم
 مجمعين (حيث) حيثية تعليل لما تضمنه الكلام السابق أى وانما احتمل الوجهين لانه
 (استعير) أى نقل (الحبل) من معناه الاصل (للهمد) استعارة تصريحية بأنه شبه
 العهد بالحبل بجامع الربط في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه والقرينة الاضافة لله
 تعالى (وذكر) بالبناء للمجهول عطف على استعير (الاعتصام) المفهوم من اعتصموا
 (ترشيحاً) حال او مفعول لاجله أى ذكر الاعتصام حال كونه مرشحاً أى مقوياً أى لاجل
 الترشيح أى التقوية ولو كان ذكر على صيغة المصدر لقال ترشيع على الابتداء والخبر
 وعبر بقوله الاعتصام مصدراً ولم يعبر بالفعل وهو اعتصموا مع انه المصريح به في نظم
 الكلام اشارة الى أن الاستعارة فيه تسمية وادفع توهم ان الواو التي هي فاعل اعتصموا
 لها دخل في الاستعارة وليس كذلك لانها مستعملة في حقيقة تها على كل حال كالواو
 العاطفة السابقة على الفعل والباء الجارة ولفظ الجلالة وبالجملة فتخلص ان الآية

الكرامة اشتملت على ما هو حقيقة قطعا وعلى ما هو محتمل للحقيقة والجزاز وهو
الاعتصام لانه (اما باقيا على حقيقة) وهو التمسك بالحبل الحسى المؤلف من الشعرات
المفتولة وبحث في هذا الوجه بان المعنى حينئذ تسكو بالحبل الحسى بحبل الله وهو
لا يعقل والله لا يأمر بذلك واجيب باننا نلتزم التجريد فنريد من الاعتصام التمسك فقط
ونجرده عن بعض مدلوله وهو الحبل الحسى (أو) أن يكون الاعتصام (مستعارا) من
معناه الاصلى (للوثوق بالعهد) استعارة تبعية وتقريرها ان تقول شبه الوثوق بالعهد
بمعنى الاعتصام وهو التمسك بالحبل الحسى واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق منه
اعتصموا بمعنى ثقوا بالعهد ولو عبر بالوثوق بدل الوثوق لمناسبة الاعتصام لكان احسن
والاولى حذف قوله بالعهد لما في ذكره من التكرار فان المعنى حينئذ ثقوا بالعهد
بعهد الله فالسلامة من التكرار في جعل التجوز في مطلق الوثوق لاني خصوص
الوثوق بالعهد وسلم بعضهم التكرار قال ومحمل كون التكرار معيبا ما لم يفد معنى
مقبولا كالبيان بعد الابهام كما هنا فان الوثوق مبهم فبين بانه الوثوق بالعهد وسلم بعضهم
التزم التجريد بحذف العهد أى جعله كأنه محذوف ودفع بعضهم الاعتراض من أصله
بان قوله بالعهد ليس من جملة المستعار له فهو قيد في المستعار له لا جزء منه ولما فرغ من
الجزاز المفرد عقبه بالجزاز المركب فقال * (الفريدة السادسة) * في بيان الجزاز المركب
وتقسيمه الى ما يسمى استعارة تمثيلية والى ما يسمى بذلك وكان الاولى ان يقدمه على
الترشيح والتجريد والاطلاق للاشارة الى انه قد يوصف باحداها وما صنعه يوههم خلاف
ذلك مع انه غير مراد الا ان يعتذر عنه بانه لم يعهد للمركب ترشيح ولا تجريد في كلامهم
بحسب الاستقراء ثم ان صاحب التلخيص عرف الجزاز المركب بقوله هو اللفظ المستعمل
فيما يشبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل اى هو اللفظ المستعمل في المعنى الذى يشبه بالمعنى
الذى يدل عليه ذلك اللفظ اى لفظ المركب بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد فتشبه احدى صورتين المنتزعتين من المتعدد بالآخرى ثم تدعى ان
الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال
بالمطابقة على الصورة المشبهة بها ثم قال وهذا أى الجزاز المركب يسمى التمثيل يعنى
التمثيل على سبيل الاستعارة لانه ذكر المشبه به واريد المشبه وتكرر المشبه كما هو
طريق الاستعارة فصنعه يقيد حصر المركب في الاستعارة التمثيلية وليس كذلك ولذا
قال شارحه في المطول وههنا بحث وهو ان الجزاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون
غير استعارة وتحقق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك
وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم

موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان
يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والافغير استعارة
كقوله هو اى مع المركب اليماني مسمى البيت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فخصر المجازا المركب في الاستعارة وتعريفه بما
ذكر عدول عن الصواب اه ولذا عدل عنه المصنف في تعريفه وتقسيه فقال (المجاز)
مبتدأ (المركب) صفته والخبر جله ان كانت علاقته الخ وجملة وهو اللفظ اعتراضية
بينهما قصد بيان المبتدأ ويصح ان يكون الخبر قوله كالمفرد وجملة ان كانت بيان
للتشبيه في قوله كالمفرد لكن لا يستفاد حقيقة من كلامه اشتراط كون القرينة مانعة
واما الاول فيستفاد منه ذلك بواسطة تشبيهها بالمفرد ثم شرع في تعريفه فقال
(وهو) اللفظ (المركب) خرج المفرد (المستعمل) خرج المركب المهمل نحو ديزى كم
مقابل فزيد مكرم وخرج أيضا المركب الموضوع الذى لم يستعمل فانه ليس بمجاز كما انه
ليس بحقيقة (في غير ما) أى المعنى الاصلى الذى (وضع) ذلك اللفظ (له) أى لذلك المعنى
حقيقة ومعنى وضع له دل عليه دلالة المطابقة والمراد بدلالة المطابقة هنا الدلالة التى
لا يتوسط فى حصولها اللزوم لانها انبى بالمطابقة فتخرج دلالة المجاز لان أصلها
الاتصال من اللزوم الى اللزوم وليس المراد بدلالة المطابقة ما يستفاد من اللفظ حال
السمع والالام يصح اختصاص المطابقة بالمعنى الاصلى لان المذهب الصحيح ان لفظ
المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازى ووضع صلة تجرت على غير من هى له لان ما واقعة
على المعنى وهو غير موضوع بل موضوع له فكان الاولى ابراز الضمير بان يقول فى غير
ما وضع هو له لكنه لم يبرز لان اللبس لان من المعلوم ان المعنى موضوع له لا موضوع
وخرج بقوله فى غير ما وضع له الحقيقة المركبة كقولك زيد قائم فى مقام الاخبار
بقيامه ومنها التعريض وهو ان تذكر شيئاً يدل به على شئ آخر نحو قولك ما انا بزان فانه
ليس مستعملاً فى ثبوت زنا الغير بل ملوح به فقط مع استعماله فيما وضع له وهو ثبوت زنا
المتكلم وكما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسم عليكم فكانه امالة الكلام الى
عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه ملوح منه ما يريد وعرض الشئ
بالضم ناحيته من أى وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض أى من جانب وناحية
ويقال عرضت افلان او بفلان اذا قلت قولاً وانت تعنيه فكانك أشرت به الى جانب
وتريد جانباً آخر ومنه المعارض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال ابن
الاثير التعريض هو اللفظ الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقى والمجازى بل من
جهة التلويح بالاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك ان توقع صلاته والله انى لمحتاج

فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض
اللفظ أى جانبه وقوله (لعلاقة) أى الملاحظة علاقة خرج به المركب المستعمل في غير
ما وضع له غلطا كقولك جاء زيد في مقام ذهب عمرو فان الغلط لا يلاحظ علاقة ثم انه
أورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه يشمل المركب الذى استعمل بعض اجزائه
في غير ما وضع له سواء كان العلاقة المشابهة نحو واعتصموا بحبل الله أولعلاقة غير
المشابهة نحو زيد في رجة الله أى الجنة التى هى محل الرحمة اذ يصدق على مجموع هذا
المركب انه استعمل في غير ما وضع له بسبب استعمال جزئه في غير ما وضع له مع ان الاول
ليس من التثنية فى شئ لانها انما تكون فى هيئة المركب بل ليس من الاستعارة فضلا
عن ان تسمى بالتثنية لان الاستعارة جوت فى جزئه لا فى المجموع فالذى يسمى
بالاستعارة خصوص الجزء الجارية فيه لا المجموع وكذا يقال فى نحو زيد فى رجة الله
ورديان المراد بالمستعمل الجزء المستعمل أولا وبالذات كما تراهم فى نحو تقدم رجلا وتؤخر
اخرى اذ هو الفرد الكامل المتبادر عند الاطلاق فهو الاخرى بالكل عليه لا ما يشمل
ما كان بطريق السراية من الجزء الى الكل كفى الآية والمثال وتصحيح الكلام سائغ
بل واجب اذ ترتب عليه فساد كما هنا سلمنا ان المراد بالاستعمال ما يشمل ذلك وغاية
ما فى الباب انه تعريف بالاعم فالقصده التميز عن بعض ماعده وهو المفرد لا عن كل
ما عده حتى يشمل التميز عن المركب الذى وقع التجوز فيه سراية والتعريف بالاعم جائز
عند قدماء المتأطقة على ان هذا الاعتراض لا يتجه أصلا لانه غفلة عن قول المصنف
العلاقة لانه وان كان المجموع مستعملا فى غير ما وضع له لكنه لغير علاقة بين معناه
الحقيقى والمجازى اه ولا بد لهذا الاستعمال من قرينة كما أفاده بقوله (مع قرينة)
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فخرجت الكناية نحو انا عطشان فانه كناية عن طلب الماء
وليس مجازا لان قرينته ليست كقرينة المفرد فى انها تمنع ارادة المعنى الاصلى لان
قرينتها وهى حال المتكلم هنا لا تمنع من ان يراد مع الطلب المعنى الحقيقى وهو الاخبار
بالعطش لىكن اذا كان كذلك يرد ان يقال يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والانشاء
وهما متنافيان قلنا لا يرد ذلك لان محل منع اجتماعهما اذا التحداهما لدلول واما هنا
فالدلول متعدد وهو ثبوت العطش والطلب فاللفظ بالنسبة لثبوت العطش الذى يمكن
ولو بغير اللفظ خبر وبالنسبة للطلب المتوقف عليه أى على اللفظ انشاء ثم شبه قرينة
المركب بقرينة المفرد فقال (كالمفرد) أى كقرينة المجاز المفرد فى كونها مانعة من
ارادة المعنى الموضوع له فالتشبيه بين القرينتين واستظهر الحفيد ان التشبيه بين
المجازين أى ان المجاز المركب كالمجاز المفرد فى انقسامه الى ما علاقته المشابهة وما

علاقته غيرها وما استظهره غير ظاهر لان ذلك علم من قوله ان كانت علاقته الخ وان لم
يقبل كالمفرد فلو كان قوله كالمفرد اشارة الى ذلك لم يكن لذكره فائدة بل يكون حشو ويلزم
صون التعريف عنه على انه يلزم عليه التنافي في التعريف لان قضية جعل التشبيه بين
الجزئين في الانقسام المذكور ان المركب ينقسم الى مرسل ان كانت العلاقة غير
المشابهة والى استعارة ان كانت العلاقة هي المشابهة وهذا يناقض قوله فيما بعد
ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة لان مراده انه لا يسمى باسم اصله لكن
يمكن دفع التنافي بان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجهه وعلى كل فالاول
احسن لانه يستفاد منه اشتراط كون قرينة المركب مانعة كالمفرد واسلامته من
ورود التنافي الوارد على الثاني * ولما فرغ من تعريف المركب شرع في تسميته فقال
(ان كانت علاقته غير المشابهة) كالسببية والمسببية كما في قول ابى تمام من البحر
الطويل

هو اى مع الركب اليمانيين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موقوف

* (وبعد)

تجبت اسراها واثنى تخاصت * الى وباب السجن دونى مغلق

المث تخيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تهرق

فالبيت الاول كلام مركب موضوع للاخبار والغرض منه انشاء التخزين والتخمس
فقد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة السببية والمسببية لان التخمس والتخزين يتسبيان
عن الاخبار والقرينة حال الشاعر لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة المعنى الاصلى
وهو الاخبار ففى هذا التمثيل للمركب نظر وقوله هو اى بمعنى فهو يى ثلاثيات لان
أصله هو وى بواو يين ويا فقلت الواو الثانية ياء وادغمت فى الياء بعدها السبقه اعلمها
ساكنة قال فى الخلاصة

ان يسكن السابق من واو ويا * واتصل الاو من عروض عربا

فيا الواو اقل من مدغما ثم اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع لركب وهم أصحاب
الابل فى السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة بل على العشرة فما
فوقها ويسمى بجمع كما قيل بل جمعه ركب كما نزل وعزل واليمانيين جمع يمان بمعنى ينى
حذفت احدى يائيه وعوض عنها الالف المتوسطة كما فى شرح المفتاح ومصعد بمعنى
مبعد ذاهب فى الارض والجنيب المنحوب اى المأخوذ كالجنيب الذى يجرى والجثمان
المراد به ذات الشخص والموثق المقيد (فلا يسمى) المركب (استعارة) لانتفاء المشابهة
ويعلم منه ايضا انى تسميته بالتمثيل لان المشابهة لازمة له ونفى اللازم يدل على انتفاء

المزوم ولم يوجد للقوم فيه تسمية كما به عليه المصنف في هوامش نسخته التي فيها
وعبارته فيها ولم نقل ويسمى مجازا امر سالا لعدم تصريحهم بذلك وكان الاولى ان يقول
فلا يسمى باسم يخصه لان عبارته توهم انه يسمى بغير لفظ الاستعارة لانصبا باب النقي على
القيد فقط غالبا مع انه لم يوجد للقوم تسمية لهذا القسم باسم خاص كما علمت واجيب
بان النقي منصب على المقيد والقيد جميعا على خلاف الغالب والقيد هو الاستعارة
والمقيد يسمى ثم أشار لفهوم الشرط بقوله (والا) تكن علاقة المركب غير المشابهة
بان كانت المشابهة فنقي النقي اثبات (سمى استعارة) لانه ذكر اللفظ الدال على أحد
الطرفين وحذف اللفظ الدال على الطرف الآخر كما هو طريقة الاستعارة (تميلية)
نسبة الى التمثيل وهو ما وجهه منتزع من متعدد وان كان التمثيل في اللغة التشبيه
مطلقا سواء كان وجهه منتزعا من متعدد أم لا والحاصل ان للتمثيل معنيين احدهما
باعتبار اللغة والثاني باعتبار العرف والنسبة اليه باعتبار معناه الثاني لا الأول والالزم
ان يسمى كل استعارة باسم التمثيل وليس كذلك ويسمى بالاستعارة على سبيل التمثيل
وبالتمثيل على سبيل الاستعارة قال صاحب التلخيص وقد يسمى بالتمثيل مطلقا قال
المشارح من غير تقييد بقوانا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه المركب بان
يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وانما خصت بلفظ التمثيل والتميلية مع ان في كل
استعارة تمثيلا أي تشبيها مبالغة في التنويه بشأنه حتى كان ما عداها ليس فيه تمثيل
لانهم اميدان فرسان البلاغة حتى انه لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان
ان يأتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة فاذا اشتهرت الاستعارة التمثيلية وكثر
استعمالها سميت مثلا قال صاحب التلخيص ولهذا أي لكون المثل مجازا امر كما على
سبيل الاستعارة لا تغير الامثال قال شارحه لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ
المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا
يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك أن المستعار يجب ان يكون اللفظ هو حق
المشبه به أخذ منه عارية للمشبه به فلو وقع فيه تغير لما كان هو الذي يخص المشبه به
فلا يكون عارية ثم قال فلهذا أي لكون الامثال لا تغير لا تنفقت في المثل الى مضر به
تذكيرا وتأييدا وافرادا وتنزيها وجعابل انما ينظر الى مورد المثل لانه كلام مشبه مضر به
بمورده مثلا اذا طلب رجل شيئا ضمه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء
الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وأصله ان امرأة كانت متزوجة بشيخ وكان عنده
لبن فطلبت منه الطلاق في زمن الصيف وتزوجت بشاب ليس عنده لبن ثم طلبت من
الشيخ ان يوافقها الصيف ضيعت اللبن ويقال انه لما قال لها ذلك ضربت على نخذ

زوجها وقالت للابن هذا أحسن من ابنك فصار هذا مثلاً يضرب لمن فرط في تحصيل
شيء في زمن يمكنه تحصيله فيه ثم طلبه في وقت لا يمكنه فيه وكما يقال أحشفاً وسوء كيلة
وهذا مثل يضرب لمن يظلم من وجهين وأصله أن رجلاً اشترى من آخر قمراً وقبضه منه
فأذا هو حشف ومع ذلك كان البائع يطفف الميكال فقال له المشتري ماذا كرت أن كلام
المصنف يقتضي أن التمثيلية خاصة بالمركب واختاره السيدوا كتفي السعد مجرد كون
كل من المشبه والمشببه به هيئة منتزعة من متعدد ولو كان اللفظ مفرداً كما أشار إليه
صاحب الكشف في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وعليه فتقريرها أن تقول
شبهت هيئة المؤمنين في اتصافهم بأنواع الهدى على أوجه متعددة وهيئة جماعة على
روايل منهم السابق والمسبق والقوى والضعيف واستعير لفظ على من المشبه به
للمشبه وردد السيدان الحرف مفرداً ~~كذلك~~ كذلك معناه بل ومتعلق معناه فلا تكون
الاستعارة فيه تمثيلية ثم مثل لما ذكر فقال (نحو أني أراك تقدم رجلاً) أي تقدم رجلاً
تارة (وتؤخر) تلك الرجل تارة (أخرى) وهذا مثل يضرب لمن يتردد في أمر فتارة يقدم
عليه وتارة يحجم عنه وتقريرها أن تقول شبهت هيئة من يتردد في الأقدام على الفعل
والاجتماع عنه بهيئة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة
لا يريد فيؤخر أخرى واستعير اللفظ المركب الموضوع للمشبه به للمشببه به على طريق
الاستعارة التمثيلية فوجه الشبه وهو الأقدام تارة والاجتماع أخرى منتزع من عدة أمور
وأصل ذلك أن الوليد بن يزيد عام له الله بما يسحق لما يبيع كتب إلى مروان بن محمد
وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بعد فاني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فإذا اتاك
كاتبى هذا فاعمد على أي مما شئت وجعله في ما سبق أن المقدم المؤخر هو رجل واحدة
وأخرى صفة لمخدوف وهو تارة للرجل اندفع الاعتراض بأن ظاهر المصنف يقتضي
أن المراد يقدم رجلاً إلى قدامه ويؤخر رجلاً أخرى إلى خلفه وليس كذلك لأن هذه
الهيئة غير مهيودة وأجاب السعد في المفتاح بأن المراد بالرجل الخطوة وعليه فالمراد أني
أراك تقدم خطوة وتؤخر خطوة أخرى وبحث فيه بأن الشخص إنما يؤخر رجلاً إلى
مكانه الذي نقلها منه وليس في ذلك تأخير خطوة أخرى فالأولى ما أجاب به السيد من
أنه وإن كان المقدم والمؤخر إنما هو رجل واحدة لكنها تختلف بالاعتبار فالرجل من
حيث كونهما مقدمة تغاير نفسها من حيث كونهما مؤخرة وأحسن منه ما قدمناه لك
فاحفظه ثم فسر المعنى المراد من التركيب السابق بقوله (تتردد في الأقدام) على الأمر
أي على الجراءة على فعله كما فسره بذلك بعضهم لكن هذا التفسير غير مناسب باعتبار
المقابلة وهو الاجتماع الذي هو كلف النفس لأن الجراءة الشجاعة وهي شدة القلب عند

الباس وهي لا تقابل كف النفس فالأولى نفس الأقدام بالتصميم على الفعل ويمكن
 ان يجاب بان المراد بالجرأة التصميم فيصح التفسير وقوله (والاجسام) بتقديم الحاء على
 الجيم والعكس وهما بمعنى واحد وهو كف النفس عن الفعل (لا تدرى ايهم ما اخرى)
 اي احق وأولى اي لا تدرى جواب هذا الاستفهام بخمسة لا تدرى بيان لماشا التردد
 بين الاقدام والاجسام اي ان سبب التردد المذكور أنك لا تعلم أيهم احق من الآخر
 واي يحتمل ان تكون موصولة بمعنى الذي واخرى خبر مبتدأ محذوف اي هو والجملة
 صلة والموصول وصلته في محل نصب مفعول أول تدرى والثاني محذوف والتقدير
 لا تدرى الذي هو اخرى الاقدام أو الاجسام ويحتمل ان تكون استفهامية فتكون
 مبتدأ خبره اخرى والجملة في محل نصب سدت مسددة مفعول تدرى وعلاقة عن العمل في
 لفظ ايهم ما الاستفهام والتقدير لا تدرى جواب ايهم ما اخرى اي لا تدرى جواب هذا
 الاستفهام * ولما فرغ رحمه الله تعالى من العقد الاول شرع يتكلم على العقد الثاني
 وما يتعلق به فقال * (العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية) * اي في ذكرها
 على الوجه الحق عند كل قائل لا عند الجمهور فقط ويحتمل ان المراد بالتحقيق ذكر الشيء
 بذيله لان قوله وحيد ذو وجه تسميتها الخ في قوة الدليل (اتفقت كلمة القوم) اي كلماتهم
 لان فاعل الاتفاق لا يكون الامتداد الكونه من الامور النسبية التي لا تضاف الا
 لعدد كالتساوي والتماثل فاطلق الكلمة على الكلمات مجازا من سلا علاقه
 الكلية والجزئية اوانه مجاز بالاستعارة بان شبه الكلمات بالكلمات من حيث انها
 امتزجت وصارت كشيء الواحد لا اتحاد مؤدى الجميع اوان الاضافة استغراقية
 ولذا اتسمعهم يقولون في مثل ذلك انه مفرد مضاف يعم وليست التاء للوحدة حتى تنافي
 الاستغراق بل لمحض التأنيث أو للوحدة النوعية وهي لا تنافي العدد الشخصي
 والمراد بالكلمات الآراء فالاسناد اليها من الجواز العقلي على حد قوله تعالى فما
 رجحت تجارتهم لان المراد بالاتفاق ما قابل النزاع وهو من خواص العقلاء فلا
 يستند حقيقة للآراء وقيل ان المراد بالاتفاق التساوي والتماثل وعليه فالاسناد
 حقيقي لانه به ذا المعنى غير خاص بالعقلاء فاشتمل كلامه على مجاز على مجاز عن
 حقيقة حيث تجوز بالكلمة عن الكلمات على أحد التفسيرين السابقين ثم تجوز
 بالكلمات عن الآراء وفيه مجاز عقلي على ما تقدم فالجواز الاولان في الطرف
 والاخير في الاسناد (على انه) ظرف لغو متعلق بما قبله والضمير للعالم والشان
 (اذا شبه أمر) كلنية (ب) أمر (آخر) كالسبع (من غير تصريح بشئ من أركان
 التشبيه) وهي مشبهة ومشببه به وأداة تشبيهه ووجه شبه (سوى المشبهة) كلنية

وذ كرملائم المشبه به ليندل على انه مضمهر في النفس كما يأتي وظاهر كلامه ان المراد بالمشبه
 ماذ كرا لا ن يكون مشبهها بالفعل مع انه لا يصح ذلك في باب الاستعارة لان صيغها على
 تناسي التشبيه وجعل المشبه من افراد المشبه به الا ان يقال ليس المراد بالمشبه المشبه
 بالفعل بل المراد به المشبه بالقوة أي ما يصلح لا ن يكون مشبهها لو أتى بإداة التشبيه لكن
 هذا السؤال والجواب غير محتاج اليه - ما لان الكلام ليس في التشبيه اللفظي بل في
 النفس المرموز اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المستعار له ومفهوم من غير
 تصريح الخ أنه لو صرح بجميع اركان التشبيه فحوزيد كاسد في الشجاعة انه لا يكون
 استعارة أصلا لا كناية ولا غير ما بل هو تشبيه غير بليغ لانه ذكر فيه أداة التشبيه ووجه
 الشبه والبليغ عندهم ما حذف في الاداة والوجه والحاصل انه ان صرح بجميع
 اركان التشبيه كان تشبيها غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشبه به فقط كان تشبيها بليغا
 وان صرح بالمشبه فقط كان استعارة بالكناية وان صرح بالفظ المشبه به فقط فاستعارة
 تصريحية واعترض على المصنف في قوله من غير تصريح بشئ سوى المشبه به أنه يشمل
 ما لو قيل زيد في جواب من يشبهه خالدا وأجيب بان هذا خارج بقوله ودل عليه الخ
 وأخرجه الملوى بهما للحفيد بقوله سوى المشبه به وهو مبني على اعتبار انضمام عبارة
 السائل الى عبارة المجيب وهو خلاف ما هو المتبادر من اعتبار عبارة المجيب في حد
 ذاتها والتحقيق ان ذلك لم يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه حتى يخرج بما ذكر
 لانه من باب المشابهة وهي المماثلة وليس من باب التشبيه في شئ وتعيب المصنف
 بالصرح يشبه بان هناك اشارة الى الاركان كلها الا انه لم يصرح بشئ منها سوى
 المشبه (ودل عليه) أي على التشبيه المضمهر في النفس المفهوم من قوله اذا شبه أمر الخ
 (بذكر) لفظ (ما يخص المشبه به) وانما قدرنا المضاف لان الذكر انما يكون للفظ
 ويحتمل ان تكون ما واقعة على لفظ لكن الاختصاص من حيث معناه لان المختص
 انما هو المعنى كسمى الاظفار والمراد المعنى الحقيقي وان لم يكن مستعملا فيه اللفظ
 كما في يتقضون عهد الله عند الكشاف وكما في اظفار المنية عند السكاكي واعترض
 المصنف في قوله ودل عليه الخ بانه لا يظهر الاعلى مذهب الخطيب دون مذهب الجمهور
 والسكاكي لان الدلالة بذ كرم ما يخص المشبه به عند الجمهور وعلى لفظ المستعار وعند
 السكاكي على تقدير الاتحاد مع أنه قال اولاً اتفقت كلمة الخ وأجيب بان التشبيه
 اصل بالنسبة الى كل استعارة ويجب تناسيه حين الاستعارة فاضار له لا بد منه فالتشبيه
 المضمهر في النفس موجود في كل استعارة فيشمل الاستعارة الممكنة على سائر المذاهب
 غاية أنه اعتبر مدلولها عند الخطيب حيث جعلها لنفسه ولم يعتبره كذلك عند الجمهور

والسكاكى فليست الدلالة الاصلية عند كل أحد وشارح جواب اذا شبهه بقوله (كان
 هناك) اى فى الكلام المشتمل على التشبيه المذكور فاسم الاشارة للمكان الاعتبارى
 (استعارة بالكناية) اى واستعارة تخيلية أيضا وانما ذكر كما لانه ليس بصدد هذا
 العتد مثال ما ذكره انشبت المنية اظفارها بقلان فانه شبه المنية بالسبع ولم يذكر شيئا
 من أركان التشبيه سوى المشبه وهو المنية ودل على هذا التشبيه بذكر ما يخص المشبه
 وهو الاظفار فالمنية استعارة بالكناية والاطفار استعارة تخيلية ولما كان قديتهم
 من قوله اتفقت كلمة القوم انه لا خلاف بينهم اصل الادفع هذا التوهم بقوله (لكن
 اطربت أقوالهم) اى اختلفت لا اختلفت لان الذى يقابل الاتفاق الاختلاف
 لا الاختلال وأيضا الاختلال ليس لجميع المذاهب لان المختل انما هو مذهب السكاكى
 والخطيب دون مذهب السلف فتعين حمله على الاختلاف والمعنى انه اختلفت كلمة
 القوم فى تعيين المعنى الذى يطابق عليه هذا اللفظ وهو الاستعارة بالكناية ويرجع ذلك
 الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى مذهب اليه السكاكى
 والثالث مذهب اليه الخطيب فلذا عقد لكل قول فريدة هذا وكان الانسب بقوله
 اتفقت كلمة القوم ان يقول لكن اضطربت كلماتهم الا ان يقال اشار بذلك الى ان
 المراد فى الموضوعين واحد وهو الآراء ثم ان بعض الناظرين فى كلام الكشف فهم
 منه ان الاستعارة بالكناية عنده لفظ الاظفار مثلا من حيث كونها رمزا لاستعارة
 المنية للسبع واثبت بذلك قولارابعهالكن المصنف لم يعول على ذلك وسبب صرح برده
 فى الفريدة الاولى بقوله واليه ذهب صاحب الكشف وذهب العصام الى ان ذلك من
 فروع التشبيه المقلوب وهو ما يقرب فيه المشبه مشبها به والمشبه به مشبها به فقول
 الشاعر

وبدا الصباح كان غرته * وجه الخليفة حين يمدح

وتقريرها ان يقال شبه السبع بالمنية واستعير لفظ المنية للسبع ثم جعل التركيب كناية
 عن تحقق الهلاك به ولا يرد ذلك على المصنف لانه حدث بعده بكثير (وانه عرض لها)
 اى للاقوال الثلاثة اول الاستعارة بالكناية واللام للامر وادخله على فعل المتكلم قليل
 ثم يحتمل ان يكون مستعملا فى معناه الانشاق ونكتة الامر انفسه شدة الاعتناء ببيان
 الاقوال وهو معنى الخبر أى انه عرض لها (فى ثلاث فرائد) بحذف التاء ليكون المعدود
 مؤثما وفى بعض النسخ باثباتها مع ان المعدود مؤثم فكان يجب تخجير باسم العدد منها
 ولعله اول الفرائد بالمباحث فيكون المعدود مذكرا أو جعل لفظ الفرائد بلا والمعدود
 لا يعتبر الا اذا ذكر تمييزا دون ما اذا ذكر مبدءا أو خيرا أو بدلا أو نحو ذلك (مذيلة) حال

او صفة لفراند ويحتمل انه خبر لمحذوف أى هي طويلة الذيل (بقريضة أخرى) وفي كلامه
 استعارة بالسكاية وتخمين حيث شبهه الفراند بالثياب بجامع نسج كل على ما ينبغي
 وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو التذييل على سبيل التخييل وهذا
 ما أجابوا به عما اورده العصام على المصنف في قوله مذيلة لان مذيلة معناه على ما فهمم
 العصام مجمول لا ذيلها فريضة أخرى فلما فهم هذا الفهم اعترض بأنه لا وجه لذلك وكأنه
 مستحدث والافلم نجد في كتب اللغة التذييل بمعنى جعل الشئ ذيلاً لاشئ آخر بل بمعنى
 تطويل الذيل وحاصل الجواب ان الكلام فيه يجوز لان التذييل معناه الحقيقي
 تطويل الذيل والمصنف استعمله في الحاق الذيل ثم عدل تذييلها بذلك فقال (ايمان انه)
 اى الحال والشان (هل يجب) صناعة بيانية (ان يكون المشبه) كالموت الكائن (في)
 صورة (الاستعارة بالسكاية) فحوادث ثبت المنية اظفارها بقلان (مذكور) بالقطعة
 الموضوع (له) كالمنية فانهم اوضحوا للموت (ام لا) يجب ذكره بالقطعة الموضوع (له اى)
 انما ذكر القريضة الرابعة لبيان جواب هذا الاستفهام لان المبين في هذه القريضة
 جواب الاستفهام لانفس الاستفهام وسبأنى ان الحق عدم الوجوب واعتراض
 المصنف بأنه اوقع ام المتصلة التي مدخولها مفرد نحو عندك زيد أم عرو بعد هل التي
 لطالب التصديق مع ان حقها ان تقع بعد الهزمة لانهم الطلب التصور والتصديق
 فاستعملها مع غير الهزمة شاذ فالمناسب ان يأتي بأوبدل أم أو يأتي بالهزمة مع بقاء
 أم على حالها وأجيب بان أم هنا منقطعة لان المترددا تنقل من الاستفهام عن حكم الى
 الاستفهام عن حكم آخر فكانه قال هل يجب أو لا يجب فهى بين تصديقين واذا
 كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل لانها تستعمل في جميع كلمات الاستفهام
 والمتصلة هى الواقعة بعد هزمة التسوية نحو سواء عليهم أن نذرتهم أم لم ننذرهم او بعد
 هزمة يطالب بها وبأم تعيين أحد الشئتين بحكم معلوم النبوت نحو أزيد عندك أم عرو
 والمنقطعة ما حلت عن الامرين ولا يفارقها معنى الاضراب ثم قد تقتضى معه
 استفهاما وقد لا تقتضى به * (القريضة الاولى) * من الاربعة في مذهب السلف وبدأ به
 لانه المختار (ذهب السلف) أى القدماء وهو لغة من تقدم من آباءك وأقاربك والمراد به
 من تقدم من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر واضرا به ما عدا صاحب الكشاف
 والسكاكي والخطيب بقريضة ما يأتى له وسعى السلف بذلك لانهم آباء في التعليم في
 الكلام استعارة مصرحة حيث شبه العلماء الاقدمين بالآباء والا قارب بجامع التربية
 وايصال النفع في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريرية لكن
 وقع في كلام بعضهم ما يفهم منه ان تخصيص السلف بالا قارب محله اذا أضيف اقر د نحو

سألني اما اذ لم يصف نعمته من تقدم قبلك مطلقا اقارب او غيرهم نحو قال السلف وعلى
 هذا فلا استعارة وكان الاولى للمصنف ان يقول يؤخذ من كلام السلف لكون ما ذكره
 ليس معلوما من كلامهم بالصراحة (الى ان المستعار بالكناية) متعلق بذهب والانصب
 ان يقول الى ان الاستعارة الخ لانه اسم المحدث عنه فيما سبق لا المستعار ولانه موضوع
 الخلاف (لفظ المشبه به) أى اللفظ الدال على المشبه به كلفظ السبع الدال على
 الحيوان المفترس فهو من اضافة الدال للمدلول (المستعار) ذلك اللفظ (للمشبه)
 كالموت وهذا متعلق بالمستعار فالمستعار بالرفع صفة للفظ لا بالجر صفة للمشبه به لان
 القاعدة ان التشبيه في المعاني والاستعارة في اللفاظ في نحو انشبت المنية اظفارها
 بفلان شبهنا معنى المنية وهو الموت بمعنى السبع واستعرنا لفظ المشبه به وهو السبع
 للمشبه وهو المنية وطورنا لفظ المشبه به ورمزنا اليه بشئ من لوازمه وهو الاظفار
 (في النفس) متعلق بالمشبه فان قلت قد يشكل على هذا نحو يتقضون عهد الله بما هو
 من افراد الاستعارة بالكناية اذ كيف يعقل ان الباري جل وعلا يشبه أحد المعنيين
 بالآخر ثم يلاحظ علاقة ويضمر في نفسه لفظ المشبه به ويرمز اليه بذ كرازمه مع ان
 ذلك من أوصاف الحوادث فالجواب ان تشبيه أحد المعنيين بالآخر وملاحظة
 العلاقة التي بينهما واضمار لفظ المشبه به في النفس منظر وفيه طحال من انزل القرآن
 بلغتهم من حيث ان ذلك كامن في نفوسهم وسليقة لهم وان يحجز واعن التعبير فانفس
 اما نفس المتكلم بالنسبة للجاذب واما نفس السامع بالنسبة للكلام القديم
 (المرموز) بالرفع صفة ثانية للفظ واستظهر بعضهم جرمه على انه صفة للمشبه به لكن
 يلزم عليه فقر يقر النعوت المؤدى الى عدم قبول التركيب اذ لا يحسن ان يقال جاء غلام
 زيدا الفاضل العالم برفع الاول صفة للمضاف وجر الثاني صفة للمضاف اليه ومعنى
 المرموز المشار اليه لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية والاصل فيه
 الاشارة بالشفة أو الحاجب (اليه) متعلق بالرموز وهو على حذف مضاف اى المرموز
 الى معنى ذلك اللفظ (بذ كرازمه) أى لازم ذلك المعنى اذ من المعلوم ان اللازم للمعنى
 لا لفظ (من غير تقدير له) أى اللفظ المشبه به والجار والمجرور حال من نائب فاعل
 المستعار أى انه اذا حذف ورمز اليه فلا يدرك (في نظم الكلام) أى في تركيبه
 والاضافة للبيان وانما اشترط عدم تقديره لانه لو قدر فيه لكان تقديره منافيا للاستعارة
 بالكناية لانها ابدالا يصريح فيها باسم المشبه به والمقدر كالثابت فكانه مصرح به فيلزم
 الجمع بين الطرفين (وذ كرا لازم) كالاظهار (فيها) أى في الاستعارة بالكناية (قرينة)
 دالة (على قصده) أى قصد المشبه به المستعار لفظه (من عرض الكلام) أى من طرفه

كاوله أو آخره فالمراد بالعرض بضم فسكون أو بضمه من الطرفين وإن كان في الأصل بمعنى
 الجانب والتأخية يقال نظرت اليه من عرض أي من جانب وناحية فيكون المصنف
 شبه الطرف بمعنى العرض واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية أو شبه
 الكلام بشئ له عرض وطوى لفظ المشبه به ورعى اليه بذ كرازمه وهو العرض على
 سبيل الاستعارة بالكناية ثم إن قوله وذ كرازم الخ يعارض ما سبق من أنه يشترط
 عدم تقديره في نظم الكلام وحاصل التعارض أنه أفاد أن لا يقدر المشبه به وأفاد
 هنا ثانيا أنه مقصود من عرض الكلام وحاصل الجواب أنه فرق بين عدم تقدير الشئ
 من التركيب وبين قصده من التركيب فكونه مقصودا وما أخذ من التركيب أي
 من عرضه وجانبه لا من جوهره لا يقتضي تقديره في نظم الكلام فلذا أتى أولا بقوله
 من غير الخ وإثبات ثانيا في قوله على قصده فاختلاف مورد الإثبات والنفي فلا تناقض
 وأورد عليه أيضا أن هذا يخالف لما تقدم له من أن الدلالة في الحقيقة بذ كرازم إنما
 هي على التشبيه لا على لفظ المشبه به المحذوف كما هنا وأجيب عنه بأنه لا مخالفة لأنه
 لا مانع من دلالة على التشبيه وعلى المشبه به جميعا إلا أن دلالة على لفظ المشبه به
 قصدها وبالذات لا مقارنة إلى القرينة لكونه استعارة ودلالة على التشبيه بطريق
 التبع والاستلزام فتحمل الدلالة على التشبيه فيما سبق للمصنف على الدلالة
 الضمنية وهنا على الدلالة القصدية وإنما جعل هناك ضمنا وهذا قصدا لأن الاستعارة
 مبناها على تناسي التشبيه فكيف يكون ذ كرازم دليلا على قصده وحاصل ما ذكره
 أن الاستعارة بالـ كناية على مذهب السلف هي أن لا يصرح بذ كرازم المستعار بل بذ كـ
 رديقه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة للسبع للمنية
 كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا الكلام نصرح بذ كرازم المستعار أعني
 السبع بل اقتصرنا على ذ كرازمه وهو الاظفار المنية قل منه إلى المقصود كما هو شأن
 الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس
 والمستعار له هو المنية أفاده السعد في المطول (وحينئذ) أي وحينئذ ذهب السلف إلى
 ما ذكره (وجه تسميتها) أي المستعار بالكناية وإثباتا ويل بالاستعارة بالكناية أو نظرا
 للمفعول الثاني لأن التسمية مصدر مضاف للمفعول الأول وهو الضمير ومفعول الثاني
 (استعارة بالكناية) أي الضمير بمعنى مدلول الاستعارة واستعارة بمعنى لفظها فتستقيم
 العبارة والاف كيف تسمى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية وقال بعضهم أنه راجع
 للاستعارة بالكناية المتقدمة في قوله العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
 وكذا الضمير في الفرادلية في قوله ذهب السكاكي إلى أنه أذهب الخطيب إلى أنها

الخ ويؤيد ذلك ان معاني هذه القرائد تفصيل اقوله في تحقيق الخ ولكن ذلك بعيد
 في الضمير الذي هنا لانه عبر في صدر الفريدة بالاستعارة (او) استعارة (مكنية) فهو
 معطوف على قوله بالاكتاف فيقدر قبله لفظ استعارة كما علمت فلا يرد انه حذف جزء العلم
 على ان صاحب الكشف جوز حذفه اذا دل عليه دليل وذهب بعضهم الى انه
 معطوف على مجموع قوله استعارة بالاكتاف لانه لا على الاكتاف فقط لئلا يلزم العطف على جزء
 العلم ولا يرد انه يلزم عليه حذف جزء العلم لانه مقدر والمقدر كالثابت وقوله (ظاهر)
 راجع للامر من أعني الاستعارة بالاكتاف أو مكنية ووجه ظهور الاول أعني كونها
 استعارة ان لفظ المشبه به استعمل في المشبه الذي هو غير ما وضع له العلاقة المشابهة
 ووجه ظهور الثاني أعني كونها بالاكتاف أو مكنية انه لم يصرح بالاستعارة بل دل عليه
 بذكر خواصه ولوازمه وهذا شأن الاكتاف لانها في اللغة الخفاء وعدم التصريح قال
 في المطول الاكتاف في اللغة مصدرة قولك كذبت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت
 التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذي هو
 فعل المتكلم أعني ذكر اللازم واردة الملزوم مع جواز ارادة اللازم أيضا فاللفظ مكنى
 به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي أشار اليه المصنف يعني صاحب
 التلخيص بقوله لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معناه أي ارادة ذلك المعنى مع
 لازمه كلفظ طويل التجاد المراد به لازم معناه أعني طول القامة مع جواز ان يراد
 حقيقة طول التجاد أيضا فظهر انهم اتخاف الجواز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ
 مع ارادة لازمه كإرادة طول التجاد مع ارادة طول القامة بخلاف الجواز فانه لا يصح
 فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الختام ان يراد بالاسد
 الحيوان المقترس اه (وايه) اي الى ما ذكره السلف لا الى غيره (ذهب صاحب
 الكشف) فقديم المعمول يفيد الحصر وقال صاحب الكشف ولم يقل الزمخشري
 مع انه هو اشارة لتقوية قول السلف وذلك ان الكشف اسم لتفسير القرآن فيعلم منه
 ان صاحبه جليل واذا كان هذا الامام صاحب هذا الكتاب العظيم ذهب الى مذهب
 السلف فيكون قويا وكان اسمه محمود الزمخشري ويسمى جارا لله أي جاريت الله لانه
 كان في مكة يجوار الكعبة المشرفة وعبارته في يقضون عهدا لله شاع استعمال
 النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من
 ثبات الوصلة بين المتعاهدين أي كما ان الحبل فيه ثبات الوصلة بين المترابطين وهذا
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه
 بذكر شئ من رواده فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه فقهيه

تنبه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وقوله من حيث تسميتهم العهد بالحبل هذا
 محط الشاهد لان الاستعارة اسم للحبل والمسمى به العهد وقوله ان يسكنه واعن ذكر
 الشئ المستعار صريح في مذهب السلف وان يسكنه وايدل من قوله هذا وقوله على
 مكانه اى المستعار ثم يحتمل ان المراد بمكانه نفس التركيب على معنى ان المكان له اى
 ان ذكر الالزام قرينة دلت على ان المكان للمستعار وانه الجدير والاجرى بالذكر
 فى التركيب فحيث لم يلقظ به فهو مقدر وهو الاظهر ويحتمل ان المكان نفس المتكلم
 لا ضمارة فيها وان لم يذكر في نظم الكلام بقرينة ذكر الالزام والا كان ذكره عبثا
 وقوله ففسيه اى في ذكر الافتراض وقوله على ان الشجاع اسد اى لان الافتراض من
 أوصاف الاسد (وهو المختار) اى ما ذهب اليه صاحب الكشف هو المختار ان كانت
 كان الانسب التفريع بالنقاء قلنا الوفرع بالنقاء اتوهم ان كونه هو المختار ليس لذاته بل
 لامر عارض وهو ذهاب صاحب الكشف اليه مع كونه مختارا لذاته فى الايمان
 بالواو تكثير لجهة الاختيار اى مختار عندي وعند الجمهور لان حذف المعمول يؤذن
 بالعموم * ولما فرغ من الكلام على مختار السلف وكان كلام السكاكى لا يصريح فيه
 بمخالفتهم ولا بوافقتهم بل عبارته محذلة لهم السكاكى الكثير من كلامه يعيىل لموافقتهم
 والقليل منه يعيىل لمخالفتهم راعى المصنف الجهتين فذكر مذهبهم عقب مذهبهم نظرا
 للجهة الاولى واقرده عنه نظر للجهة الثانية فقال * (الفريدة الثانية) * **كثافة**
 فى مذهب السكاكى قال بعضهم حيث كان الكثير من كلامه يعيىل للموافقة والقليل
 منه يعيىل للمخالفة فالاولى حل القليل على الكثير وترجيحه لكلام السلف حتى ثبتت
 المخالفة لانه لو اراد المخالفة لصرح به او رد على السلف وذكر مستند المذهب كما هو دأب
 المخالف (يشعر ظاهر كلام السكاكى) انظر لمجمع المصنف بين لفظ يشعر ولفظ ظاهر
 مع ان احدهما كافى فى الدلالة على المخالفة اوفى الدلالة على ان كلامه ليس فصافيا
 ذكره واعل النكتة فى ذلك الزيادة فى بيان ضعف ما يشعر به كلامه (بانها) متعلق بشعر
 والضمير للاستعارة بالكناية اى ان الاستعارة بالكناية هى (لفظ المشبه) كالمنية
 (المستعمل) بالرفع صفة للفظ (فى المشبه به) كالسبع (بإدعاء) اى حال كونه ملتبسا
 بإدعاء فالباء للملازمة ولو قال المستعمل فى المشبه به الادعاء لكان اوضح (انه) اى
 المشبه (عينه) اى المشبه به والمراد بكونه عينه انه فرد من افراده وحاصل مذهب
 السكاكى فى الاستعارة بالكناية نحو قولك اظفار المنية نشبت بفلان انه بعد تشبيهه
 معنى المنية بمعنى السبع يدعى ان المشبه عين المشبه به وحيث يذير السبع فردان فرد
 حقيقى متعارف وهو الحيوان المقوس وفرد ادعاءى غير متعارف وهو الموت ثم تستعمل

لفظ المشبه وهو المنية في المشبه به الادعاء وهو الموت والقرينة على ذلك الادعاء ذكر الالزم الذي هو من خواص السبع وهو الاطلاق والاستعارة بالكتابة عنده هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعاء ورد ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة بالكتابة بان لفظ المشبه فيها كالمنية مستعمل فيما وضع له لتحقيقه لا لقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير غاية الامر اننا ادعينا سبعة مع ان الاستعارة ليست كذلك لانها من الجواز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له واجيب عنه بما لا يجدي قال في المطول الجواب اننا قد ذكرنا ان قيد الحينية مراد في تعريف الحقيقة وهي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه بالتحقيق من حيث انها موضوعه بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في قولنا انشبت المنية اطلاقا استعمالا لفظيا وضع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوعه له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار أنه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار أنه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اطلاق المنية فالاستعمال باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افرادهم هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه اه وسياق المصنف الرد على السكاكي بنحو ما ذكرنا وانما قدمنا هنا اشارة الى كمال الفائدة برده وانه جدير بالانكار (واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وسائر المشتقات (اليها) أي الى قرينة الاستعارة بالكتابة فقيه تسامح واذا أتى بباء التصوير لبيان المراد بقوله (يجعل) أي رد امصورا يجعله (قرينتها) أي قرينة التبعية (استعارة بالكتابة وجعلها) أي الاستعارة التبعية (قرينتها) أي قرينة الاستعارة بالكتابة وحاصله انه يجعل التبعية قرينة الممكنية ويجعل قرينة التبعية نفس الممكنية في نطق الحال بكذا يجعل الحال استعارة بالكتابة ويجعل نطق قرينتها يشبه الحال بانسان ذي نطق ونسبة النطق اليها قرينة وهذا العمل جار (على عكس ما ذكره القوم) لان ما كان قرينة عندهم جعله استعارة وما كان استعارة عندهم جعله قرينة وهذا منه على عكس ما ذكره القوم (في مثل نطق الحال بكذا) أي دلت (من ان) بيان لما (نطق استعارة) تبعية (لدلت والحال قرينة) الاستعارة وتقريرها ان تقول شبت الدلالة بالنطق واستعارة النطق للدلالة واشتق من النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دلت فنطق استعارة تصريحية تبعية والحال قرينة لكن الحال مستعملة في حقيقة قولها

وأما السكاكي فيجعل الحال استعارة بالكناية ونطق قرينتها كما علمت وانما اختار ذلك
 ليكون أقرب الى الضبط لما فيه من تعليل الاقسام قاله السعدوقول المصنف مثل يشمل
 نحو قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل فهو
 في الآية الاولى يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية لادلائها
 ونسبة لام التعليل اليه قرينة وفي الآية الثانية يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
 الظروف والامكنة واستعمال لفظ في قرينة على ذلك بقى ان يقال ان السكاكي كما مر
 اختار ذلك لتقليل الاقسام وتقليل الاقسام كما يحصل برد التبعية الى قرينة الممكنية
 يحصل بعكسه وهو رد الممكنية الى قرينة التبعية فلا ينض تعليلا للاختيار المذكور
 اجيب بانه اختار ذلك دون عكسه لقله الاعتبارات فان الاعتبارات في التبعية اكثر
 منها في الممكنية ورجوع اكثر اعتبارات الى الاقل اخرى من عكسه ثم انه اعترض
 على المصنف بما حاصله ان حديث رد التبعية الى الممكنية مبني على تحقيق التخييلية
 عند السكاكي لانها القرينة للممكنية ولا محالة ان رد الشيء الى شيء آخر فرع تحقيقه
 وبيان ذلك الشيء الآخر والمصنف لم يحقق معناها على مذهب الا في الفريدة الثالثة
 من العقد الثالث فكان الانسب تأخير حديث رد التبعية والاعتراض عليه الى هناك
 وذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله واجيب بان المصنف انما ذكر ذلك هنا اهتماما ببيان
 الاصل لان الممكنية اصل التخييلية لانها قرينتها فهي فرعها ثم اشار لرد السكاكي
 فقال (ويرد عليه) من الرد فبقراءة بضم فتح فتشديد ويؤيد ذلك وجود الباء في غالب
 النسخ وعلى اسقاطها يكون من الورد فبقراءة بفتح فكسر فتحقيق ويصح ايضا ان
 يقرأ كالاول من الرد اي يرد على السكاكي في كل من الدعوتين المذكورتين الاولى
 هي دعوى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبهة الخ وهذه ردها المصنف بقوله بان الخ
 والثانية رد التبعية الى الممكنية وهذه ردها المصنف بقوله الاتي وهو قد صرح الخ
 (بان لفظ المشبهة) كالمثبية (لم يستعمل الا في معناه) وهو الموت لا غير غاية الامر انا
 ادعينا اتحاد الموت بالسبع واذا كان مستعملا في معناه (فلا) يصح ان يكون
 استعارة لان الاستعارة من المجاز وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له
 والسكاكي نفسه فسر الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر
 وجعلها قسمين من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة الخ فهذا كله مما يرد على
 السكاكي وحاصله ان المصنف اتى بقياس من الشكل الثاني ذكره صغراه وهي قوله لفظ
 المشبهة لم يستعمل الا في معناه ونتيجته هي قوله فلا يكون استعارة وحذف كبراه
 وهي لا شيء من الاستعارة فاستعمل في معناه ونظم القياس هكذا لفظ المشبهة لم يستعمل

الا في معناه ولا شيء من الاستعارة يستعمل في معناه فالنتيجة لاشي من لفظ المشبه
 باستعارة واجيب عنه بأجوبة لا تخلو عن خلل منها أن لفظ المشبه يستعمل في المشبه
 المتحد مع المشبه ادعاء والموضوع له الشبه المجرد عن ذلك فلفظ المنية مثلا يستعمل
 في الموت المتحد مع السبع والموضوع له الموت المجرد عن ذلك ونوقش بان دعوى
 الاتحاد لا تخرج الموضوع عن كونه موضوعا له ومنها ان لفظ المشبه صار مرادفا لفظ
 المشبه به وحينئذ يصير استعماله في المشبه مجازا فلفظ المنية مثلا صار مرادفا لفظ
 السبع فيصير استعماله في الموت مجازا ونوقش بانه انما صار مرادفا ادعاء لا حقيقة
 وصيرورته مرادفا بالادعاء لا يترتب عليها كونه مجازا ومنها ما ساقناه لك عن السعد
 في المطول ثم أشار لرد دعواه المانية فقال (وهو) أي السكاكي والانساب ان يقول وانه
 بدل وهو (قد صرح) في كتابه المفتاح (بان نطق) أي نطق في قولنا نطق الحال
 فالقائل للتأنيث لا دخل لها في الاستعارة (مستعار لا مروهمي) أي الامر الذي يتوهمه
 المتكلم تشبها بمعناه الحقيقي وهو النطق التخيل وانما انساب للوهم لانه وان كان من
 أعمال القوة المفكرة لكنه بسبب الوهم واذا كان نطق مستعار لا مروهمي
 (فيكون) نطق (استعارة في الفعل) ضرورة انه مجاز علاقته المشابهة (والاستعارة
 في الفعل لا تكون الاتبعية) لجرانها فيه بعد جريانها في المصدر كما سلف وقوله
 والاستعارة بالرفع لان هذه قضية قصد ارتباط موضوعها بمحمول ما قبلها لاجل
 ان يكون بينهما ما حد وسط فيكون المجموع دال على من الشكل الاول يحصل به الزام
 السكاكي بالقول بالاتبعية فنظمه هكذا نطق استعارة في الفعل والاستعارة في الفعل
 لا تكون الاتبعية فينتج نطق استعارة تبعية (فيلزمه القول بالاستعارة الاتبعية) فلم
 يكن ما ذهب اليه من رد الاتبعية الى المكسبة مغنيا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة
 الى الاتبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاتبعية فياقر منه وقوع فيه ويصح
 قراءة الاستعارة بالنصب عطفًا على اسم ان المعمول لصرح ليدل على انه صرح بذلك
 أيضا لان عليه يصير التقدير هكذا وهو قد صرح بان نطق مستعار الخ وصرح بان
 الاستعارة في الفعل والنصب أولى لان عليه يصير الزام السكاكي قطعا لتصر يحتمل
 ذكر بخلافه على الرفع فلا يفهم منه نسبة ان الاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية
 للسكاكي لا تصرح ولا تلويحًا فلا يكون الزام في قوله فيلزمه القول الخ قطعا لان
 الزام القطعي انما يكون بتصرح الملتزم به اذ لا يلزم الانسان الامايقول به واجيب
 عن ذلك بأجوبة منها انه يرجع عن مذهبه في التخييلية لمصلحة الرد وبانه لا لعب
 ومنها ان قصده الزام الجمهور على مذهبهم في التخييلية لا على مذهبه هو فيها ولا يلزم على

مذهبهم التبعية وردبانه خلاف ما هو الواقع من ان هذا يكون مذهباً له كما يقتضيه قوله واختار رد التبعية ومنها انه يكتفى بتبعيته للمكنية عن التبعية للمعهودة وهي يرانها في المشتق الخ * (الفريدة الثالثة) * في بيان الاستعارة بالكناية على مذهب الخطيب (ذهب الخطيب) اي خطيب دمشق لا الشريفي وهو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني بكسر القاف قدم مضر من سلطنة الناصر محمد بن قلاوون وخطب بجامع القاعة وتولى القضاء بم او هو صاحب التلخيص والايضاح (الى انما) أي الاستعارة بالكناية (التشبيه المضر في النفس) أي نفس المتكلم واعترض هذا بانه ان اراد بضمير التشبيه ان تكون اركانه كلها مضمرة لم يصح التعريف على شيء من افراد المعرف وان اراد به ان يكون بعض اركانه مضمرا دون البعض الآخر صدق التعريف على غير المعرف كالاستعارة المضرية فان بعض اركان التشبيه فيها مضر فكان ينبغي ان يقول التشبيه المضر اركانه سوى التشبيه المدلول عليه بالثبات لازم التشبيه به للتشبيه واجيب باننا فتحنا الثاني ويكون تعزيفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين او ان اللفظ والمعهود التشبيه المتقدم في قوله اذا شبه امر بآخر الخ (وحينئذ) اي حينئذ ذهب الخطيب الى انها التشبيه (لاوجه لتسميتها استعارة) بل هي تسمية خالية عن المناسبة لان الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له العلاقة المشابهة أو استعمال اللفظ في غير ما وضع له والتشبيه المضر في النفس ليس واحدا منهما بل هو فعل من افعال النفس واما كونه بالكناية او مكنية فله وجه ظاهر وهو ان الكناية لغة اللفظ والتشبيه المذكر مخفي في النفس لم يصرح به فلفظ التشبيه مستعمل عنده في معناه الحقيقي الموضوع له وقال بعضهم ان تسميتها استعارة له وجه ايضا وهو ان الاستعارة مبنية على التشبيه فتسميتها استعارة من باب تسمية السبب وهو التشبيه باسم السبب وهو الاستعارة وردبانه يقتضي ان ذلك من باب الجواز المرسل وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان التسمية كانت مجازا ثم صارت حقيقة عرفية وكل هذا تعسف وبالحالة فقد قال السعد ما ذكره في تفسيرها بانها التشبيه شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وانه استنباط منه بل معناها الصحيح هو ما تقدم عن السلف فان قلت ما الحامل للخطيب على ذلك والعدول عما قاله القوم فالجواب ما ذكره بعض المحققين من انه قصد المغايرة بين المصراحة والمكنية من جميع الوجوه اي في اللفظ والتقدير لانهم لما جعلوا المكنية لفظا تشبه به المستعار في النفس كان بينها وبين المصراحة اشتباه في التقدير فقصد الخطيب المغايرة بينهما لفظا وتقديرا ورأى ان اضممار التشبيه في النفس اقوى من مناسبة

من اضممار افظ المشبه به في النفس لان التشبيه معنى والمعاني كثيرة اما تضر في
 النفس فالاضمار انسب بهم انجلاف الالفاظ ورأى ان وجهه تسميتها استعارة امر
 يرجع الى اللفظ ولا يترتب على عدم مراعاته مناسبة معنوية لان المقصود تمييز
 الاقسام الواقعة في كلام البلاء اتم تمييز حتى لا يشبهه بعضها ببعض لالفاظها ولا تقديرا
 ورأى ان وجه التسمية يكفي فيه أدنى مناسبة كشابهتها غيرها من بقية الاستعارة
 * (تمة) * تقدم ان مذهب الخطيب في الاستعارة بالكناية انما التشبيه المضمرة في
 النفس امكن لا بد مع ذلك من امرين الاول التصريح بالمشبه كالمية والثاني ذكر امر
 مختص بالمشبه به فجاء الاظفار فيسمى ذلك الامر المختص بالمشبه به تخميلا أي يسمى
 اثباته للمشبه به استعارة تخيلية لانه قد استعمل للمشبه ذلك الامر المختص بالمشبه به
 ثم ان ذلك الامر المختص بالمشبه به المنبث للمشبه على ضربين أحدهما لا يكمل وجه
 الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فالاول يقول
 ابي ذؤيب الهذلي

واذا المنية أنشبت اظفارها * القيت كل قيمة لا تنفع
 وأنشبت بمعنى علقت والتسمية الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخالبه في شيء
 ليذهب به بطلت عنده الخيل روى ان ابا ذؤيب هلك له خمس بنين في عام وكانوا فيمن
 هاجروا الى مصر فرتاهم بقصيدة منها هذا البيت * (ومنها) *
 اودى بنى واعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تنفع

* (ومنها) *

سبوا وهوى واعنقوا الهوام * فتخرموا وكل جنب مصرع
 حكى ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعود فماراه معاوية قائما
 وتجادوا وانشد

وتجادى للشامتين اريهم * أنى لرب الدهر لا تضع
 فاجابه الحسن رضي الله عنه بقوله على الفور

واذا المنية أنشبت اظفارها * القيت كل قيمة لا تنفع
 والشاهد في البيت الاول حيث شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة
 من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لرحوم ولا بنى على ذى فضيلة فأنشبت لها الاظفار
 التي لا يكمل الاغتيال في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية
 بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخيلية والثاني أعنى ما يكون
 قواما لوجه الشبه في المشبه به كما في قول الشاعر

واثنتي نطقت بشكر برك مفصحا * فليسان حالي بالشكايه أنطق
 شبه الحال بأنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا استعارة بالكناية واثبت للحال
 اللسان الذي هو قوام الدلالة في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية أفاده في
 التخصيص وشرحه ثم شرع في القريضة الرابعة المزيلة للقراءة الثالثة قبلها فقال
 * (القريضة الرابعة) * في تعيين جواب عن استقهام حاصله انه هل يجب في صورة
 الاستعارة بالكناية ذكر المشبه بلفظه الموضوع له أولا (لاشبهة) أي لاشك ولا تردد كما
 يدل عليه المقام وان كانت الشبهة عند المتكلمين هي ما يحجب للنظر انه دليل وليس
 بدليل أو هي كلام منخرف الظاهر فاسد الباطن وعند الفقهاء ما ليست بواضحة الحل
 والحكمة وهو ما تجاذبه الادلة وشبهة اسم لا وخبرها محذوف أي لاشبهة كائنة (في أن
 المشبه) كالوت (في صورة الاستعارة بالكناية) أي في جميع صورها أو في جنسها
 فالإضافة إما للاستغراق أو للجنس أو ان لفظ صورة مفرد مضاف في جميع المصور فلا
 يقال ان لفظ صورة في كلامه يوهم ان المراد صورة معينة وليس كذلك والمراد بصورها
 موادها وأمثلةها (لا يكون) هو أي المشبه (مذكورا) فيها (بلفظ المشبه به) كالسبع
 يعني انه لا تردد في ان المشبه في الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به
 في التشبيه الذي بنيت عليه الاستعارة بالكناية وأما في تشبيه آخر كالتشبيه الذي بنيت
 عليه الاستعارة المصروفة فيكون مذكورا بلفظ المشبه به كما يدل عليه ما بعده وإنما
 منع ذكره بلفظ المشبه به لانه لو كان كذلك لكانت الاستعارة مصروفة واللازم باطل
 فكذا المزموم مثال ذلك ان ثبت المنية اظفارها بفلان فان المشبه وهو الموت مذكور
 بلفظه الموضوع له وهو المنية لا بلفظ المشبه به وهو السبع بخلاف المصروفة نحو
 رأيت اسدا في الحمام فان المشبه فيها وهو الرجل الشجاع مذكور بلفظ المشبه به وهو
 الاسد كما أشار لذلك بقوله (كما هو) أي مثل ما هو أي المشبه مذكور بلفظ المشبه به
 (في صورة الاستعارة المصروفة) أي فان المشبه فيها يكون مذكورا بلفظ المشبه به
 كالمثال السابق فالتشبيه راجع للمنفى لا للنفي (وإنما الكلام) أي ليس كلامنا في ذلك
 لانه معلوم مسبق وإنما الكلام (في وجوب ذكره) أي المشبه (بلفظه الموضوع له)
 وعدمه أي هل يجب في الاستعارة بالكناية ان يكون المشبه مذكورا بلفظه الموضوع
 له أولا ليجب ذلك في الكلام اكتفاء وهو حذف مقم الكلام ايسر لا اعل شهورته
 بصحة المذكور كقول برهان الدين القيراطي

بمكارم الاخلاق كن متخافا * ليقوح مسك ثنائك العطر الشذى
 وانفع صديقه ان أردت صداقة * وادفع عدوك باقى فاذا الذى

أراد بالتى هي أحسن فاذا الذى بينك وبينه عداوة الآية واما على تقدمه فى الذكر
كقول شرف الدين عمر بن الفارض

أهوى رشأهواه الروح غدا * ما أحسن فعله ولو كان اذى
لم أنس وقد قلت له الوصل متى * مولاي اذا مات أسأله اذا

أراد اذا مات أسأله ثم عيّن الجواب بقوله (والحق) فى ذلك (عدم الوجوب) أى
الحق المطابق للواقع انه لا يجب ان يكون المشبه مذكور فيها بلفظ الموضوع له
والحق هو الحكم المطابق للواقع ويقابله الباطل فهو الحكم المخالف للواقع وتعبيره
بالحق لاداعى له هنا لانه يوهّم أن فى المسئلة خلافا لما شاع من استعمال الحق فى المحاكمة
وهى فرع المخالفة مع أنه لم يعلم فى ذلك خلاف ولو كان فيها خلاف لاستفيد من كلامهم
ولو تلويحا لانهم يمتنعون لما هو أدنى من ذلك الآن يقال ان الحق كما يستعمل فى
المحاكمة يستعمل فى مقام التردد والاحتمال وما نحن فيه من هذا القبيل ثم استدلل على
ذلك بقوله (لجواز ان يشبه) وكان الاولى ان يقول لجواز ان يذكر شئ بغير لفظه
الموضوع له ليشمل ما لو كان مجازا مرسلأ أو كناية واما ما ذكره ففهمه قصورا لانه لا يشمل
ما لو ذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له وكان مجازا مرسلأ أو كناية بل هو قاصر على
الاستعارة بالكناية التى العلاقة فيها المشابهة مع ان المراد التعميم كذا قيل وفيه نظر لان
كلامنا فى الاستعارة بالكناية لا غير فكيف يجعل كلام المصنف شاملا للمجاز المرسل
والكناية مع ان هذا خروج عن الموضوع فالاحسن بل الصواب ابقاء المصنف على
حاله ويشبه مبنى للمجهول ونائب الفاعل (شئ) وذلك الشئ كالذى يغشى الانسان
عند الجوع والخوف من اثر الضر فى الآية الاتية (بامر ين) كاللباس والطعم
المراد البشع فى هذه الآية الاتية (ويستعمل لفظ احدهما) أى احد الامرين المشبه
بهما كاللباس (فيه) أى فى ذلك الشئ المشبه وهذه الاستعارة مصرحة لانه صرح
فيها بلفظ المشبه به وأشار للاستعارة بالكناية بقوله (ويثبت له) أى لذلك الشئ
المشبه (شئ من لوازم الآخر) كالأذاقة فانها من لوازم الآخر وهو الطعم المراد البشع
ثم فرع على قوله لجواز ان يشبه الخ قوله (فقد اجتمعت المصرحة والمكنية) أى
والتخصيصة أما المصرحة فن حيث انه صرح بلفظ أحد الامرين المشبه بهما كاللباس
وأما المكنية فلان شئ من لوازم الآخر كالأذاقة وأما التخصيصة فلان ثبات نحو الأذاقة
للمشبه (مثاله) أى مثال ما اذا ذكر المشبه فى الاستعارة بالكناية بغير لفظه الموضوع له
(قوله تعالى) أى مقوله فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واعتراض المصنف بان المثال
جزئى يذكر لا يوضح القاعدة مع انه لم يقدم له قاعدة حتى ينزلها أو أجيب بان كلامه

السابق متضمن لقاعدة قائله المشبه في صورة الاستعارة بالكناية يجوز ان يكون
 مذكورا بغیر لفظه مثاله قوله تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) الضمير
 للقربة المتقدمة أو الالية وهي على حذف مضاف أي اذاق أهلها ومثل ذلك يقع في
 البليغ كثيرا ثم بين وجهه ما ذكره من ان الالية اجتمع فيها المصروفة والممكنية بقوله
 (فانه شبهه ما غشى الانسان) أي ما نزل به (عند الجوع والخوف) أي عند حصولها
 للانسان (من اثر الضر) كالخافة واصفرار اللون وهذا بيان لما غشى وحاصل ذلك ان
 الذي يغشى الانسان من اثر الضر له حيثيتان حيثية اشتماله على من قام به وحيثية
 كراهية من قام به له فشبهه (من حيث الاشتمال) أي من حيث اشتماله على من قام به
 (باللباس) المشتمل على لابسها فالجامع بينهما الاشتمال في كل والمراد من اللباس مدلوله
 لان التشبيه في المعاني وأيضا كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله الاقرينة
 نحو كتبت زيدا (ف) لما شبه ما غشى الانسان من حيثية الاشتمال باللباس (استغيره) أي
 لما غشى الانسان (اسمه) أي اسم اللباس وضافة اسم للضمير من اضافة الدال
 للمدلول ان أريد من اللباس مدلوله ومن الاضافة التي للبيان ان أريد لفظه وعلى هذا
 ففيه استخدام حيث ذكر لفظ اللباس أو لا بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر (و) شبه
 ما غشى الانسان أيضا (من حيث الكراهية) أي من حيثية كراهية من قام به له
 ككراهية ذائق الطعم المر البشع له (بالطعم المر البشع) فالجامع بينهما الكراهية في
 كل يعني أنه شبه ما غشى الانسان من حيثية كراهية من قام به له بالطعم المر البشع الذي
 تذكره اذاقته تشبيها مضمرا في النفس وطوى لفظ المشبه به وحرر اليه بشئ من لوازمه
 وهو الاذاقة واثبات الاذاقة تخييل والطعم بضم الطاء الشئ المطعوم ويفتحها الكيفية
 التي يدركها الذائق وهل المراد الاول وهو الظاهر لانه الذي يذاق والثاني واسم يظهر
 أيضا (فيكون) في الكلام (استعارة مصروفة نظرا الى) التشبيه (الاول) وهو تشبيه
 ما غشى الانسان من حيث الاشتمال باللباس (و) استعارة (مكنية نظرا الى) التشبيه
 (الثاني) وهو تشبيه ما غشى الانسان من حيث الكراهية بالطعم المر البشع (و) تكون
 الاذاقة) نفسه على كلام السكاكي أو اثباته على كلام السلف (تخيلا) وسماي
 بيان ذلك واعتراض المصنف في قوله فيكون الخ بأنه جرى هنا على مذهب السكاكي في
 الممكنية مع انه زينه فيما تقدم لكن هذا الاعتراض مبني على ان الضمير المستتر في
 الفعل عائد على لفظ اللباس اذا المعنى عليه فيكون اللباس استعارة تصريحية ويكون
 اللباس أيضا استعارة بالكناية ولهذا اقام في المزج في الكلام فرارا من تحتم
 الاعتراض على المصنف وبعضهم جعل الضمير عائدا على قوله تعالى فاذاقها الله الخ

على معنى انه متضمن للاستعارة المصروفة نظرا للاول والمكتبة نظرا للثاني وحينئذ
 يصلح كلامه لكل من المذاهب الثلاثة في الاستعارة بالكناية وهذا كما على قراءة فيكون
 بالكناية وأما على قراءته بالفوقية فالضمير عائد على الآية على انها متضمنة لما ذكر وهذا
 يؤيد ان الضمير على قراءته بالكناية عائد على قوله تعالى فاذا هم الله الخ والله أعلم لم
 * (تنبيهان) * الاول تقدم في هذه الفرقة السابقة تحقيق الاستعارة بالكناية وأما نفس
 الكناية فمعناها كما قدمناه انها اللفظ أرديه لازم معناه مع جواز ارادة ذلك المعنى مع
 لازمه كلفظ طويل التجاد المراد به لازم معناه أعني طول القامة مع جواز ان يراد
 حقيقة طول التجاد أيضا ثم ان الكناية ثلاثة أقسام * الاول ان يكون المطلوب به غير
 صفة ولا نسبة وتحت هذا نوعان النوع الاول ان تكون الكناية معنى واحدا وهو ان
 يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
 الى ذلك الموصوف كقوله

الضاربين بكل أيض مجزم * والطاعنين مجامع الاضغان

المجزم القاطع والضغن المحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب النوع
 الثاني ان تكون الكناية بمجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر
 لتصير جهاتها مختصة بموصوف فيتوصل بذلك الى كقولنا كناية عن الانسان
 حتى مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة بشرط هاتين الكائيتين
 أي هذا النوع والذي قبله الاختصاص بالممكن عنه ليحصل الانتقال من العام الى
 الخاص * الثاني من أقسام الكناية ان يكون المطلوب به صفة من الصفات كالجود
 والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك والكناية في هذا القسم ضربان قرينة
 وبعيدة فالقرينة هي التي لم يكن الانتقال منها الى المطلوب بواسطة والقرينة قسمان
 واضحة يحصل الانتقال منها الى المطلوب بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة
 طويل التجاد فانه ينتقل من طول التجاد الى طول القامة بسهولة وخفية وهي ما يتوقف
 الانتقال منها الى المطلوب على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابل عريض
 القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
 ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطاع عليه
 كل أحد وليس ينتقل منه الى أمر آخر ومن ذلك الأمر الى المقصود بل انما ينتقل منه
 الى المقصود لكن ليس في بادئ النظر وبهذا تمايز عن البعيدة وجعل بعضهم قولهم
 عريض الوسادة قرينة خفية عن هذه الكناية أعني قولنا عريض القفا والاولى انه كناية
 بعيدة عن الابل لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابل والبعيدة هي ما يكون

الانتقال منها الى المطلوب بواسطة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضايقات فانه يقل
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومن كثرة الاحراق الى كثرة
الطبايح ومنها الى كثرة الاكالة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وهو
المضايقات الثالث من اقسام الكناية ان يكون المطلوب به انسبة أى اثبات أمر لا من
اوقفه عنه كقول الشاعر

ان السماحة والمروءة والندى * في قبعة ضربت على ابن الحشرج

فان ارد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فترك التصريح باختصاصه بها
فلم يقل انه مختص بها أو نحو ذلك وعدل الى الكناية بان جعل تلك الصفات في قبعة
مضروبة عليه تنبيه على ان محلها ذوقية وهي ما تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء
فان اثبتت الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت
له ومن ذلك قوالهم المجدبين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم
له بل كفى عن ذلك بكونه ما بين برديه وثوبيه والموصوف في هذين القسمين أعنى الثاني
والثالث قد يكون مذكورا كما هو وقد يكون غير مذكورا كما يقال في عرض من يؤذى
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى
وهو غير مذكور في الكلام وكذا تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حله وأنت
تريد تكفيره ان لا أعتقد حله الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر مع انه قد كفى
عن الكفر أيضا بعبارة قد حل الخمر وعرض الشيء بالضم ناحيته وجانبه يقال نظرت اليه
من عرض أى من جانب وناحية والكناية في مثل هذا يطلق عليها اسم التعريض لانها
اذا كانت عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور فالمناسب ان يطلق عليها
ذلك الاسم أى اسم التعريض يقال عرضت افلان وبقى لان اذا قلت قولاً وأنت تعنيه
فكانك أثبتت به الى جانب وتريد جانباً آخر وقد تقدم ذلك والمناسب انغير العرضية ان
كثرت الوسائط بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبان الكب ومهزول الفصيل
ان يطلق عليها اسم التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وان قلت
الوسائط مع خفاء في اللزوم كعرض القفا وعريض الوسادة فالمناسب ان تسمى
الكناية بالرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية بالشفة أو الحجاب
ونحوهما وان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله

أوما رأيت المجد ألقى رحله * في آل طلحة ثم لم يتحول

فالمناسب ان تسمى بالايحاء والاشارة (التمويه الثاني) حسن الاستعارة الحقيقية والتشبيه
على سبيل الاستعارة لا يكون الا برعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه التشبيه

شاملا للطرفين والتشبيه واقفا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك لان مبناها على
التشبيه فيتعنه في الحسن والقبح وحسبهما أيضا لا يكون الا اذا لم يشم كل منهما
رائحة التشبيه لفظا ولذلك يقولون في نحو رأيت أسدا في الشجاعة انه تشبيه للاستعارة
لان اشماهما رائحته يطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه كقوله
ظانك في تشبيه صدغك بالمسك ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو عدم اشماهما
رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون للشبه اى ما به المشابهة بين الطرفين جليا للابصار
كل منهما ما الغازا كالوقيل في التحقيق رأيت أسدا واو اريد انسان أبحر وفي التمثيل
رأيت ابلا مائة لا تجد فيها اراحلة وأريد الناس من قوله صلى الله عليه وسلم الناس
كابل مائة لا تجد فيها اراحلة وفي الاتفاق يجدون الناس كالابل المائة ليس فيها اراحلة
يريدان المرضى المنتخب غير موجود كالخبيبة التي لا توجد في كثير من الابل فوجه
الشبه في هذين المثالين حتى فصار ذلك تعمية والغازا وتكليفهما لا يطاق فتعين انهما
من باب التشبيه لا الاستعارة اما اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحد كالعلم والنور
والشبهه والظلمة لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة لتلاصق تشبيه الشيء بنفسه فاذا
فهت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نور واذا وقعت في الشبهه
فتقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانى وقعت في ظلمة والاستعارة الممكنة عنها كالتحقيقية
في ان حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه والاستعارة التخيلية حسنهما بحسب حسن
الممكنة عنها لانها لا تكون الا تابعة للممكنة عنها على خلاف في ذلك هذا حاصل ما أفاده
في التلخيص وشرحه وانما أوردناه هنا لان كثيرا ما تمس الحاجة اليه لمن اراد تحقيق
هذا المبحث والله اعلم * ولما فرغ من الاستعارة بالكيفية في هذا العقد شرع في بيان
تحقيق قرينة في العقد الثالث فقال * (العقد الثالث) * كائن (في تحقيق قرينة
الاستعارة بالكيفية) أى في ذكرها على الوجه الحق لما فيها من الخلاف واعتراض بانه
أيضا حقق قرينة الاستعارة التخيلية فكان عليه ان يقول والتخيلية واجب بان
التخيلية لما كانت قرينة للممكنة كان تحقيق قرينة الممكنة تحقيقا لقرينة
التخيلية فليست قسما مستقلة لأبرأسه حتى يحتاج للتنبية عليها (و) في تحقيق (ما) أى
الذى (يذكر) فهو معطوف على قرينة لا على تحقيق لانه يقتضى انه لم يحقق ما يذ كر الخ
وايس كذلك لانه حقيقة أيضا (زيادة عليها) أى على قرينة الممكنة والزيادة مصدر زاد
فهى معنى والمعنى لا يذ كر فكيف يقول وما يذ كر واجب بانها حال من نائب فاعل يذ كر
على تقدير مضاف أى ذازيادة او بمعنى اسم الفاعل أى زائدا أو باقيا على المصدرية

على حد زيد عدل (من ملايمات المشبه به) بيان لما والملايمة مقابلة من الجانبين يصح
 فيها فتح الياء وكسرها لئلا يكن الكسر أحسن ليعكون الاسناد الى التابع اذ يحسن ان
 يقال الخالب تلامي السبع دون ان يقال السبع يلامي الخالب كما تقول جالس الوزير
 السلطان دون العكس لان الوزير تابع والسلطان متبوع والذي من ملايمات
 المشبه به هو المسمى فيما سبق ترشيحا فلا تعقل (في نحو قولك) متعلق بمحذوف صفة
 للقريظة وما يذكروا زيادة عليها أي السكاكين في نحو قولك (مخالب المنية نشبت بقلان)
 وانما احتاج للتمثيل هنا مع ان معنى هذه الرسالة على الاختصار لما في قوله زيادة عليها
 من الوحشة والغربة لان الزيادة لم تقرر السمع الا في هذا الموضع والمخالب جمع مخالب
 كمنبر من الخلب بمعنى الخدش والجرح وهو ظرف لكل سبع مطلقا نرا أولا صائدا
 أولا او هو ظرف ما يصيد من الطير وقيل غير ذلك ونشبت بكسر ثانيه بمعنى علق علقوا
 حسيما وقيدناه بالحسي لاجل ان يكون من ملايمات المشبه به فيكون ترشيحا ونوقش
 في كون ذلك ترشيحا لان الترشيح هو المثبت للمشبه كالمنية وهو هنا اثبت للمخالب
 فكيف يكون ترشيحا وأجيب بان المخالب مثبتة للمنية كما كان مثبتا لها يكون مثبتا
 للمنية بواسطة اثباته لها لان المثبت للمثبت لشيء مثبت لذلك الشيء بواسطة كونه مثبتا
 لما اثبت له فان ثبت مثبت للمنية بواسطة اثبات المخالب لها (وفيها) أي في هذا العقد
 الثالث (خمس فرائد) وبدأ منها بتحقيق القرينة على مذهب السلف فقال * (القرينة
 الاولى) * في قرينة المكنية على مذهب من ذكر (ذهب السلف) أي القديما (الحان
 الامر) كالمخالب في المثال السابق وال في الامر للعهد والمعهود الامر الذي هو قرينة
 الاسمة عارة بالكناية فاندفع بحث العصام بان كلام المصنف يشمل الترشيح فيقتضى ان
 السلف يقولون بأنه مستعمل في معناه الحقيقي والتجوز في الاثبات مع انهم لم ينهوا على
 ذلك ويقتضى أيضا انهم يسمون اثبات ذلك الامر اسمة عارة تخيلية مع انه لا يسمى
 بالتخيلية عندهم الا اثبات قرينة المكنية وحاصل الدفع ان الامر في كلام المصنف
 ليس عاما حتى يتناول الترشيح بل المراد الامر الخاص المعهود وهو قرينة المكنية
 وهذا أولى من الجواب بالاحظة التقييد بالخيلية أي من حيث انه قرينة (الذي اثبت
 للمشبه) كالمنية وليس المراد من اثباته له ما يتبادر منه وهو التحكم به عليه على وجه
 الاستناد بل المراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما اضيف اليه كالمخالب المنية فلا يشترط
 الاسناد بين رافع ومرنوع كانشبت المنية (من خواص المشبه به) كالسبع
 واعتراض بان هذا قد يخرج الاظفار في قولنا اظفارا المنية لانهم ليست من خواص
 المشبه به لوجودها في غيره كالانسان وأجيب بأنه ليس المراد به اطلاق الاظفار بل

اظفار مخصوصة وهي التي لها دخل في الاعتقال ولا شك انما هذا المعنى من خواص
 المشبه به لانها لا تحقق الا فيه ولك ان تقول المراد من خواص المشبه به كالسبع
 بالنسبة للمشبه كالموت وان لم يكن من خواصه بالنسبة لغيره ولا شك ان الافة اذ
 كذلك والامر اسم ان وخبرها (مستعمل) أي ان ذلك الامر الذي أثبت للمشبه من
 خواص المشبه به مستعمل لفظه (في معناه الحقيقي) فالضمير في مستعمل راجع للامر
 على تقدير مضاف ويمكن ان الضمير راجع للامر لاجتماع السابق بل يعني آخر وهو
 اللفظ فيكون في الكلام استخدام واذا كان ذلك الامر مستعملا في معناه الحقيقي
 فلا يجازي في الطرف (وانما الجازي في الاثبات) أي اثبات ذلك الامر الذي يخص المشبه به
 للمشبه وهذا الجازي عقلي من اسناد الشيء الى غير من هو له المناسبة (ويسمونه) أي
 الاثبات أو الامر المثبت (استعارة تخيلية) أما تسمية بالاستعارة فلا يظهر لها وجه
 لان الاستعارة قسم من الجازي الذي هو الكلمة المستعملة أو هو استعمال الكلمة الخ
 والاثبات ليس واحدا منها وتكلف بعضهم لذلك وجهها وهو انه قد استعمل للمشبه اثبات
 الامر الذي يخص المشبه به وفيه نظر اذا استعارة ذلك ليس من الجازي وهذا على ان الضمير
 للاثبات اما على انه للامر المثبت كما قدمناه في الحاصل فله وجه ظاهر هكذا ظهر لي وان لم
 أر من تبعه عليه وأما التسمية بالتخيلية فلها وجه لانه يتخيل للسامع من اثبات ذلك الامر
 للمشبه اتحادا مع المشبه به (ويحكمون) أي السلف (بعد انفسكال المسكن عنه) أي
 الذي كفى عنه أي التي كفى عنها فالضمير عائد على ال التي هي عبارة عن الاستعارة
 الممكنة وانما ذكر الضمير نظر اللفظ ال (عنها) أي عن الاستعارة التخيلية يعني ان
 السلف يحكمون بعدم انفسكال الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخيلية فالجاز
 والجور والاول متعاق بالمكنى والثاني متعاق بانفسكال واعتراض بانهم كما يحكمون بذلك
 يحكمون بعكسه وهو عدم انفسكال التخيلية عن الممكنة فلو قال ويحكمون به لزمهما
 لكان اولي ويجاب بانه سكت عن عدم انفسكال التخيلية عن الممكنة لموافقة صاحب
 الكشف ومخالفة السكاكي (وايه) أي الى ما ذهب اليه السلف (ذهب الخطيب) فهو
 موافق للسلف في قرينة الاستعارة بالكناية وان خالفهم في نفس الاستعارة بالكناية كما
 تقدم وحاصل ما ذكره المصنف عن السلف أنك اذا قلت محال المنية نشيت بفلان
 ففيه استعارة ممكنة لانك شئت معنى المنية وهو الموت بمعنى السبع وهو الحيوان
 المقترن واستعرت اللفظ الدال على المشبه به وهو السبع للمشبه وهو الموت وطويت
 المشبه به واثبت شيئا من خواصه وهو الخالب للنظ المشبه وهو المنية فالخالب التي
 اثبت للمشبه مستعملة في معناها الحقيقي وهو ما به الاعتقال وانما الجازي في اثباتها

للمشبه ويسمى ذلك الاثبات استعارة تخيلية لا تنقل عن الممكنة ولا الممكنة عنها
 * (الفريدة الثانية) * في مذهب صاحب الكشف في قرينة الاستعارة بالكناية
 (جوز صاحب الكشف) جواز ارجاء المأذ كرفليس المراد من الجواز ما استوى
 طرفاه بل المراد به عدم الامتناع فيصدق بالرجحان فلا يقال ان كلام صاحب الكشف
 فيه اشعار بالرجحان لا بالجواز المستوى الطرفين (كونه) اى كون ذلك الامر الذى
 أثبت للمشبه من خواص المشبه به كالخالب وهو المسمى بالقرينة لكن الكلام على
 حذف مضاف اى كون دال ذلك الامر اوان الضمير راجع لامر لا بعناء السابق
 وهو المدلول بل معنى آخر وهو اللفظ الدال على طريقة الاستخدام فلا يقال ان الامر
 بمعنى المدلول في كلامه وهو لا يصح كونه استعارة اى يجوز عند صاحب الكشف
 في الامر المثبت للمشبه وهو من خواص المشبه به أن يكون (استعارة حقيقية للملايم
 المشبه) اى تصريحية وليس المراد بالتحقيقية المقدمة في تقسيم السكاكى الاستعارة
 الى تحقيقية وتخيلية لان صاحب الكشف متقدم على السكاكى بخصوص بهذا
 التقسيم هذا وجهه وليس المعنى انه لا يصح كون هذه الاستعارة تحقيقية بعنائها عند
 السكاكى كما قد يدعى وهم بل يصح ذلك غاية الامر انه ليس المراد بالتحقيقية المتقدمة
 في تقسيم السكاكى لتأخره عن صاحب الكشف واعلم ان صاحب الكشف انما
 جوز ذلك في بعض المواد وهى المادة التى شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبه به في
 ملايم المشبه كاسماتى فى الآية بخلاف المادة التى لم يشع فيها ذلك وسبب ائى للمصنف
 فى الفريدة الرابعة ان المادة التى وجد فيها المشبه ملايم يشبه ملايم المشبه به يستعار
 فيها لفظ ملايم المشبه به للملايم المشبه وان لم يشع استعماله فيه والتى لم يوجد فيها المشبه
 ملايم يشبه ملايم المشبه به يبق فى اللفظ على حقيقةه فالمصنف الآتى أعظم مما
 لصاحب الكشف فى الشق الاول وهو المواد التى شاع فيها الاستعمال لانه لم يقيد
 بالشيوع بل المدار على الوجود بخلاف صاحب الكشف فانه لا يدعنده من شيوع
 الاستعمال وأخص منه فى الشق الثانى ثم مثل لمذهب صاحب الكشف بقوله
 (كما فى قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث) اى لانه فهى حيثية تعليل لما تضمنه
 التمثيل بالآية من ان فيها ممكنة قرينة بالتحقيقية أما الممكنة فى حيث انه (استعير
 الحبل للعهد) وتقرير الاستعارة ان تقول شبه العهد بالحبل واستعير اسم المشبه به
 للمشبه ثم حذف ورعى اليه بشئ من لوازمه وهو النقض اى فك طاقات الحبل على
 طريق الاستعارة بالكناية (و) الحقيقة من حيث انه استعير (النقض لابطاله) اى
 ابطال العهد وتقريرها ان تقول شبه ابطال العهد بالنقض وهو فك طاقات الحبل

واستعمل له اسمه واشتق منه ينقضون بمعنى يطلون على سبيل الاستعارة التصريحية
التبعية فالجمل استعارة بالكناية وقرينة او هو النقص استعارة تصريحية ومثل هذه
الآية أيضا قوله تعالى يا ارض ابلي ما لك حيث شبه الماء بالغذاء يجامع النفع في كل
واستعمل له اسمه ثم حذف ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو الباع واستعمل الباع للتغوير
واشتق منه ابلي بمعنى غوري على سبيل الاستعارة التصريحية فالما استعارة بالكناية
وقرينة او هو ابلي نصريحية * ثم شرع يبين مذهب السكاكي في قرينة المكنية فقال
* (الفريدة الثالثة جواز السكاكي كونه) * أي ذلك الامر المثبت للمشبه من خواص
المشبه به والكلام على حذف مضاف أي داله وهو اللفظ (مستعمل في أمر وهمي)
أي لا تحقق لعناء حسا ولا عقلا بل هو أمر يختاره الوهم (أي توهمه المتكلم) للمشبه
(تشبيها) لذلك الامر المتوهم المختار (بعناء) أي معنى ذلك الامر (الحقيقي) وهو ما
أثبت للمشبه من خواص المشبه به الذي هو القرينة وتشبيها مفعول له عمله اقوله
مستعمل في أمر وهمي وكأنه قال وانما المستعمل في أمر وهمي لتشبيهه به بعناء
الحقيقي والمراد بالجواز في كلام المصنف عدم الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يقال
ان نسبة التجوز الى السكاكي لم تعلم من كلامهم على ان بعضهم نقل عنه الجواز
كما قال المصنف يعني ان السكاكي يجوز في الامر الذي أثبت للمشبه من خواص
المشبه به ان يكون مستعمل في أمر متوهم لاجل تشبيهه بذلك المتوهم بمعنى ذلك
الامر المثبت للمشبه الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية (ويسميه) أي يسمى السكاكي
ذلك الامر المستعمل في الامر الوهمي (استعارة تخيلية) لانه استعمل لفظ ملايم
المشبه به لامر متخيل وذلك كأنظ الاظفار في قول الهزلي واذا المنية انشبت البيت
فانه لما شبهه بالمنية بالسبع في الاعتبار أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع
لوازمها فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحققة فشبهت الصورة المتخيلة
بالصورة المحققة واستعمل لفظ الاظفار من المشبه به للمشبه استعارة تصريحية واعلم
ان السلف كما سبق يحكمون بعدم انفكاك التخيلية عن المكنية فهي تابعة لها واما
السكاكي فلا يجب عنده ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولها مثل لها يتحو
اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيه بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه
بالناقة فصريح التشبيه تكون الاستعارة في الاظفار واللسان والزمام فقط من غير
استعارة بالكناية قال الخطيب انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام فان قلت يدل
للسكاكي قول أبي تمام

لا تسمعني ماء الملام فاني * صب قد استعذبت ماء بكائي

فانه استعارة تخيلية غير تابعة للممكنية وذلك بأنه توهم للام شيأ شبيها بالماء فاستعار له
لفظ الماء استعارة تخيلية قائما رده الخطيب بأنه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه
اللام بظرف شراب مكرره فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء اليه استعارة
تخيلية أو يكون قد شبهه بالماء المكرره وأضاف المشبه به الى المشبه كفاي بلين الماء
فلا يكون من الاستعارة في شيء اه مطول (ولا يخفى انه) أى ما ذهب اليه السكاكي
(تعسف) أى اخذ على غير الطريق كما قال الشاعر

قلت اذا قبلت وزهرتهم ادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا

وانما كان تعسفا لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تنس اليها حاجة
وقد يقال ان التعسف فيه أنه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون **كم** الوهم تخيلا فتهـدبر
* (الفريدة الرابعة) * في بيان المختار في قرينة الممكنية وحاصل ذلك انه اذا لم يكن
للمشبه المذكور تابع يشبهه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الاصلى وكان اثباته
له استعارة تخيلية كخالب المنية واطفارها وان كان له تابع يشبهه الرادف المذكور
كان ذلك الرادف مستعار لذلك التابع على طريق التصريح والى هذا أشار بقوله
(المختار في قرينة) الاستعارة (الممكنية أنه) أى الحال والشان المفسر بقوله (اذا لم
يكن) أى لم يوجد (للمشبه المذكور) صفة للمشبه أى المشبه الذى يكون فى الاستعارة
بالكناية مذكورا لما تقدم من أنها يصرح فيها بلفظ المشبه (تابع يشبهه) أى يناسب
(رادف) أى تابع (المشبه به) أى يناسبه بأى علاقة من العلاقات المعتمدة فى الجواز
سواء كانت علاقة المشابهة وغيرها وعبر هنا بالرادف وفيما قبله بالتابع تفننا وهو
ارتكاب فنين من التعبير دفعا الثقل التكرار اللفظى وانما فسرنا يشبهه يناسب دفعا
لما يقال ان كلامه يصدق بما اذا كان هناك تابع بينه وبين تابع المشبه به علاقة غير
المشابهة كالسببية والمسببية لانه لم ينف الا التابع الذى بينه وبين تابع المشبه به
مشابهة وبقاء التابع الذى علاقه غير المشابهة على حقيقة متنوعة وفهم بعضهم من
الكشاف فى نفسه يرقوله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة أن قرينة الممكنية مجاز
مرسل (كان) ذلك الرادف أى دال رادف المشبه به (باقيا على معناه الحقيقي) من غير
تجاوز فيه (وكان اثباته) أى اثبات رادف المشبه به (له) أى للمشبه (استعارة تخيلية)
يعنى انه اذا لم يوجد للمشبه تابع يناسب رادف المشبه به كان رادف المشبه به باقيا
على معناه الحقيقي وكان اثباته للمشبه استعارة تخيلية (وذلك) المذكور (كخالب
المنية) فانه ليس للمشبه وهو المنية تابع يشبهه رادف المشبه به وهو السبع فيكون لفظ

الخيال وهو رادف المشبه به باقيا على معناه الحقيقي ويكون اثباته للمنية استعارة
 تخيلية (وان كان له) أى المشبه المذكور (تابع يشبه ذلك الرادف المذكور) وهو
 رادف المشبه به (كان) ذلك الرادف أى رادف المشبه به باعتبار داله وهو اللفظ
 (مستعار لذلك التابع) أى تابع المشبه (على طريق التصريح) أى طريق هو
 التصريح فالإضافة للبيان مثال ذلك قوله تعالى يتقون عهد الله فان المشبه به وهو
 العهد تابع وهو الابطال يشبه رادف المشبه به وهو النقص فيكون لفظ النقص
 مستعارا للابطال على سبيل الاستعارة التصريحية * ولما كان هذا العقد متضمنا
 لشئين وهما تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذ كر زيادة عليهم وتكلم في هذه
 الفرائد السابقة على الاول شرع في الكلام على الثانى وهو ما يذ كر زيادة عليهم افعال
 * (الفريدة الخامسة) * في بيان ذلك (كما يسمى) أى مثل ما يسمى ويعتد عند البيانين
 (ما) أى الذى (زاد على قرينة) الاستعارة (المصرحة) حال كونه (من ملايمات) أى
 مناسبات (المشبه به) وهو بيان لما (ترشحا) أى تقوية للاستعارة (كذلك) أى مثل
 هذه التسمية والعديسمى و(بعدها) أى الذى (زاد على قرينة) الاستعارة (الممكنة
 من الملايمات) بيان لما أى ملايمات المشبه به فالعهد والمعهود ملايمات المشبه به
 (ترشحا) أى تقوية (لها) أى للاستعارة بالكناية وقوله كذلك تأ كيد للتشبيه المستفاد
 من الكاف فى قوله كما يسمى يعنى انه سبق فى فحور أيت اسدا فى الحمام له ليد أن أسدا
 استعارة مصرحة وفى الحمام قرينة لها وما زاد على القرينة وهو قوله له ليد أن أسدا
 ترشحا لانه من ملايمات المشبه به فكذلك فى الاستعارة بالكناية نحو مخالب المنية
 نسبت بفلان فان المنية استعارة بالكناية والمخالب قرينة لها والرائد على ذلك وهو
 الذئب ترشح لها لانه من ملايمات المشبه به وهو السبع وعبرا ولا يسمى وثانيا بعد
 تقننا قال العصام ولك ان تجعل جميع الملايمات قرينة لمزيد الاعتناء به وهو معنى على
 جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمن منعه وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل قوله
 كما يسمى ما زاد الخ كما يسمى ملايم المشبه به فى المصرحة ترشحا كذلك الخ لان قرينة
 المصرحة ليست من جنس الترشيح حتى يحتاج للاحتراز عنها بقيد الزيادة وأجيب بانه
 عبر بذلك لما كلة قوله كذلك يعنى ما زاد الخ لانه لا بد من التقييد فيه بالزيادة ليكون
 قرينة الممكنة من جنس الترشيح ومشا كلة الاول للثانى صحيحة كالعكس لان الغرض
 تناسب المتجاورين برء الاول للثانى أو عكسه ولك أن تجعل المشا كلة هنا باعتبار أن
 الاصل ليعنى ما زاد على قرينة الممكنة ترشحا كما يسمى الخ فيكون الثانى هو المشا كل
 للاول والمشا كلة هى ذكر الشئ باللفظ غير وقوعه فى صحته أى لوقوع ذلك الشئ فى

صحة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وفيها
 أي خيطوا لي جبة فذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعه في صحة طبخ الطعام واقترح
 من اقترحت عليه شيئا اذا سأله اياه من غير رويه وطلبته على سبيل التكلف والتحكم
 لان اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب هنا ونجد
 مجزوم على جواب الامر من الاجادة وهي تحسين الشيء * (تنبيه) * ذكر بعضهم ان ما
 زاد على قرينة التخيلية كذلك يعد ترشيحا لها واعتراض بان قرينة التخيلية حالبة
 دائما بالاستقراء كالاضافة للمنية فلا تلبس بالترشيح بل نقل المجدولى ان التخيلية
 لا تحتاج لقرينة لان كونها قرينة الممكنية كاف في بيان معناها فهي كالشاة من
 الاربعين تركي نفعهم او غيرها لكن تعقب بان ذلك سهو (فيجوز جعله) اي جعل ما زاد
 على قرينة الممكنية من ملايمات المشبهة (ترشيحا للتخيلية) التي هي قرينة الممكنية
 على مذهب الساف فيها وعلى مذهب السكا كي أيضا (او) جعله ترشيحا (للاستعارة
 الحقيقية) التي هي قرينة الممكنية على مذهب صاحب الكشف فيها بالنسبة لبعض
 المواد التي شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبهة في ملايم المشبه كما مر وكذا على
 مختار المصنف فاو في كلامه المتوابع الخلاف المتقدم في قرينة الممكنية ولوقال ويجوز
 جعله ترشيحا لقرينتها على المذاهب فيها امكان اوضح واخصر قال بعض المحققين لا مانع
 من أن يجعل ترشيحا للجميع والحاصل ان لفظ القرينة عند السلف مستعمل في معناه
 وانما المجاز في الاثبات أي اثباته لا مشبهه فهو مجاز عقلي ويسمون ذلك استعارة تخيلية
 فعلى مذهبهم يجعل ما زاد على القرينة ترشيحا للتخيلية ومذهب السكا كي ان لفظ
 القرينة مستعمل في أمر وهمي تشبيهه بمعناه الحقيقي ويسمونه استعارة تخيلية وهي
 مصرحة عندهم فعلى مذهبه يجعل ما زاد على القرينة ترشيحا للتخيلية المصرحة والى
 مذهب الساف ومذهبه أشار المصنف بقوله فيجوز جعله ترشيحا للتخيلية ومذهب
 صاحب الكشف ان لفظ القرينة في بعض المواد استعارة حقيقية للملايم المشبهة وهي
 مصرحة ومختار المصنف انه اذا كان للمشبه تابع يشبهه رادف المشبه به كان ذلك
 الرادف مستعارا لذلك التابع على طريق التصريحية الحقيقية فعلى هذين المذهبين
 يجعل ما زاد على القرينة ترشيحا للتخيلية المصرحة وهذا الذي أشار له المصنف
 بقوله أولا استعارة حقيقية هذا ايضا مقام والسلام ثم شرع في توجيهه كون
 ذلك الزائد ترشيحا للحقيقية والتخيلية على المذاهب فقال (أما) وجهه جواز جعله
 ترشيحا (للاستعارة الحقيقية) التصريحية كما هو مذهب صاحب الكشف ومختار

المصنف على ما مر (في الامر) (ظاهر) لانهم اصرحوا والترشيح بكون الاستعارة
المصرحة (وكذا) وجه جواز جعله ترشيحا للاستعارة (التخييلية على ما ذهب اليه
السكاكي) (ظاهرا ايضا) (لان) الاستعارة (التخييلية) التي هي قرينة الممكنة (مصرحة
عنده) كما مر في نحو اظفار المنية فانه لما شبه المنية بالسبع في الاعتبار أخذ الوهم
يحتج عليها اظفارا كاظفار المنية فشبهت الاظفار المتخيلة بالاظفار المحققة واستعير
لفظ الاظفار من المشبهة به للمشبهة استعارة تصريحية فان قلت اذا كان وجه جعله
ترشيحا للتخييلية ظاهرا فلا حاجة للاستدلال عليه بقوله لان الخ اذا الدليل انما يكون
لما فيه خفاء قلت ان ذلك ليس استدلالا وانما هو تنبيه على ما قد يغفل عنه (واما)
وجه جعله ترشيحا (للتخييلية على ما ذهب اليه السلف) فهو ظاهر ايضا (لان الترشيح
يكون للجواز العقلي) وهي عندهم من الجواز العقلي لانهم اثبات لازم المشبهة به للمشبهة
كاثبات الاظفار للمنية وقوله (ايضا) أي كما يكون الترشيح للتحقيقية على ما لصاحب
الكشاف والمصنف والتخييلية على ما للسكاكي ويكون الترشيح للجواز العقلي مصورا
او ملتبسا (بذكر ما) أي اللفظ الدال على ما (بلايم) فالباء للتصوير ان اريد من
الترشيح المعنى المصدري أو الملازمة ان اريد به لفظ الملايم وما واقعة على لفظ الملايم
من حيث معناه أو على معناه بقرينة ما يضاف أي بذ كدال ما يلايم (ما) أي المسند
اليه بحسب الاصل الذي (هو) أي الجواز العقلي (له) أي المسند اليه فواقعة على
المسند اليه بحسب الاصل والضمير المتصل باللام يعود اليها والضمير المنفصل عائد
على الجواز العقلي وعليه فاللام بمعنى عن أو لام النسبة والمعنى ان الترشيح يكون للجواز
العقلي بذ ك ما يلايم المسند اليه الذي الجواز العقلي فرع عنه أو منسوب له ويحتمل
انه عائد على الاثبات المفهوم من الجواز العقلي أو على المسند المفهوم من السياق
والمعنى على هذين الاحتمالين ان الترشيح له يكون بذ ك ما يلايم المسند اليه الذي هو أي
الاثبات والمسند له حقيقة مثال الجواز العقلي الذي يجعل فيه ما زاد على القرينة
ترشيحاه قول الشاعر

أخذنا باطراف الاحاديث بيننا * وسالت باعناق المطى الاباطح

فانه استعار سبلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيراً حثيثاً في غاية السرعة
المشبهة على لين وسلاسة ثم أسند الفعل وهو سالت بمعنى سارت الى الاباطح على سبيل
الجواز العقلي ليفيد انهم امثلة الاباطح من الابل وكان حقها ان يسند الى المطى وذ كر
الاعناق ترشيح لانهم اتلايم المسند اليه الحقيقي وهو المطى وأدخل الاعناق في السير لان
السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالباً في الاعناق والاباطح جمع أبطح وهو مسيل

الماء الواسع الذي فيه دفاق الحصى وقبل هذا البيت
ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهارى رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى هو راح
أخذنا باطراف الخ والدم جمع دهما وهو السوداء والمهارى جمع مهيبة وهى الذاقة
المسوبة الى مهر بن حيدان ابى بطن من قضاة أى لما فرغنا من أداء مناسك الحج
ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر
السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستجمال اخذنا فى الاحاديث وأخذت
المطايا فى سرعة المضى أفاده المطول ثم شرع فى تقيم ما يكون فيه الترشيح وهو المجاز
المرسل والتشبيه والاستعارة المصروفة بقوله (كما يكون) أى وكما يكون الترشيح فيما
سبق يكون الترشيح أيضا (للمجاز المرسل) الذى علاقته غير المشابهة (اللغوى) لا العقلى
فانه سبق الكلام عليه وترشيح المجاز المرسل اللغوى يكون بذ كر لفظ المعنى الذى يلازم
المنقول عنه وإلى ذلك أشار بقوله (بذ كر ما يلازم الموضوع له) أى المنقول عنه ولو
عبر به لكان أولى ليشمل ترشيح المجاز المبني على مجاز ويجاب بأنه اقتصر على الجمع عليه
الاكثر الاثر فان المجاز المبني على مجاز مع كونه محل خلاف قليل نادر مثال المجاز
المرشح قوله صلى الله عليه وسلم مخاطبا لامهات المؤمنين أسرعكن لحوقى أطولكن
يدا أى نعمة فقد استعمل الابدالتى معناها الجارحة المخصوصة فى النعمة مجازا مرسل
علاقته السببية والمسببية لان شأن النعمة ان تصدر عنها فالجارحة المخصوصة بمنزلة
العلة الغائية وأيضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية أى السبب الصورى
لانها ليست بفاعلة لها حقيقة وذكر ما لا ثم الموضوع له وهو أطول ترشيحا اذ
الموضوع له هو الجارحة وأطول ما لا ثم لها وهذا بناء على أخذه من الطول بضم الطاء
مشددة ضد القصر واما على أخذه من الطول بفتح الطاء بمعنى الغنى فهو تجريد لا ترشيح
لانه حية من ملايمات المعنى المجازى وهو الابدالتى النعمة لا من ملايمات المعنى
الحقيقى روى ان أمهات المؤمنين لما سمعن هذا الحديث صرن يقسن أيديهن ظنا
منهن ان المراد باليد الحقيقية فلما سمعت بالموت أكثرهن عطاء وهى زينب بنت جحش
عان ان المراد باليد المعنى المجازى وهو النعمة (و) كما يكون الترشيح أيضا (للتشبيه) بذ كر
ملايم المشبه به) كقول الشاعر لا تسقى ماء الملام فانه من اضافة المشبه به
به للمشب به على ما قيل وقوله لا تسقى ترشيح لانه يلازم المشبه به وكقول المصنف أول
الرسالة فنظمتم فرائد دعوائكم بناء على انه من اضافة المشبه به للمشب به فانه قد ذكر فيه
ما يلازم المشبه به وهو النظم والعقود وذلك ترشيح (و) كما يكون الترشيح أيضا (للاستعارة

(المصرحة كما سبق) في قوله رأيت أسدا في الجمام له ابد فانه ذكر فيه اللبد ترشيحا
 للمصرحة لانها ان لا تم المشبه به وهو الاسد وكان الاولى ان يحذف المصرحة أو يزيد
 الممكنة لان كلامهم اقدم سبق فذكر احدا هادون الاخرى تحكم وترجيح بلا مرجح
 الا ان يقال لم يتعرض للممكنة هنا اكتفاء بالمقدس عليه وهو المصرحة فلا يلزم التحكم
 ولا الترجيح بلا مرجح ثم شرع يتكلم على الفرق بين ما يجعل قرينة للممكنة على اختلاف
 المذاهب فيها وبين ما يجعل ترشيحا فقال (وجه الفرق) أي الفارق (بين ما) أي اللفظ
 الذي (يجعل قرينة) للاستعارة (الممكنة من ملايمات المشبه به) وبين ما يجعل زائدا
 عليها أو ترشيحا هو قوة الاختصاص بالمشبه به فما كان أقوى في الاختصاص يجعل
 قرينة وما سواه ترشيح وذلك كخالب المنية نشبت به لان فالحالب أقوى اختصاصا
 بالسميع من النشب فتجعل الحالب قرينة والنشب ترشيح فقوله الاتي وبين ما يجعل
 زائدا عليها مقابل لكل من قوله بين ما يجعل قرينة ويجعل نفسه تخيلا أو استعارة
 تخيلية أو يجعل اثباته تخيلا لا حذفه من الاوائل لدلالة الاخير عليه وكذا قوله
 قوة الاختصاص فانه راجع للجميع كما قررناه هنا وسنقدم مع كل مما يأتي وهو خبر
 عن قوله والفرق وللعصام فرق آخر غير ما ذكره المصنف وهو ان ما شاهد السامع
 وأدركه أولا فهو القرينة وما سواه ترشيح ان لا يسم المشبه به أو تجر يدان لا يسم المشبه به وهو
 ظاهر لان ما شاهد أولا هو الذي يدل على المراد فيناسب جعله قرينة لكن فرق
 المصنف ايضا لانه علق الامر على قوة الاختصاص والتعلق وذلك لا يخلو بخلاف
 ما ذكره العصام وهنا سؤل ان الاول ان المصنف بين الفرق بين قرينة الممكنة وترشيحها
 ولم يبين الفرق بين قرينة المصرحة وترشيحها وكان الواجب بيانه والثاني انه لم يبين ايضا
 الفرق بين قرينة المصرحة وتجريدها والمناسب أيضا بيانه ويجاب عن الاول بان
 قرينة الممكنة من جنس ترشيحها فاحتاج للفرق حذرا من الالتباس بخلاف قرينة
 المصرحة فانها ليست من جنس ترشيحها فلا حاجة للفرق بينهما ويجاب عن الثاني بانه
 لم يبين المصنف اتكالا على علمه بالمقايضة على الفرق بين قرينة الممكنة وترشيحها فما
 قيل في وجه الفرق بين قرينة الممكنة وترشيحها يقال في وجه الفرق بين قرينة
 المصرحة وتجريدها فاذا قلت رأيت أسدا في السلاح يرى فشاكي السلاح أكثر
 ملايسة للرجل عادة من الرمي فيجعل قرينة والرمي تجريدا (و) وجه الفرق ايضا بين ما
 (يجعل نفسه تخيلا) على مذهب السكاكي وبين ما يجعل زائدا وترشيحا هو قوة
 الاختصاص والتعلق فما كان أقوى اختصاصا وتعلقا فهو التخيل وما سواه ترشيح
 كخالب المنية نشبت فالحالب تخيل لقوة اختصاصها بالمشبه به والنشب ترشيح

للازمة الخالب له دون النشب (أو استعارة تحقيقية) على مذهب صاحب الكشف
وعلى مختار المصنف أي ووجه الفرق بين ما يجعل استعارة تحقيقية وبين ما يجعل زائدا
أو ترشيعا هو قوة الاختصاص أيضا كالمثال المتقدم فتجعل الخالب استعارة تحقيقية
والنشب ترشيع (أو يجعل إثباته تخيلا) على مذهب السلف أي ووجه الفرق أيضا
بين ما يجعل إثباته تخيلا على مذهب السلف في قرينة المكنية (وبين ما يجعل زائدا
عليها) أي على القرينة على اختلاف المذاهب فيها (أو) يجعل (ترشيعا) للاستعارة هو
(قوة الاختصاص) أي زيادة الارتباط (بالمشبه به) ف قوله وبين ما يجعل زائدا عليها
راجع للجمع كما مر وأعاد لفظ بين ثانيا مع أن الأولى كافية إذا البينية لا تكون إلا في
متعدد لزيادة الإيضاح وقد جرى ذلك على الأسن كثيرا وغرض المصنف بهذا التفصيل
بيان الفرق على جميع المذاهب في قرينة الاستعارة بالكناية كما أسلفناه واعتراض
على المصنف في قوله قوة الاختصاص بأنه يقتضي أن حقيقة الاختصاص التي هي
قصر شيء على شيء يقبل التفاوت بالقوة والضعف وليس كذلك وأجيب بأن المراد
بالاختصاص هنا مطلق الارتباط والتعلق لا الاختصاص المصطلح عليه كما فهم المعترض
وإذا كان الفرق بين ما ذكر وبين الترشيح هو قوة الاختصاص (فأيم ما) أي أي الملايين
بتقطع النظر عن كون أحدهما بخصوصه قرينة أو ترشيعا والا كان فيه ركة (أقوى)
أي أشد (اختصاصا) أي ارتباطا (وتعلقا) عطف تفسيرا لبيان المراد من الاختصاص
(به) أي بالمشبه به (فهو القرينة) للمكنية على اختلاف المذاهب فيها (وماسواه) أي
وماسوى الأقوى اختصاصا وتعلقا (ترشيع) للاستعارة وتقدمت الأمثلة فراجعها
وانظر لو لم يكن أحدهما أقوى اختصاصا من الآخر فالذي يجعل قرينة وما الذي
يجعل ترشيعا قلت أسستظهر بعضهم أنه يجوز جعل كل منهما قرينة أو ترشيعا ولا يخفى
ما في قول المصنف وماسواه ترشيع من حسن الاختتام حيث أشار بلطف إلى أن ما ذكره
هو المهم من هذا الفن وماسواه بمنزلة الترشيح في كونه لا يقصده إلا التقوية وحسن
الاختتام هو أحد المواضع الثلاثة التي ينبغي التأنيق فيها عند البلغاء والتأنيق هو تتبع
الأحسن من تأنيق في الروضة إذا تتبع ما يؤنقه أي يحجبه * أولها الابتداء لانه أول
ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام
فوعى جميعه والا عرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فيستحسن منه
ما كان في تذكار الاحبة والمنازل كقول امرئ القيس

فقال بك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل
والسقط منه قطع الرمل حيث يندق واللوى رمل معرج ملو والدخول وحومل

موضعان وكقول النابغة

كأني لهم يا أمية ناصب * وليل أقاسيه بطيء الكواكب
وكقول الشجاع السلمي في وصف قصر للرشد

قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جلالها الأيام
واحسن الابتداء ما ناسب المقصود بيان يكون فيه إشارة إلى ما سبق الكلام لأجله
ليكون الابتداء مشعرا بالمقصود وهذا هو المسمى براعة الاستئلال كقوله في التهنئة
بشرى فقد أنجز الأقبال ما وعدا * وكوكب الجند في أفق العاصم
* (وكقوله في الرثاء) *

هي الدنيا تقول بل فيها * حذار حذار من بطشي وقتكي
فلا يغركو مني ابتسام * فقولي مضحك والقول مبكي
* وثاني المواضع التخاص أي الخروج مما شيب الكلام به أي ابتداءً وافتتح به إلى
المقصود مع رعاية الملازمة بين ما شيب به الكلام وبين المقصود كقول أبي تمام
يقول في قومس قومي وقد أخذت * من السري وخطا المهرية القود
أما طالع الشمس تبغي أن تؤم بنا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود
يتألم أخذه أي أترفيه ونقص من قوام وقومس اسم موضع والسري مصدر سريت
ليلا سريا وسرية واحدة وانحطاط جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية الأبل
المنسوبة إلى مهر بن حيدان والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود أي
يقول قومي والحال أن من أول السري ومسايرة المطايا بالخطا قد أثرت فينا ونقصت من
قوانا مطلع الشمس الخ وهو مقول القول وتؤم بمعنى تقصد وكلا ردع للقوم ثم أنه قد
ينقل مما افتتح به الكلام إلى ما لا يلزم فيسمى ذلك الانتقال اقتضابا أي اقتطاعا وارتجالا
كقول أبي تمام

لورأي الله أن في الشيب خيرا * جاورته الأبرار في الخلد شيئا
جمع اشيب ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلزم فقال
كل يوم تبدي صروف الليالي * خلقت من أبي سعيد غريبا

وانما كان التخلص من المواضع التي يتألق فيها لأن السامع يكون متوقفا للاقتضال من
الافتتاح إلى المقصود كيف يكون فإذا كان حسنة امتلايم الطرفين حرك واعان على
مابعده والاقبال عكس * وثالث المواضع التي يتألق فيها الانتهاء فيجب على الباسع أن
يختم كلامه شعرا كان أو خطبة أو رسالة يا حسن خاتمة لأنه آخر ما يقرع السمع ويرتسم
في النفس فان كان مختارا حسنا جبر ما فاته من التقصير كالاطعمة اللذيذة بعد الاطعمة

التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس بل ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق
فالانتهاء الحسن كقول ابي نواس

واني جدير ان يبلغتك بالمنى * وانت بما املت منك جدير
فان توانى منك الجميل فاهله * والا فاني عاذر وشكور

وجدير بمعنى حقيق اى حقيق بالقوز والامانى وتوانى بمعنى تعطى اى ان تعطى الجميل
فانت اهل لاعطائه وان لم تعطى فاني عاذرك فى المنع وشكور لما صدر عنك من
الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسن الانتهاء اذن بانتهاء الكلام حتى
لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقول المعري

بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل

اى لان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال وهذا آخر ما يسره الله لى
على هذه الرسالة الشريفة والنبذة المنيفة والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا
وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ من

تصنيف أصل هذه المبيضة التى تمامها سألح رجب يوم

الجمعة ٢٦٢٢ سنة ألف ومائتين اثنين وستين فى غرة

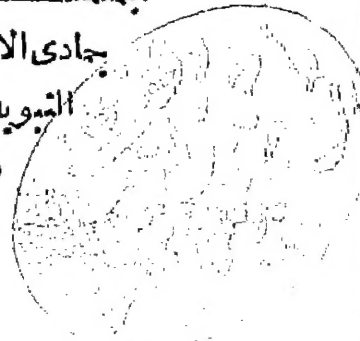
بجاءى الآخرة ٢٦٢٢ سنة من الهجرة

القبورية على صاحبها أفضل الصلاة

والسلام والحمد لله رب

العالمين

م



بعد حمد الله على آله والصلاة والسلام على خاتم انبيائه يقول راجى شفاعته المختار
ابراهيم الدسوقي الملقب بعبدة الغفار تم بعون خالق البرية طبع زهر الرياض الذكية
على متن السمرة قندية للعالم العلامة والحبر البحر القهامة عمدة المحققين وهربى
المريدين الراقى فى معارج كل مقام على الشيخ عبد الحافظ على المالكى
مذهبها الخلاق مشربا على ذمة الشاب النجيب والامامى الاربيب صاحب
الذهن الحضورى الشيخ أمين المنصورى بالمطبعة العاهرة ذات الادوات الباهرة
المتوفرة دواعى المجد المشرقة كواكب السعد فى ظل سيد امراء الانام بهجة
الليالى والايام من سلك برعاياه احسن سلوك واعترف له بجميل السيرة سائر الملوك
خديو مصر العزيز معز الخار ومذل الابرين الراقى بهمة الى كل مقام معتلى

جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على أدام الله أيام عدله الكسروية ومحاطم الظلم
 بسنى صورته القمرية ولافتت مصر مؤيدة العزائم مشيدة الدعائم برعاية أنجاله
 الكرام واشباله الفخام بجماسيد الانام مشهولة بآدارة من نادته المعالي بآياك اعنى
 سعادة حسين بك حسنى ونظارة من علمه احسن اخلاقه ثنى حضرة محمد
 أفندي حسنى وملاحظة ذى الرأى المسدد حضرة أبى العينين
 أفندي أحمد فى اثناء اول الربيعين من سنة تسعين واثم
 ومائتين من هجرة من خلقه الله على اكل وصف
 وكان كما يرى من الامام يرى من الخلف
 صلى الله وسلم عليه وآله وكل منتم
 اليه ما طاعت الشمس
 وصلت النجس
 آمين